

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

مدخل إلى كتاب

الإنصاف في مسائل الخلاف

مكتبة خاصة

للمستشرق الألماني

جوتهولد فايل

ترجمة: بشير عبد الغني بركات
تقديم: ماهرة جمال الدين الدجاني
مراجعة: د. ناصر الدين أبو خضير

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمؤسسة دار الطفل العربي - القدس

2006/1427

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

إهداء من
مكتبة غذاء الأرواح
وحياتها

من لبنان الشيخ الشريف

هشام بن محمد النجار

هشام النجار

مدخل إلى كتاب

الإنصاف في مسائل الخلاف

مكتبة خاصة

للمستشرق الألماني

چوتهولد فايل

ترجمة: بشير عبد الغني بركات

تقديم: ماهرة جمال الدين الدجاني

مراجعة: د. ناصر الدين أبو خضير

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمؤسسة دار الطفل العربي - القدس

1427هـ / 2006م

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

مكتبة غذاء الأرواح
وحياتها

من لبنان الشيخ الشريف
هشام النجار

هشام النجار

مكتبة خاصة

الانصاف في مسائل الخلاف

بسم الله الرحمن الرحيم
تقديم

ارتبط العرب بأرضهم ولغتهم ارتباطاً وثيقاً، كما اعتزوا بأدبائهم وشعرائهم وعلمائهم أيما اعتزاز. فأحرف هذه اللغة الجميلة سجلوا خطب كبرائهم وقصائد فحولهم ومصنفات نوابغهم واختراعات مخترعيهم، وما زال العرب يتغنون بقصائد شعرائهم أمثال زهير بن أبي سلمى والبحتري والمتنبي، وبأدبائهم أمثال ابن المقفع والجاحظ والهمذاني.

غير أنهم في هذا العصر قد أعرضوا عن علوم لغتهم واقتصرت العناية على قلة منهم، فلم تعد مسامعهم تألف مصنفات النحو ولا أسماء مصنفاتها. وهناك الكثير من المصنفات لم يتصد لدراستها سوى قليل من النحويين، ومنها "قطر الندى وبلّ العطش الصدى" لابن هشام الأنصاري و"الشافية" لأبي عمرو بن الحاجب وغيرهما من مؤلفات علم النحو.

ومن حسن الصدف أن نقع على مصنف قيم لمستشرق ألماني عظيم بذل الجهد الكبير في دراسة نحونا، في موطنه بعيداً عن العربية وأهلها، فسلط الضوء على كتاب نفيس لأحد عظمائنا الذين طوينا صفحاتهم وأعرضنا عن تراثهم، ألا وهو كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري، حيث تعمق چوتهولد قائل في دراسته وأعد مدخلا له. وقد قام الأستاذ بشير بركات بترجمة هذا المدخل إلى اللغة العربية مشكوراً، فارتأت مؤسسة دار الطفل العربي طباعته خدمة لمعشر النحويين العرب في مختلف الأمصار.

والله ولي التوفيق

ماهرة الدجاني

رئيسة مؤسسة دار الطفل العربي

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

الفهرس من لبان الشرع الشريف

هشام النجار

مقدمة المراجع

مقدمة المترجم

مكتبة خاصة

فصول الكتاب

- 6 1. القياس عند البصريين
- 32 2. طريقة الكوفيين الشاذة
- 42 3. مقارنة المنهجين وتقييمهما
- 54 4. نقد الروايات المتعلقة بتطور مدرستي الكوفة والبصرة
- 79 5. محاولة لوصف تطور كلتا المدرستين
- 109 6. ابن الأنباري وكتابه الإنصاف

بسم الله الرحمن الرحيم **من إيلين الشرع الشريف**

مقدمة
هشام النجار

الأنباري وكتاب الإتيصاف

مكتبة خاصة

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري الكمال أبو البركات النحوي. ولد سنة عشر، وقيل ثلاث عشر وخمسائة، وسكن ببغداد من صباه الى أن توفي بها. تتلمذ في اللغة والنحو على ابن الشجري وأبي منصور الجواليقي. ثم درّس النحو في المدرسة النظامية ببغداد، وفي أواخر عمره انقطع وتنسك وترك الدنيا واعتزل أهلها، فأقام في رباط له بشرق بغداد. ولم يشتهر بنظم الشعر، ولكن نقل عنه بعض الأشعار التي تعبر عن فلسفته في الحياة وتدل على رفعة شأنه، ومنها:

وصنه عن الأطماع في أكرم الناس
وتنجو من الضراء والبؤس والباس

تدرّغ بجلباب القناعة والياس
وكن راضيا بالله تحيا منعماً

وقال أيضا:

ليس التصوف بالتلبيس والخرق
ورؤية الصفو في اعظم الخرق
وعن مطامعها في الخلق بالخلق

دع الفؤاد بما فيه من الحرق
بل التصوف صفو القلب من كدر
وصبر نفس على ادنى مطامعها

وترك دعوى بمعنى فيه حقه فكيف دعوى بلا معنى ولا خلق؟

لقي كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" حفاوة بالغة لدى الدارسين والنحاة قديما وحديثا، فيعد بحق بدعا في صناعة النحو؛ لأنه أشمل كتاب وصل إلينا ضم بين دفتيه المسائل التي اختلف فيها الكوفيون والبصريون في النحو، ففيه مائة وإحدى وعشرون مسألة ليست كلها تقتصر على النحو، ولكن هنالك مسائل في اللغة والصرف.

لقد تأثر ابن الأنباري بالفقه أيما تأثر، كما أنه كان على دراية وتبصر في علم الكلام. كل ذلك يقودنا إلى نتيجة مهمة، وهي أنه ألقه، كما صرح في خطبة الكتاب، على غرار المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ولا ننسى أنه ألفه وفقا لطلب جماعة من الفقهاء والأدباء المتفهمين" المدرسين بالمدرسة النظامية في بغداد.

هنالك عدة مؤلفات لابن الأنباري تثبت هذه الوشيجة بينه وبين الفقه والمنطق: وهي "لمع الأدلة في أصول النحو" و "الاعراب في جدل الإعراب" و "الجمل في علم الجدل" وغير ذلك.

سلك ابن الأنباري في كتابه منهاجا واضحا ودقيقا في معظم المسائل، فهو يقوم في بداية المسألة بعرض لآراء الطرفين باختصار، ثم يقوم بعد ذلك بعرض مفصل لحجج كل طرف من الفريقين، ثم يرد على كل طرف على حدة ويناقش حججه، ثم يرجح أحد الطرفين، ولكنه في أغلب المسائل المائة والإحدى والعشرين انتصر للبصريين وتعصب لهم ضد الكوفيين، ولم ينتصر لأهل الكوفة إلا في بضع مسائل لم تتجاوز السبع.

مع انحسار ظل الخلافة العثمانية الإسلامية، انقطعت الرغبة إلى

تحقيق ذخائر التراث وبعثه من جديد ليرى النور، واندثرت علوم السلف وأصبحت أثرا بعد عين، وفترت همم الباحثين في ديار الإسلام في التقيب والبحث والتحليل. كان الوضع في أوروبا على العكس تماما؛ فقد انتصرت حضارتها في ميادين عدة، أي لم يقتصر على النصر العسكري الحاسم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفكر والثقافة؛ ولأسباب عديدة منها سياسية وعقدية واستخبارية وعلمية شمر مجموعة من الباحثين الجادين في أوروبا عن ساعد الجد، وانبروا يحققون كتب التراث الإسلامي بعد أن جلبت من ديارنا إلى أوروبا بالوسائل الشرعية وغير الشرعية، من أهمها "الكتاب" لسيبويه، و"تاريخ الرسل والملوك" للطبري وغيرهما من كتب المهمة.

من هذه الكتب المحققة، كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، فقد تصدى لتحقيقه المستشرق الألماني جوتهولد فايل Gotthold Weil (1808-1889)، وهو يهودي من مواليد مدينة زولتسبورج قرب فرايبورغ ومات في برسيجاو. وعاش في الجزائر ومصر واشتغل في التدريس والترجمة، ثم عين استاذا في جامعة هايدلبرغ. وترجم كتاب "ألف ليلة وليلة" إلى الألمانية، وكتب كتابا عن حياة النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وكان في هذا الكتاب بعيدا عن الدقة والموضوعية.

حقق الإنصاف فكتب مدخلا مطولا في مطلع الكتاب بالألمانية، بالإضافة إلى تعليقات وشروح وحواشٍ ألحقها بالكتاب، كما أنه وضع

في نهاية الكتاب فهارس تفصيلية. وهناك طبعة أخرى للكتاب صدرت في القاهرة سنة 1953 بتحقيق العالم الأزهري محمد محيي الدين عبد الحميد.

وقد صدرت مؤخرا عن دار الكتب العلمية في بيروت سنة 1998 طبعة أعدها حسن حمد بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، تشتمل على بعض الفهارس، وهي للأسف الشديد نقل حرفي لطبعة القاهرة. وقد تكرر مثل هذا الأمر المؤسف من سطو على جهود علماء سابقين أفنوا أعمارهم في تحقيق كتاب معين، فيأتي الدكتور إميل بديع يعقوب وآخرون، فيعتدون على جهود هؤلاء العلماء المحققين لتحقيق الربح المادي الميسور في أقل جهد، كما فعلوا عندما أعادوا نشر كتاب المقتضب" للمبرد، الذي حققه العلامة محمد عبد الخالق عزيمة رحمه الله تحقيقا علميا يدل على سعة علم الرجل وتضلعه في صناعة النحو، وكذلك فعلوا في "الكتاب" لسبويه الذي نشره محمد عبد السلام هارون رحمه الله وأفنى سنوات من عمره في تحقيق هذا السفر المهم.

إن هذه القرصنة الثقافية من خلال السطو على جهود العلماء المحققين، إن دلت على شيء؛ فإنها تدل على حال الأمة اليوم من تدهور خلقي وجري وراء الأرباح المادية السهلة دون بذل جهد، وملاحقة دائية للالقاب والشهرة الكاذبة دون استحقاق؛ لأن الرجل إذا أحب أن يُمدح بما ليس فيه أو بعمل لم يقد به أو بلقب لا يستحقه فهو كاذب يخدع نفسه.

يعد تحقيق فايل لكتاب الإنصاف، وبحق، مثالا يحتذى في صون تراثنا وحفظه من يد الضياع؛ لذلك اهتم الباحثون العرب بهذه المقدمة مبكرا، ثم قام بعد ذلك، نتيجة لهذا الإلحاح، عبد الحليم النجار في منتصف القرن المنصرم بترجمة مدخل فايل الى العربية. وقد ظلت هذه

الترجمة متداولة بين أيدي الدارسين والباحثين في العالم العربي، حتى اندثرت ولم تعد متوافرة في المكتبات الجامعية وغيرها، وخاصة في فلسطين. فأصبح من الضروري إعادة ترجمة ونشر هذا المدخل ووضعها بين أيدي الطلبة والاساتذة. فعلى الرغم من مرور تسعين عاما على صدور هذا المدخل، إلا أن مضمونها ما يزال مهما، وما طرحه فايل من أفكار ومناقشات لم تحسم حتى يومنا هذا.

ولا ننسى أن هذا المدخل إلى كتاب الإنصاف صدر قبل أن يحقق الكثير من الكتب المهمة في النحو ومعاني القرآن والنحو الكوفي. فلم يكن بمقدور فايل أن يطلع على أهم مصدر من مصادر النحو الكوفي وهو كتاب "معاني القرآن" ليحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، أو على تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" الذي يضم بين دفتيه مادة غنية جدا في النحو الكوفي ومسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، أو على "معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، أو على كتاب "مقدمة في النحو" المنسوب إلى خلف الأحمر (ت 180هـ)، أو على كتب التفسير في القرن الثاني الهجري كتفسير مقاتل بن سليمان (ت 150هـ).

ينتقد فايل في مقدمته الطرح الذي يعتقده الكثير من الباحثين، وهو أنه كان هنالك مدرستان عند نشأة النحو العربي في الكوفة والبصرة، وكان الخلاف على أشده بين المدرستين. ثم تطورتا إلى أن اتحدتا في القرن الرابع على أيدي تلامذة المبرد وثلعب إمامي البصرة والكوفة في النحو وهم البغداديون. يرى فايل أن هذه الفرضية لم تعد مقنعة، فلم يحدث أي التقاء ولا ذكر للبغداديين في كتب النحاة. إذاً يرى

فايل أن الخلاف الذي سجله ابن الأنباري في كتابه، كان يدور في أذهان نحاة القرن السادس الهجري الذين تعصب كل منهم لنحوي قديم.

لم يكن الخلاف بين النحاة، كما يزعم فايل، حادا كما عرضه ابن الأنباري، بل كان مائعا في الغالب، وتناول مسائل هامشية غير أساسية في النحو، بحيث لا تشكل هذه المسائل مدرسة مستقلة كما عرفت لاحقا بمدرسة الكوفة. لذلك يقرر فايل أنه من خلال اطلاعه على كتب النحاة القدامى كسيبويه والمبرد لم ير أثرا لوجود مدرستين منفصلتين، ولكن الخلاف بدأ متأخرا على يد السيرافي والرماني في القرن الرابع الهجري.

النتيجة الخطيرة التي يصل إليها فايل هي أن مسائل الإنصاف لا يوجد لها أثر في كتب القدماء؛ لذلك يشكك في صحة الروايات المتأخرة التي أوردها ابن الأنباري. فلم يكن الحديث عن مدرستين بصرية وكوفية إلا ضربا من الخيال الأدبي الذي دار في خلد النحاة الذين عقبوا المبرد وثلعب. لقد قام هذا الجيل اللاحق للمبرد وثلعب بإبراز الخلاف المصطنع بين النحاة القدامى، فوضعوا الحجج والبراهين على لسان النحاة القدامى دون أن يكون لهم علم بذلك.

قامت مجموعة من النحاة البغداديين، كما يزعم فايل، بإذكاء الخلاف بين المدرستين؛ لذلك ينكر فايل وجود منهج كوفي مستقل في النحو، فهو يشترط في تسمية المدرسة أن يكون هنالك وعي بوجودها لدى منتسبيها، ووعي بآراء مخالفيهم. وهذا لم يتوافر لدى الكوفيين، فلم تؤسس مدرسة كوفية مستقلة في النحو العربي، ولم يكن هنالك خلاف بين المدرستين في الأصل، لأنه يوجد فقط نحو بصري لا تقابله سوى ملاحظات متفرقة للفراء والكسائي. وعلى العكس من ذلك شكل

البصريون مدرسة مستقلة ذات منهج ونظام وقياس بفضل شخصية المبرد وغيره.

كثير من الآراء التي نسبها الأنباري لم تثبت ولم تصدر عن الفراء بل عن الأخفش والمبرد. وكان البصريين كانوا معنيين باختراع مخالفين لهم، فاخترعوا حججا وهمية، لأنهم لم يواجهوا مخالفا حيا حقيقيا. ولذلك جاءت أدلة الكوفيين كما عرضها ابن الأنباري مبتورة غير مبرهنة. النتيجة هي أنه لا يمكننا الاعتماد على ابن الأنباري في هذا المجال، لأنه يحرص على إبراز الخلافات المبدئية بشكل حاد، فلا يعتبر فايل المسائل المائة والإحدى والعشرين أصلية أو قديمة. وكثير من الآراء التي نقلت كتبت بدافع الحماسة للبلد، فأبرزت الخلافات أكثر مما ينبغي، فصار ينظر إلى أي رأي ولو هامشي على أنه مسألة خلافية.

المشكلة المهمة التي ناقشها فايل هي قضية التعميم، أي توحيد رأي البصريين وكأنهم وحدة واحدة، مع أن الاخفش الأوسط ويونس بن حبيب البصريين كانا أقرب الى آراء الكوفيين من البصريين. وردا على ادعاءات فايل ومزاعمه التي أوردها في مقدمته، نقول ما يلي:

1- ربما نلتمس العذر لفايل في بعض آرائه، لأنه قالها في فترة لم تكن حقت بعد مجموعة من أمهات الكتب العربية كمعاني القرآن للفراء وجامع البيان للطبري وغيرهما، ونجده لم يبتعد عن الصواب بخصوص قضية التعميم عندما ينسب ابن الأنباري رأيا معيناً لأهل الكوفة أو البصرة؛ لأننا نجد سيبويه على خلاف في قضايا متعددة مع أستاذه يونس بن حبيب، وكذلك

الحال فيما يتعلق بتلميذيه الأخص الأوسط وقطرب، فقد كانا يختلفان مع نحاة البصرة في قضايا كثيرة، حتى في حركات الإعراب والبناء والعامل في النحو، كما أننا نجد الفراء له آراء مخالفة جدا لأستاذه الكسائي.

2- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين قديم جدا، وعلى ما يبدو أن له ارتباطا بالخلاف بين المذاهب الفقهية.

3- على عكس ما يقول فايل؛ فإن الانباري لم يخترع الخلاف بين الكوفيين والبصريين. بل يمكننا أن نطمئن في كثير من مسائله الى مصداقيته، بالرغم من انحيازه للبصريين في معظم المسائل. ولكن علينا أن نحذر مسألة التعميم، وهي أن الأنباري لم يذكر بشكل محدد اسم النحوي الكوفي الذي يدحض قوله أو ينقل رأيه، كما أن الحجج التي يسوقها مبالغ فيها أحيانا. ولكن لا يجوز لنا أن نشكك في صحة المسائل التي عرضها في كتابه جملة وتفصيلا، فعلى سبيل المثال: لو اطلعنا على المسألة الخامسة في كتابه وهي ترفع المبتدأ والخبر، أي أن المبتدأ هو العامل في رفع الخبر، بينما يرفع المبتدأ بالعائد من ذكره في الخبر، لوجدنا صداها في كتب المتقدمين من النحاة. فمن يطلع على "معاني القرآن" للفراء، يجد هذا المصطلح مستعملا ومتداولاً فيه، وبالأحرى فإنه أخذه عن شيوخه، إذا فالمسألة أصيلة وليست من نسج خيال الانباري.

4- هنالك الكثير من المصطلحات الكوفية في النحو التي ورد ذكرها في "الانصاف"، نحو: حروف الصفات والمقصود بها حروف الجر والظروف، وواو الصرف نيابة عن واو المعية،

والعماد بدل ضمير الفصل، والقطع بمعنى الحال والتفسير بمعنى التمييز والترجمة مقابل البدل، التي لها وجود في كتب قديمة نحو معجم العين وكتب تفسير القرآن، وبعضها اشتق من "الكتاب" لسببويه كما فعل الفراء، الأمر الذي يدل على قدمها وأصالتها وتداولها قديما. وقد كان البصريون القدماء على علم بهذه المصطلحات، ولكن يبدو أنه بعد انقراض الرواية الكوفية في النحو تلاشت هذه المصطلحات وفقد أثرها في كتب النحاة.

5- يحتمل أن الخلافات بين النحويين كانت قائمة منذ القرن الثاني الهجري، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا تغلبت الرواية البصرية في النحو لاحقا على الرواية الكوفية. ما زال الغموض يكتنف هذا الموضوع، ولم تتكشف بعد كل جوانب نشأة الخلاف النحوي ونشأة النحو العربي بشكل عام.

6- في نهاية الحديث علينا أن ندرك أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين لم يكن حول مسائل هامشية في معظمه، ولكن كان هنالك خلافات جوهرية أصيلة كالعامل في رفع المبتدأ والخبر والفعل المضارع، واشتقاق الاسم، وأصل الاشتقاق هل هو الفعل أم المصدر، وغير ذلك من المسائل المهمة جدا بعكس ما يدعي فايل. ولا نبالغ إذا قلنا بأن جذور المدرسة الكوفية في النحو ربما كانت متزامنة مع نشوء الرواية البصرية في النحو، خاصة أن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب هم أساتذة البصريين والكوفيين على السواء.

وأخيرا، لا بد لي من توجيه الشكر الجزيل لصديقي الباحث بشير بركات على ما بذله من جهد في ترجمة مدخل فايل، خاصة وأن

أسلوب النص صعب للغاية، لأن فايل تلقى تعليماً لاهوتياً تقليدياً صارماً، فجزى الله المترجم عنا كل خير.

من لبان الشرع الشريف

والله سبحانه وتعالى من وراء القصد

هشام النجار
ناصر الدين أبو خضير

القدس
مكتبة خاصة

مراجع المقدمة:

- 1- إبراهيم السامرائي، "ألنا مدارس نحوية؟"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 21-22، ص 7-22، 1983.
- 2- أحمد ديريه المختار، دراسة في النحو الكوفي، بيروت، 1991.
- 3- خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، 1961.
- 4- خير الدين الزركلي، الأعلام، بيروت، ط 5، 1980.
- 5- عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، بيروت، 1984.
- 6- عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1953.
- 7- علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1986.
- 8- فاضل السامرائي، "الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الانباري"، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد 13، 416-423، 1970.
- 9- محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، بيروت، 1986.
- 10- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، بغداد، 1955.
- 11- يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، بيروت، 1983.

مقدمة المترجم لبان الشرع الشريف

الحمد لله وحده، وصلوات الله وسلامه على محمد لا نبي بعده.
من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.
وبعد، فإنني لم أكن يوماً من أهل النحو ولا من تلاميذهم، لا من قريب ولا من بعيد، شأن غالبية المتكلمين بلغة الضاد في هذا العصر.
إلا أن هذا المستشرق العظيم جوتيهولد فايل الذي لم يدخر وسعا في التحقيق والتمحيص في سبيل المعرفة المجردة قد شحذ همتي حتى تجرأت على السير نحو شاطئ النحو العربي والتأمل فيه، إلا أن أمواجه العالية واصطدامها بالصخور العاتية قد سلبت البأس من عزمي على خوضه.

ولقد أخذتني الحيرة في دوافع فايل التي حفزته على بذل تلك الجهود العظيمة حتى تمكن من نحونا العربي وغاص فيه إلى عمق أتاح له الإدلاء بأرائه الخاصة والخروج بتحليلات ربما لم يسبقه إليها أحد.
لكن فايل حدد دوافعه عندما تحدث عن موقف المستشرقين من الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقال:

"ونحن لا يعنينا فيما يتعلق بمفاهيمهم التي تختلف عن غيرهم حول العلم واللغة أن نتقبل منهجية النحو العربي أو الحكم على صحة نظرياتهم أو بطلانها، فكل ما نريده هو أن نتتبع تطور الفكر النحوي عند العرب وأن نكتسب فهماً موضوعياً لمنهجيتهم العلمية. وقد يكون النحو القومي هو أقل العلوم الإسلامية تأثراً بالعوامل الخارجية وأكثرها

نقاء على الاطلاق، ولذلك فإن المنهجية وطريقة العمل التطبيقية المتبعة فيه تعد من أهم مصادر فهمنا للتركيبية الروحية للإسلام. وعدا عن ذلك فإن الاطلاع على التصميم العقلاني الرسمي للنحو العربي وعلى نظام القياس التناظري يعني توسيع معرفتنا بالفكر النحوي عند الشعوب وبالتالي بتاريخ الفكر الإنساني على الاطلاق.¹

وقد حرصت على نشر الترجمة حسب ترقيم صفحات كتاب قائل الأصلي بهدف تسهيل الأمر على من يريد مراجعة الترجمة ومقارنتها بالنص الأصلي. كما أنني حافظت على أسلوبه في ترقيم المراجع في الحواشي والتي تختلف عما نعهده في هذا العصر.

وبالنسبة للملاحظات التي دوّتها مراجع الكتاب الدكتور ناصر أبو خضير فقد أتبعتها بالحرفين [ن.خ]، أما ملاحظات المترجم فقد أتبعتها بـ[المترجم]. كما حصرت النصوص العربية التي استشهد بها قائل بين قوسين ().

وعلى الله قصد السبيل

بشير عبد الغني بركات

القدس الشريف

رجب 1426/أيلول 2005

¹ راجع الصفحتين 139-140.

من لبان الشرع الشريف

[3]

يقف أمامنا مبنى كلية اللغة العربية، مكتملا في جدرانه الخارجية على الأقل، كأحد المباني العجيبة التي تم بناؤها في أواسط القرن الثاني الهجري. وكان سيبويه، رئيس العمال الذين شيده، قد استخدم عروضاً ونماذج ودراسات كانت تحت تصرفه؛ بل إننا نعرف أيضا أسماء أولئك الذين تخيلوا مسطح المبنى وهيئته ووصفوهما قبل سيبويه، إلا أننا لم يصلنا سوى قدر ضئيل جدا من مصنفاتهم.

ولم يكن إنشاء مبنى نحوي للغة العربية أمراً هينا، حيث لم يتوفر للعلماء العرب سوى مادة قليلة تساعدهم في معالجة الموضوع. ولم تكن لديهم لغة مكتوبة بدقة ومعترف بها بعد. وقد تم استبعاد اللهجات منذ البداية لأن بعضها كان يناقض بعضا. ولم يتوفر للنحويين سوى القرآن وأشعار الجاهلية وصدر الاسلام بالإضافة إلى بعض الحكم والروايات النثرية عن الغزوات كأساس لقواعد اللغة. ولو أن بعضهم قد تجرأ على تبين بعض الأخطاء في القصائد الشعرية، فقد وجب التسليم بصحة القرآن باعتباره كلام الله وبخلوه من كافة الأخطاء اللغوية أيضا. كما أن النحويين العرب لم تتوفر لديهم لغة مكتوبة تضم دواوين شعرية جيدة كالتي توفرت بكثرة لدى اللغويين الإغريق علاوة على "هوميروس". لقد كان أهم ما أبرزه شح تلك المصادر التي كانت قابلة للاستخدام وخصائصها الغريبة هو مواطن الضعف في قواعد النحو العربي.

لقد نقلت لنا الروايات العربية المسطورة في العديد من كتب التراجم عرضا لمسيرة التطور التي خاضها ذلك العلم الذي يعد أنقى

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
العلوم العربية على الإطلاق. وحيث أن العلماء الأوربيين تلقوا تلك
الروايات، ومنهم فلوغل نفسه في عرضه للمراحل الأولى من علم اللغة
العربية،
من لبان الشرع الشريف

[4]

واعترفوا بصحتها من الناحية التاريخية دون توجيه أي انتقاد يذكر لها،
وبالتالي تم اعتمادها في المؤلفات الحديثة حول تاريخ الأدب، فيجب
علينا إذن أن نتخذ من تلك الروايات منطلقاً لبحثنا هذا¹. تذكر الروايات
العربية أن أول النحويين كان قاضي البصرة أبو الأسود الدؤلي (ت
67هـ) وأن الإمام علي [كرم الله وجهه] هو الذي حثه على إجراء
دراساته. ويروى أن العلم الذي توصل إليه قد تطور واكتمل على أيدي
تلاميذه ومن تتلمذ عليهم عبر عدة أجيال، إلى أن قام عيسى بن عمر
الثقفي (ت 149هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) ويونس بن
حبيب (ت 182هـ) بتثبيت هذا العلم على أسس متينة من خلال علوم
التفسير وقراءات القرآن الكريم المتقنة والملاحظات الدقيقة للظواهر
اللغوية وجمع الأشعار والأقوال المأثورة. ورغم ذلك نستطيع القول بأن
النحو لم يصبح علماً حقيقياً إلا في عصر الخليل (ت 175هـ) وسيبويه
(ت 177هـ). أما التقدم الذي جرى في الفترة التالية فقد تم ربطه
بالنزاع بين مدرستين نحويتين وهما مدرستا البصرة والكوفة. وتتعاطف

¹ أنظر (مدارس النحو عند العرب) لغوستاف فلوغل، الذي لم يصدر منه سوى
الجزء الأول، وهو: (مدرستا البصرة والكوفة والمدرسة المختلطة) في لايبتيغ عام
1862 ضمن نشرات الأبحاث جمعية المشرق الألمانية رقم 4، II. وفي الصفحة
10 وما بعدها سرداً للمصادر التي استخدمها. قارن أيضاً (تاريخ الأدب العربي)
لبروكلمان الصادر عام 1897، الجزء الأول، الصفحة 96 وما بعدها.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

الروايات العربية مع المدرسة البصرية التي تزعمها سيبويه في البداية والتي حافظت على نقائها عبر قرنين من الزمن؛ أما المدرسة الكوفية فقد كانت أحدث عهدا، حيث أن أقدم علمائها الذين وصلتنا أسماؤهم هو الرؤاسي الذي كان معاصرا للخليل. وقد تتلمذ عليه الكسائي (ت حوالي 183هـ) والفراء (ت 207هـ) اللذان كانا رفيقين ومنافسين لسيبويه. وحب الروايات فقد تطورت هاتان المدرستان وتطور الخلاف بينهما جيا إلى جنب، وأسس كل منهما نظاما للنحو العربي. وقد تطرقت المصنفات النحوية المتأخرة

مكتبة خاصة

[5]

إلى (مسائل الخلاف البصرية والكوفية) بشكل متناثر عند معالجتها لموضوعات فرعية، إلا إن بعض النحويين صنفوا كتبها تعاليج المسائل الخلافية خاصة. وتصور لنا الروايات تلك المسائل على أنها نتائج تخضت عن مناقشات ونزاعات وقعت بالفعل بين هاتين المدرستين. وتعتبر الروايات تلك الآراء والتعليقات المنهجية المطروحة في المناقشات وكأنها كانت آراء وحجج النحويين القدماء بالفعل، وأنهم طرحوها خلال الجدل العلمي والمعارضة الصريحة لآراء مخالفيهم. إن أشهر نحوي المدرسة البصرية هم قطرب (ت 206هـ) وأبو زيد الأنصاري (ت 215هـ) والأصمعي (ت 216هـ) والأخفش الأوسط (ت 221هـ) وأبو عمر الجرمي (ت 225هـ) وأبو عثمان المازني (ت 249هـ) وأبو حاتم السجستاني (ت 250هـ)، وأخيرا المبرد (ت 285هـ) الذي يعد أهم ممثل للبصريين في عصره. وأما أهم النحويين الكوفيين المشهورين القلائل، والذين تذكر الروايات أنهم كانوا على

خلاف مع البصريين، فهم المفضل الضبي (ت 170هـ) وابن الأعرابي (ت 231هـ) وابن السكيت (ت 243هـ) وثعلب (ت 291هـ) الذي كان إمام المدرسة المعادية ومعاصرا لمنافسه الشخصي المبرد. وحسب الروايات فقد مثل هذان العلامتان ذروة، وإلى حد ما، نهاية هاتين المدرستين. وبينما تقول الروايات أن أمر الكوفيين قد انتهى عند ثعلب أو عند تلميذه أبو بكر ابن الأنباري (ت 328هـ) على أبعد تقدير، فإنها تسرد لنا في الواقع أسماء نحويين بصريين بعدهما لمدة قرن آخر¹، لكن الرأي الشائع يقول أن هاتين المدرستين قد انتهت أمرهما واندمجت إحداهما بالأخرى رويدا رويدا بعد رحيل علمائهما إلى بغداد عاصمة الدولة. وقد أطلق على المدرسة الجديدة التي حلت محل المدرستين القديمتين المدرسة البغدادية أو المختلطة. وحسب الروايات فقد تمثل دورها في إحداث توليف بين

[6]

كلا النظامين. ويفترض أن هذا الطمس والمزج قد بدءا في القرن الثالث الهجري واكتملا في القرن الرابع الهجري، وأن الموازنة بينهما قد أنتجت ذلك النظام النحوي الذي نجده في مصنفات المتأخرين.

لكن اللغويين العرب لم يحددوا مواضع الخلاف بين هاتين المدرستين أو تلك الموازنة في أي من مصنفاتهم. صحيح أنه يقال أحيانا أن الكوفيين كانوا أكثر تساهلا في قبول الشواهد والتعابير اللغوية وفي أخذ اللهجات والأشعار بعين الاعتبار، وأن البصريين كانوا أكثر تشددا

¹ ذكر الأنباري أن آخر البصريين كان ابن برهان (ت 456هـ).

في تلك، لكن هذا وحده لم يكن كافيا لتأسيس نظامين نحويين مختلفين، الأمر الذي أصبح محورا للحديث في مختلف العصور¹. وحتى فلو غل هذه لم يقدم حول هذا الخلاف سوى معلومات قليلة وغير كافية في بعض الأحيان. ورغم ذلك فقد كان هناك اختلاف حاد بين الكوفيين والصريين بالتأكيد؛ حيث أن الحديث حول تلك الخلافات ظل ساخنا على مدى القرون الثلاثة التي تلت اختفاء المدرستين واندماجهما. بل إن الرمضري (ت 538هـ) وابن يعيش (ت 643هـ) والسيوطي (ت 911هـ) وعبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) أيضا قد كتبوا بوضوح وجلاء حول الخلافات بين المدرستين.

ومن بين كافة المصنفات المختصة التي تعالج المسائل الخلافية عن هاتين المدرستين لم يصلنا سوى "كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات ابن الأنباري (ت 577هـ)، [طبع العديد من كتب الخلاف غير "الإنصاف، ومنها: "التبيين عن مذاهب النحويين" للعكري، و "إتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" للزبيدي، و "مجالس ثعلب". - ن. خ. وهو أيضا لا يقدم عرضا جذريا للخلافات عن نظامي المدرستين، حيث عرض مائة وإحدى وعشرين مسألة متفردة في النحو وقام بتوضيحها وتعليلها حسب وجهة نظر كل من الجانبين، ثم اختبر صحتها. وحيث أن الأنباري كان مناظرا بارعا، ولذا كان عرضه واضحا من الناحية المنهجية، وربما إلى حد مبالغ فيه بحيث وصل

¹ قرن الصفحة 47، الحاشية 1.

إلى مستوى عال من الدقة والضبط، فإنني أعتقد أنه سيكون مرشدا جيدا لنا إذا أردنا أن نستخلص من تقاريره المبادئ النحوية التي سارت على دربها المدرستان في توضيح وتعميد الظواهر اللغوية وأسسها المنهجية. وسأبدأ بالحديث عن النظام البصري لأنه الأهم والمنتصر من بين هذين النظامين، ولأنه حظي ببحث أكثر تفصيلا وإسهابا.

مكتبة خاصة

1. القياس عند البصريين

تعد اللغة حسب المفهوم البصري الدقيق مرآة صادقة للظواهر والأشياء والمدلولات التي تعبر عنها. ولذلك لا بد وأن تتوفر فيها نفس القوانين السائدة في التفكير والطبيعة والحياة¹. إن اللغة هي المقدار المنطوق وهي المثل الأعلى للحكمة والعدالة والانسجام والسمو، وهي التعبير المسموع للاستنتاج المنطقي والإتقان². وبناء على ذلك يجب أن تكون واضحة، مع الحرص على إنشائها باقتصاد منطقي، أي أن تكون مختصرة قدر الإمكان³. وينبغي تبيين العلة في نطق أي حرف أو كلمة

¹ على هذا النحو فقط يمكننا توضيح المقارنات المنطقية التي يتم استخلاصها من بين الحقائق النحوية وظواهر الحياة اليومية إضافة إلى قوانين العلوم الطبيعية. قارن 23، 1، 17. 26، 20. 35، 14. 63، 23. 69، 3 وما بعدها. 103، 21. 104، 2. 121، 22. 227، 12. 251، 25.

² كثيرا ما كان الحديث يدور بصراحة حول الحكمة والعدالة وتجسيدهما في اللغة. قارن 35، 15. 270، 9. 345، 18.

³ (طلبا للإيجاز والاختصار)، انظر 120، 11 وما بعدها؛ 355، 11. وبهذا "الاقتصاد" في اللغة يوضحون أيضا سبب وجود الحروف التي تقوم مقام أفعال طويلة (انظر على سبيل المثال 120، 12). ولذلك فهم يطالبون أيضا بأن لا يكون للأشياء والمفاهيم التي لا ترد إلا قليلا سوى نظائر لغوية قصيرة أيضا (انظر

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

أوجحة من حيث أنها تعبير عن الحكمة في الصيغة المطروحة وفي
الموقع الذي وردت فيه،

من لبان الشرع الشريف

[8]

وتعني أيضا توضيح الهدف منها بأفضل وسيلة ممكنة. لقد كان إبراز
هذه العلاقة المتبادلة بين اللغة والمنطق أنبل وأصعب واجب أداه نحويو
الدرسة البصرية. ولذلك وجب عليهم أن يرتبوا اللغة، والتي عرفوها
تجريبيا، برمتها حسب فئاتها المنطقية والعقلانية التي تستنتج تلقائيا، وأن
يسوا الحكمة من تلك الفئات، وأن يثبتوا أن كافة الانحرافات عن القاعدة
ليست إلا حالات مفتعلة ويمكن تعليلها بطريقة معقولة. وبناء على ما
نعم فإن العرب لا يميزون كما نميز نحن في تقسيمنا لعلم اللغة الطبيعي
(الغراماتيك) إلى علمي الصرف والنحو، [يعني مصطلح غراماتيك
Grammatik باللغات الأوروبية علمي النحو والصرف معا- المترجم]،
بل إن اللغة عندهم، باعتبارها تعبيرات متوافقة عن المعقولات، يجب أن
تخضع برمتها كما تخضع الطبيعة والمنطق والمجتمع لقوانين تسري
على كافة المسائل وتفرض نفس القواعد وتجزئ نفس الحالات الشاذة
المعقولة في أي موقع. وحيث أن اللغة المنطوقة بأشكالها المتنوعة تُعد
عوا لذلك التوافق الموحد ولذلك المعقول الذي يرسخه هدف معين، فإن
تصميم القالب النحوي سيكون معقدا جدا.

السؤال (68). ويندرج في هذا المقام المصطلح البصري (استغناء) أي الرضا بالقليل
ما دام المرء مكثفيا به ومستغنيا عن الكثير (42، 21، 46، 14 وما بعدها. 47، 1.
63، 17، 201، 12 وما بعدها. 204، 16).

ويشار إلى أن قوالب الانتظام تبرز نفسها تلقائياً في علم
الصرف. فعن طريق الملاحظة نستطيع أن نحدد الأفعال المجردة
المستخدمة بلا استثناء، وبناء عليها نستطيع إستحداث صيغ جديدة استناداً
إلى قانون (التشكّل). الصارم، بحيث يتم بناء كافة التشعبات المتفرعة
عنها بانسجام تام¹. وتطلق كلمة "أصل" على كل من تلك الأفعال
المجردة المعتبرة بلا استثناء، والتي تطابق إلى حد ما جداول التصريف
السالمة عندنا. فالفعل المجرد قائم بذاته ولا يحتاج إلى أي تجزئة
أخرى². ويحق للنحوي

[9]

أن يثمسك بالفعل المجرد وأن يرفض أي انحراف عنه بحجة أنه لا
يستند إلى أدلة كافية. ويطلق البصريون على قانون التمسك بالأصل
المذكور (استصحاب الحال)³، لكنهم لا يستخدمونه كثيراً لأن غالبية
الانحرافات تستند إلى شواهد جيدة. على أن تلك الانحرافات تحظى
بالاعتراف فقط بعد ثبوت الأدلة على أنها متفرعة عن الأفعال المجردة.
أما تلك الانحرافات التي يستحيل تطويعها في قالب الأفعال المجردة أو
الأفعال المشتقة من ناحية، إضافة إلى أننا لا نستطيع إهمالها لكثرة

¹ أنظر على سبيل المثال 3، 24: (حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا
عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن
واحدة). وكذلك 4، 10، 21، 105، 1، 9، 328، 9، 14.

² قارن 103، 15: (وما يستغني بنفسه ولا يفقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً
مما لا يقوم بنفسه ويفقر إلى غيره).

³ 52، 17، 134، 17. ويُعرفه الأنباري في جدل الإعراب كما يلي: (وأما
استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل
عن الأصل).

ورودها في اللغة من ناحية أخرى، فإنها تحظى بالاعتراف كحالات شاذة فقط¹؛ ولا يحق للنحوي أن ينشئ صيغا بالقياس عليها، بينما تحظى بالاعتراف العام تلك الصيغ التي يتم اشتقاقها من الأفعال المجردة استناداً إلى أي نوع من التعليلات المعترف بها.

وفي وقت مبكر نشأ نظام كثير التشعبات خاص بقواعد الاشتقاق المذكورة. وقد كانت الأدلة على صحة تلك الصيغ التي تبدو في ظاهرها وكأنها غير سالمة تكمن في كثرة تكرارها في اللغة وفي الاستدلال المستند إلى قالب خارجي أو منطق داخلي يؤدي إلى اشتقاق صيغ مستبطة من الأفعال المجردة. وبناء على المدى الذي يتم فيه إثبات صحة هذين المعيارين وهما الاستعمال والقياس في كل حالة، يجوز لنا استبطان صيغ أخرى على غرارهما. إن تلك الصيغ التي تم استنباطها من الأفعال المجردة من خلال التعليل القياسي، والتي تستخدم بشكل عام إضافة إلى ذلك، فإنها تعامل على قدم المساواة مع الأفعال المجردة وتحظى مثلها

[10]

بحول غير مشروط كأسس للتوضيح ولوضع المعايير. أما الصيغ التي توجد شواهد كثيرة تدل على استخدامها، ولكن يستحيل إثبات صحتها بشكل عام، فإنها تأتي في الدرجة الثانية؛ حيث تحظى باعتراف مشروط قصب². وفي الدرجة الأخيرة تأتي تلك الصيغ التي نفتقر إلى تعليل

¹ 254، 11: (الشدوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه).

² 277، 24: (حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر).

قياسي والتي وردت في حالات شاذة فقط؛ فهي تحظى بالمشروعية في تلك الحالات فقط، لكنها مرفوضة قطعاً كأسس للتوضيح¹.

وكذلك فقد قسم الأنباري هاتين المجموعتين بالطبع بناء على

تعليقات قائمة مشروطة أو غير مشروطة. وتعتبر قوانين مخارج الحروف التي وضعها العرب في وقت مبكر توضيحات قائمة وغير

مشروطة للانحرافات. فهي تهدف إلى التخفيف وتبحث في صعوبة النطق (الاستئقال) التي تنشأ عن التقاء أحرف العلة والحروف الصحيحة

المتنافرة في الأفعال المجردة. فقد بينوا على سبيل المثال التعاقب المحدد والمنسجم لأحرف العلة؛ فالألّف عند العرب هو أسهلها والواو أصعبها.

وكذلك فقد قسموا الأحرف الصحيحة إلى مجموعات، ووضعوا أيضاً قوانين تبين الارتباطات الممكنة والمستحيلة بينها. وينطبق ذلك على تلك

الانحرافات المشروعة التي تنشأ عن التقاء حرفين صحيحين متطابقين (اجتماع الأمثال)، وخاصة اجتماع الهمزتين، وعن التقاء الساكنين، وعن

تأثير الأحرف الحلقية وأحرف العلة على الحروف الصحيحة وأحرف العلة المجاورة لها. وعلاوة على ذلك فإن الحالات المشروعة غير

المشروطة تخضع لقوانين المنطق الأساسية.

[11]

¹ (المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود)، أنظر 269، 6، 296، 14. أما عكس هذه العبارة فهو: (الحمل على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير)، أنظر 3، 11، 8، 13، 265، 2.

ويجوز إجراء تغييرات تحاشيا لخطر اللبس أو الالتباس¹. وكما أنه لا يجوز الجمع بين علامتين متضادتين في كلمة واحدة²، فإنه لا يجوز أيضا الجمع بين مؤشرين يؤكدان على هدف واحد³، لأن ذلك التكسب غير الضروري يعد عبثا لا يخدم ذلك الهدف. وبناء على هذه الافتراضات نشأت صيغ للتخفيف معترف بها، ومنها تحويل حرف ساكن إلى حرف آخر أي (القلب)، ونقل حرف من موضع إلى آخر في نفس الكلمة، والحذف أو الإسقاط. إلا أنه لا يجوز الجمع بين صيغتين مما نُكر باعتباراه مبالغة في تحقيق هدف التخفيف⁴. وكذلك فإن كلا من تلك التخفيفات يخضع بحد ذاته لقواعد منطقية أخرى. فقلب لفظ ثقيل إلى آخر أخف منه يعتبر سببا وجيها، بخلاف العكس⁵. أما الحذف باعتباره أكثر أساليب التخفيف تطرفا فإنه أشدها حدة على النفس لأنه يتجاوز حق كل صيغة في الوجود؛ ولذلك فقد تم إخضاعه لأشد القيود، حيث لا

¹ نظر 8، 6. 21، 10 وما بعدها. 144، 19، 23. 284، 8. إلا أن احتمال الالتباس لم يكن سببا كافيا عند البعض للخروج على الأصل والقياس. فابن جني على سبيل المثال يقول عن الأوجه الثلاثة التي يحتملها لفظ (أبا)، (قارن كتاب الإصناف 6، 23 وما بعدها) ما نصه: (من العرب من لا يخاف اللبس ويجري ليل على أصل قياسه).

² 19، 10: (لا يجوز أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان). قارن 346، 17، حيث يمنع أيضا (جمع ضدتين).

³ 8، 7 وما بعدها. 12، 11، 24. 20، 9 وما بعدها: (لا يجوز الجمع بين شيئين في كلمة واحدة). قارن 149، 9.

⁴ 329، 5: (الموالة بين إعلالين لا يجوز). ومثال على ذلك صفحة 157، 6 أيضا حيث يُعد من الإجحاف اختصار الاسم الثلاثي الخفيف أصلا. ولذلك فإن إسقاط مجرد حرف واحد فحسب من الأدوات ممنوع على الإطلاق، لأنها باعتبارها أفعالا مختصرة تعد خفيفة بما فيه الكفاية.

⁵ 5، 7 وما بعدها: (قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل).

يجوز استخدامه إلا في حالات الضرورة فقط¹. وبالنسبة للمفهوم الدارج

عندنا حول (تهذيب)

من لبان الشرع الشريف

[12]

صيغة شائعة أو كلمة طويلة مستخدمة فإنهم يرفضونه مبدئياً ما لم يتوفر سبب مباشر للحذف²؛ وكذلك فإنهم لا يعترفون بطول الكلمة وحده كسبب كاف، لأن كل حرف يمتلك نفس الحق في الوجود³. وفي الواقع فإن الحذف جائز في نهاية الكلمة فقط وليس في وسطها⁴، وكذلك فإن حذف حرف صحيح ساكن يحظى بقبول أيسر من حذف حرف صحيح متحرك⁵، كما أن البصريين يرفضون قطعاً حذف أي حرف صحيح ما دام يحقق أي (هدف) مهما كان أو يقوم بأي وظيفة معينة في الكلمة⁶. ويجب بذل الجهد في الحفاظ على حقوق الفعل المجرد في كافة حالات التخفيف، وذلك بأن يترك أي تغيير (دليلاً أو دلالة) واحدة على الأقل تشير إلى الصيغة الأصلية في الكلمة نفسها⁷.

لقد بينت الملاحظات الأخيرة أننا من خلال حذف حرف داخل الكلمة قد تجاوزنا الحدود الفاصلة بين التعليقات المشروعة المشروطة وغير المشروطة. ومما يندرج تحت ذلك قبول الإتياع والإشباع،

¹ 4، 11 وما بعدها، الحديث عن تفضيل القلب على الحذف.

² 268، 19: (إن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس).

³ 146، 6: (الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها). 321، 5: (كثرة الحروف لا تكون موجبة للحذف). وفي كافة الأحوال لا يجوز قبول حذف أكثر من حرف واحد (177، 19).

⁴ 98، 7 وما بعدها: (حذف اللام أولى من العين).

⁵ 209، 9: (حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك).

⁶ 20، 13 وما بعدها. 269، 23 وما بعدها. 328، 12.

⁷ 42، 21 وما بعدها.

وتخصير حرف علة طويل دون وجود سبب ضروري لذلك¹. فهناك إمكانية محدودة لتبرير هذه الإجراءات. كما أنها تحظى بالاعتراف فقط في حالات محددة ومعروفة، وفيما عدا ذلك يتم استخدامها على مضمض كبررات للصيغ الجديدة فحسب.

هشام النجار

[13]

وحيث أن البصريين اتفقوا على اشتقاق كافة الصيغ اللغوية من الأفعال المجردة المعروفة فقد وجب عليهم أيضا تعليل الصيغ النادرة أو حتى تلك التي وردت لمرة واحدة فحسب. وهكذا توصلوا إلى طرق ربما لا تعتبرها نحن عللا بل حيلة مضحكة، ولكن يجب علينا أن نفهمها من خلال مبادئ نظامهم. فقد طبقوا قانون التوازن والتعادل على النحو أيضا، فبهذا يتضح لنا تحويل الهمزة إلى واو في كلمة (صحراوات) والتي لا تعليل لها حسب قواعدهم، من باب أن التحويل المعاكس لكلمة (وجه) إلى (أوجه) يشكل موازنة كافية إلى حد ما²؛ وكذلك يتم توضيح استخدام الفتحة، والتي تدل عادة على نصب المفعول به في آخر الكلمة، كعلامة للمضاف إليه الممنوع من الصرف، بأنها تشكل توازنا مع ما يقلبها عند إعراب جمع المؤنث السالم المنصوب بكسرة على غرار المضاف إليه. وبالنسبة لـ (هم) الواقعة في نهاية (اللهم) والتي لا يمكن صياغتها في أي قالب مهما كان، فقد تم البت في أمرها ببساطة باعتبارها تعادل (يا) في (يا الله) حيث أن كلا من (هم) و (يا) تحتويان

¹ 311، 6، 11، 9، 168، 23 وما بعدها. 185، 16، 222، 11 وما بعدها.

² الأسرار، 27، 22.

على حرفين صحيحين وتؤديان نفس الغرض¹. لكن البصريين لم يسعوا مطلقاً نحو تتبع النشأة الحقيقية للتصرفات لأنهم يرفضون مبدئياً الاعتماد على التهذيب كسبب للتوضيح، فهم يعولون فقط على الاستخدام العملي الدارج وعلى الاستعمال الواقعي الآني. وبعد استفاد الأسباب إلى أبعد الحدود فإنهم يحاولون إقحام كافة الصيغ في القوالب بأي وسيلة تتاح لهم². وعندما يبدأون باشتقاق كلمة ما فيجب إنجازها بناء على تعليل منطقي مترابط وبمصطلحات بصرية. كما أنهم يكرهون التخبط (أو ما يعتبرونه هم على الأقل تخبطاً)³؛

[14]

فعندئذ يتخلون عن ذلك الاشتقاق كلياً ويلجأون إلى فعل مجرد آخر وكأنه عنصر لغوي جديد⁴. ولكن رغم كافة عقلانيتهم فإن مهاراتهم تنتهي عند حد معين. فقد تركوا عدداً من الصيغ التي وقفوا أمامها حائرين، والتي يعترفون بها فقط كنوادير حيث يهملونها ولا يأخذونها بعين الاعتبار⁵، لأنها لا تتوافق مع القالب القياسي⁶. وقد عجز البصريون عن منح أي قوة معيارية لأي من تلك الصيغ. ويندرج تحت ذلك على سبيل المثال

¹ 151، 20 وما بعدها.

² قارن المسألة 95 (الذي، ذا)، والمسألة 96 (هو، هي).

³ في المسألة 118 على سبيل المثال لا يجوز قياس (أشياء) على الجمع (أفعال)، وألا فإن المنع من الصرف سيكون عبثياً عندئذ. قارن أيضاً المسألة 107 التي توضح فعل الأمر (انخل).

⁴ قارن المسألة 40 (كم)، والمسألة 92 (سـ[وف]).

⁵ (لا يعتد به) 5، 16. 63. 141، 2. 174، 15. 201، 21. 276، 25. 290، 23. قارن 337، 18 وما بعدها.

⁶ 137، 20. 141، 1 وما بعدها. 157، 10. 173، 14. 321، 6 وما بعدها.

جموع الضمائر الشاذة مثل (هؤلاء) وغيرها، والتي عجزوا عن تحليل اشتقاقها على الرغم من كافة حيلهم العقلانية والقوالبية، ولذلك اضطروا إلى منحها وضعاً خاصاً باعتبارها (صيغاً مرتجلة)¹.

وكذلك فقد تم إخضاع علم النحو لنفس قوانين القياس التي طبقت على علم الصرف، إلا أن الأفعال المجردة لا تبرز في علم النحو من تلقاء ذاتها بنفس السهولة التي تبرز بها في علم الصرف، ففي علم النحو تسود حرية أوسع في العلاقة بين أجزاء الكلام ضمن تركيبة الجملة من تلك التي نجدها عند إنشاء التصريفات. وقد قسم العرب الجملة إلى قسمين أساسيين وهما الجملة الإسمية والجملة الفعلية. وبما أن الشذوذ عن هذين القسمين الأساسيين هو القاعدة في علم النحو، وحيث أن وجود جملة ملتزمة بدقة بالقواعد يكاد يكون معدوماً في الواقع، فإن التوضيح القوالي العقلائي أصعب هنا بكثير. وحتى في خضم تركيب الجملة المعقد يجب على البصريين أن يثبتوا

[15]

صحة قوانين الحكمة والمنطق أينما وجدت وأن يبينوا كيفية الوصول إلى الفائدة المرجوة من العبارة بأقصر الطرق وأوضحها. ولهذه الغاية وضعوا نظاماً كاملاً للطبقات بناء على قوة أو ضعف القدرة الإعرابية في كل لفظ على حدة. وهم ينطلقون هنا أيضاً من الوظيفة الأساسية لكل كلمة مفردة أو لأي جزء من الجملة. فبناء على الوظيفة والحكم²

¹ 224، 19، 280، 19، 283، 1، 292، 7.

² من الأمثلة على (حكم) بمعنى وظيفة يجب أدائها أنظر 39، 21، 53، 1 وما بعدها. 92، 12 وما بعدها. 121، 20، 173، 15، 175، 13، 184، 24، 285.

المرتبطتين بكلمة معينة، أو على الهدف المحدد لحرف¹ أو لظاهرة لغوية، وبناء على قيام كل منها بوظيفته كلياً أو جزئياً، تستطيع تلك الكلمة أو الحرف أو الظاهرة أن تطالب بحقها². وكما أن أحرف الشرط أو النفي أو الاستفهام التي تأتي في أول الجملة والتي تفرض نفسها بسبب تأثيرها القوي على معنى الجملة³، يمكن حذفها دون مبرر، فبالإمكان أيضاً طمس الهدف المنطقي من بعض المفاهيم النحوية الأساسية عشوائياً مثل الربط بين المضاف والمضاف إليه والجملة الحالية، وما شابه⁴. ويجب على أي نحوي حريص على إبراز الحقيقة، أي (محقق)، أن يرفض السماح بأي انحراف يعد خرقاً للعدالة، أي ما يسبب (معضلة). وهكذا تنشأ قواعد إعرابية أساسية محددة (أي أصول) بطريقة منطقية أو بناء على ملاحظة ظواهر تخلو من الحالات الاستثنائية. فعلى سبيل المثال يعد من مقتضيات العدالة والمنطق أن

[16]

9؛ وبمعنى تأثير الكلمة التي تقوم بوظيفتها أنظر 121، 23، 178، 12، 199، 11.

¹ (والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له)، أنظر 111، 2 وما بعدها. 123، 14، 164، 7، 170، 10، 189، 20 وما بعدها. 198، 19 وما بعدها.

² فمثلاً (كيف) لا تؤدي نفس الغرض الذي تؤديه أحرف الشرط الأخرى، ولذلك فهي تحظى بحقوق أقل، أنظر 266، 13 وما بعدها. (فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها). قارن 300، 8 (كل شيء خرج من بابها زال تمكنه).

³ أنظر 72، 6، 258، 21.

⁴ 138، 20، 139، 12 وما بعدها. 179، 21 وما بعدها. 181، 20 - 114، 14 وما بعدها. قارن أيضاً 140، 22 ما بعدها. 157، 3 وما بعدها. 158، 18، 187، 14 وما بعدها.

تضع الكلمة المحكومة للكلمة الحاكمة كما يخضع العبد لسيدته¹، بينما يجب من الناحية الأخرى على الجملة الشرطية أن تسبق الجملة الجوابية²، وأن لا يسمح على الإطلاق باجتماع ضمير الكلمة مع الكلمة نفسها في موقع واحد³؛ حيث أن قانون البساطة يتطلب حصر مجموعة الكلمات في جملة واحدة بدلا من جملتين⁴. ومن الناحية الأخرى فإنها، أي معضيات العدالة والمنطق، تشير إلى أن الأفعال تمارس أقوى الفعرات الإعرابية⁵، بينما تكون للأحرف قدرات إعرابية فقط عندما تستخدم بحالات معينة وليس بشكل عام⁶، وإلى أن عمل الأفعال أضعف من عمل الأسماء⁷، وأنها تؤثر في تلك القدرة الإعرابية كما تؤثر الأسماء في الأفعال⁸. ولا يجوز الحياد عن تلك القواعد والمبادئ الأساسية بدون سبب معقول (أي علة أو عارض أو داع)، وكذلك فإن مبدأ التحويين البصريين بالتمسك بالأصل في علم الصرف يستخدم بشكل أوسع في قواعد النحو⁹.

ويفتقر علم النحو إلى مجموعة من التعليقات المشروعة غير المشروطة والمستنبطة من الشواهد، والتي تستخدم لتعليل كافة الحالات

¹ انظر 35، 14، 259، 11.

² انظر 259، 7.

³ انظر 37، 10، 151، 18، 153، 5 وما بعدها.

⁴ انظر 121، 9.

⁵ انظر 57، 22.

⁶ وعن الأحرف المستخدمة بشكل خاص على سبيل المثال (بـ) و (لم)، والمستخدم بشكل عام (و) وأحرف الاستفهام.

⁷ انظر 233، 3. (إن/أن) أضعف من (إن/أن).

⁸ بناء على ذلك فإن (ل) حرف جر لا يستطيع أن يؤثر على الفعل بدون (أن).

⁹ وحتى عندما يقع انحراف عن الأصل، يجب التصريح بوضوح بأن الأمر يتعلق بحالة معينة فحسب (فبقينا فيما عداه على الأصل).

الشاذة عن القاعدة، مثل مجموعة التعليقات التي مرت بنا في علم الصرف، كقوانين الصوت مثلا. فغالبية الحالات الشاذة عن القواعد الأساسية تنشأ هنا تلقائيا بطريقة منطقية. إن ما يمكن القبول به، باعتباره التزاما بالواقع القائم هنا أو هناك،

هشام النجار

[17]

ما دام لا يززع تسلسل الكلمات¹، وما لم يكن المفعول به على سبيل المثال ضروريا في تركيب الجملة بل فضلة وبالإمكان إلغاؤه أو تغييره²، فمن البديهي أن يتخلى الحرف عن الموقع المخصص له في مطلع الجملة، وألا فسيحل محله حرفان يحملان نفس الهدف والمعنى جنبا إلى جنب³، وعندما يحمل اللفظ معنيين اثنين أو عند السماح بإحداث تغييرات خشية أن يتأثر المعنى الإجمالي⁴، فصحيح أن ذلك يشكل انحرافا عن المبادئ الأساسية في بناء الجملة، لكنه يعد تجسيدا لقوانين الحكمة والمنطق في حقيقة الأمر.

وكما في علم الصرف كان على البصريين أن يقدموا بعض التنازلات في قواعد النحو تجاه التطبيقات اللغوية، وأن يسردوا عددا من الحالات الشاذة المشروعة المشروطة فقط، والتي يسمح باستخدامها في التوضيح والتعديد فقط عندما تكون القاعدة الرئيسية غير قابلة للتطبيق، وهنا أيضا ينبغي اقتصار الأمر قدر الإمكان على الحالات المعروفة فحسب. وتعتمد قوة أو ضعف الحالة على ورودها في القرآن أو عدمه،

¹ قارن المسألة 9.

² أنظر 257، 23.

³ وبهذه الطريقة يتضح المثال (95، 10-20)، حيث تستبدل (إن) بالحرف التالي (إ-). وحول منع النقاء المتناقضين قارن 205، 3 وما بعدها.

⁴ أنظر 45، 14 وما بعدها.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

وعلى عدد الآيات التي تتكرر فيها¹. ويتعلق الأمر هنا بأصناف معينة من التغييرات²، وبإضافة وتكرار كلمات معينة³،

من لبان الشرع الشريف

[18]

وبأنواع مختلفة من الحذف⁴، وبالتخلي عن تركيب الجملة الذي يجب الالتزام به مبدئياً⁵، وأخيراً بعبادات إنشائية - خطابية معينة⁶. ورغم أن الإضافة بشكل عام تتعارض مع مبادئ التدبير والحكمة، وأن حذف كلمة

مكتبة خاصة

- ¹ ولهذا السبب تم في وقت لاحق جمع شواهد فقط حول أساليب التعبير السارية تلك، من أجل توفير الدعم اللازم لها.
- ² على سبيل المثال (تقديم وتأخير). أنظر 86، 6.
- ³ على سبيل المثال (زيادة حرف) و (التكرير للتوكيد). أنظر 78، 8، 117، 17، 118، 9 وما بعدها. 135، 16، 165، 7 وما بعدها. 243، 14، 263، 4.
- ⁴ أنظر بشكل عام 219، 3 وما بعدها. 239، 21 وما بعدها. - (حذف للعلم) أو (لدلالة الحال) أو (لشريطة التفسير)، على سبيل المثال 46، 15، 355، 13. - (إضمار الخبر)، على سبيل المثال 86، 14 وما بعدها - (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، على سبيل المثال 33، 11، 72، 22 وما بعدها. 164، 14 وما بعدها. 182، 3. - (حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه)، على سبيل المثال 53، 9، 149، 21 وما بعدها - (حذف المعطوف عليه وحرف العطف)، على سبيل المثال 200، 9.
- ⁵ على سبيل المثال (الرفع على الاستئناف) أنظر 86، 10، 194، 19. - (النصب على الاختصاص) أو (على المدح) على سبيل المثال 194، 14 وما بعدها. 303، 10، 353، 10. - (إضافة المصدر إلى الفاعل)، على سبيل المثال 100، 23 وما بعدها. 101، 9. - أو (الغلط) فحسب، أنظر 87، 4، 234، 2 وما بعدها.
- ⁶ (على الموضوع) أو (الحمل على المعنى)، على سبيل المثال 183، 13 وما بعدها. 207، 11 وما بعدها. 322، 21 وما بعدها - 145، 11، 147، 21 وما بعدها. - (على القرب) أو (الحمل على الجوار)، على سبيل المثال 107، 8 وما بعدها. 250، 11 وما بعدها. 254، 9. - (الحمل على الجنس)، على سبيل المثال 51، 23 وما بعدها - (حكاية)، على سبيل المثال 53، 3 وما بعدها. 213، 15. - (لفظ الماضي ومعناه الدعاء)، على سبيل المثال 115، 9 ما بعدها. - (عطف الشيء على الشيء والمعنى مختلف)، على سبيل المثال 253، 10 وما بعدها. - (تجاهل العارف)، على سبيل المثال 199، 19.

يتعارض مع العدالة، وأن التغيير يتعارض مع التدرج الطبقي، فإن النحويين يؤكدون بارتياح أنه في حالات معينة يمكن الوصول إلى الهدف المنشود من خلال تلك الانحرافات بشكل أفضل مما قد يحدث من خلال الالتزام المتشدد بالقواعد الأساسية. وبهذه الحجة يبررون على سبيل المثال تكرار نفس الكلمة على اعتبار أنه يقوي العبارة؛ وكما أن تأثير الشك غالبا ما يكون أقوى من تأثير اليقين، فإن حذف شيء من الجملة قد يكون له وقع أشد على المخاطبين الذين يتلذذون بحجبه عنهم مما قد يحدثه سرد الجملة بأكملها¹. ولا يجوز ابتداء استخدام أي من تلك الانحرافات المسموح بها تحت شروط معينة، حيث يمكننا فقط في حالات الضرورة اللجوء إلى ذلك المفهوم الأوسع للنص (الاتساع). وكما في علم الصرف فإن قانون التوازن

[19]

والتعادل يستخدم على نطاق لا حصر له في قواعد النحو أيضا²، وأخيرا يتم هنا أيضا رفض بعض الحالات الطريفة التي يستحيل إدراجها في القوالب القياسية باعتبارها خطأ أو الحكم عليها بأنها سيئة³.

وربما يكفي هذا القالب أساسا لعلم الصرف، لكنه لا يفي باحتياجات قواعد النحو؛ ففي تركيب الجملة المعقد نواجه حالات تخبئية كثيرة تضطر إلى اعتبارها ممكنة ومسموح بها. وقد تجاوز النحويون هذه المعضلة بلباقة عندما استحدثوا مفهوما جديدا. فإذا كان القياس

¹ قارن 191، 11 وما بعدها.

² أنظر 138، 5.

³ قارن على سبيل المثال 141، 1 وما بعدها.

الدقيق عبارة عن تناسب يتعلق بمساواة شيئين بحيث يحصل الثاني على نفس الحقوق التي يتمتع بها الأول¹، فقد استحدثوا مفهوم الاختلاف إلى جانب مفهوم المساواة من أجل توضيح التدرج الطبيعي وتعدد الأنماط والحرية في كلام البشر². إن الكلمات أو مجموعات الكلمات التي يفترض أنها تقوم بوظيفة خاصة بها فقط، أو أنها على الأقل تخدم في إنجاز وظيفة أخرى في سياق أوسع، فإنها من خلال تأثيرها على تلك الوظيفة تعتبر قوية وفعالة بشكل ملحوظ باعتبارها أصلا، بينما تعتبر الكلمات الأخرى ضعيفة ومجرد فروع لتلك الأصول³.

[20]

وهكذا فإنها على سبيل المثال تمنح أحرفا محددة في حالات معينة (مزية) على أحرف أخرى قريبة منها بناء على الشواهد المتعلقة بها، وهي تمنح أيضا الأحرف ذات القدرات الإعرابية الأقوى حقوقا أكبر بالطبع بناء على قدرتها وتأثيرها الأكبر، بينما تمنح الأحرف الأضعف صيغا بدائية بناء على درجة اختلافها عن الأحرف الأخرى الأقوى، أي أنها تستحق أيضا حقوقا أقل بناء على مستوى تأثيرها الأضعف. وبهذا

¹ لقد تعرف الأنباري بوضوح على الفروع الأربعة الملازمة لكل قياس حيث قال في لمع الأدلة: (ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم).

² أنظر 76، 3: (ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه).

³ إن المثال التقليدي على ذلك هو أن (الأصل في العمل للأفعال) والذي تلغى فيه الأسماء والحروف. وكذلك فإن المفرد عندهم أشد أصالة وقوة من الجمع (أنظر

1، 60، 103، 18). وتوجد أمثلة أخرى على كافة صفحات كتاب الإنصاف تقريبا (قارن بشكل خاص 273، 12 وما بعدها. 275، 1 وما بعدها).

المعنى فإنهم يعتبرون (إن) من حروف الشرط الأساسية¹، ويمنحون قدرة إعرابية أقوى لـ (ل) في حالتَي الجر والجزم² ولـ (أن) في حالة النصب³. وحيث أنهم يرفضون مبدئياً المساواة بين الصيغ الأساسية القوية والصيغ الثانوية المشتقة⁴ ويقدمون الأولى ويمنحونها قدراً أكبر من حرية التصرف⁵، فإنهم قد توصلوا إلى نظام شامل في التقسيم العادل الذي يعتبرونه تعليلاً قائماً غير مشروط. لكن هذه الطريقة لا تبلغ مداها ومعناها إلا عند ربط مفهومي (الأصل والفرع) مع المفهومين المتضادين (الشبه والفرق). فعندما يكتشفون أي شبه موضوعي-داخلي أو قالب-خارجي بين لفظين، حتى وإن لم يكن بينهما أي ارتباط في الظاهر، فإنهم يتخذون من ذلك مبرراً للربط بين وظائف وتأثيرات كل من اللفظين اللذين تمت المقارنة بينهما⁶. وبناء على كثرة أو قلة أوجه الشبه التي يمكن رصدها بين اللفظين، والتي لا يجوز أن تقل عن اثنين⁷،

[21]

¹ أنظر 255، 8 وما بعدها.

² أنظر 241، 4.

³ أنظر 248، 3.

⁴ أنظر 32، 18 وما بعدها. 82، 3 وما بعدها. 100، 11. (التسوية بين الأصل والفرع لا يجوز لأن الفروع أبداً تتخط عن درجة الأصول).

⁵ أنظر 255، 16 (الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع).

⁶ كمثال على مقارنة مصطنعة مضحكة قارن 91، 6 وما بعدها.

⁷ أنظر 77، 14 (يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين). ومثال على ثلاثة أوجه للشبه أنظر 144، 7، وهناك حالة قوية تشمل خمسة أوجه، أنظر 82،

13 وما بعدها. 98، 20 وما بعدها.

بهدف التعرف على مقدار الشبه بينهما، يتم تحديد العلاقة المتبادلة بينهما في الواجبات والحقوق. وبهذه الطريقة تنشأ كمية كبيرة من النتائج المعقدة بناء على عدد الأوجه الكثير أو القليل، حيث يمكننا تصعيد تلك الكمية إلى ما لا نهاية بالاستخدام اللبق للنظام. لكنني أستطيع أن أعرض أهمها فقط في هذا المقام.

هشام النجار

فاسم الفاعل على سبيل المثال، باعتباره اسماً، لا يجوز له أن يمارس أي قدرة إعرابية. ولكن بما أنه حسب فهمهم شبيه جداً، من حيث تركيب الأحرف الصحيحة وأحرف العلة، بصيغة المستقبل، والتي تمتلك قدرة إعرابية قوية¹، فإنهم يعتقدون أنهم بذلك يستطيعون توضيح مصدر القدرة الإعرابية المشروطة لدى اسم الفاعل. لكن هذا الشبه غير بالفعل جزءاً من الوظائف الأساسية لاسم الفاعل في هذه الحالة فقط. وبالطبع فإن ذلك لن يؤثر في كونه اسماً على الإطلاق²، وبالتالي فلا يحق له المطالبة بكافة حقوق الفعل، ومنها على سبيل المثال أن يكون له لواحق فعلية³. وكذلك الأمر بالنسبة للحرف (إنّ) الذي لا يمتلك أي قدرة إعرابية باعتباره حرفاً يستخدم بشكل عام. ولكن بما أننا نستطيع رصد أوجه شبه بينه وبين الفعل يصل عددها إلى خمسة⁴، فإن هذا الحرف يستطيع أيضاً الحصول على قدرة إعرابية فعلية. ويضعف مقدار تلك القدرة حسب المقدار الذي يقل فيه عدد أوجه الشبه. ويتضح ذلك في

¹ أنظر 30، 18، وما بعدها. 31، 6 وما بعدها. 109، 5.

² قارن 64، 13 (حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله)، و 66، 10: (الشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله).

³ أنظر 58، 22 وما بعدها. قارن 32، 12 وما بعدها.

⁴ أنظر 82، 13 وما بعدها. 98، 20 وما بعدها.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

(إن) وهي الصيغة المخففة لنفس الحرف¹، أو حرف الجر (دون) الذي

يشبه الفعل في نقطة واحدة فقط

من لبان الشرع الشريف

هشام النجار

مكتبة خاصة

¹ المسألة 24.

ولذلك فهو يكاد لا يحصل على أي من حقوق الفعل¹. إن الحديث عن مساواة مطلقة بين الصيغة الأساسية والصيغة المقارنة بها، أي المشتقة، دون الالتفات إلى الفروق بينهما سيشكل انحرافا تخبطيا عن الوظائف الأساسية لكلتا الصيغتين المختلفتين، لا لشيء سوى أنهما متشابهتان فحسب. إن المثال الأكثر استخداما عند النحويين العرب كشاهد على أهمية مفهوم الشبه هو حركة الإعراب الأخيرة في صيغة المستقبل². وغني عن القول أن الاسم فقط يمتلك القدرة على الإعراب، بينما يعد الفعل مبنيا. ولكن حيث أن بالإمكان تحديد ثلاثة أوجه للشبه بين الاسم والمستقبل، فإنهم يعتبرون صيغة الفعل المذكورة معربة بشكل جزئي ويصفونها اصطلاحيا بأنها مضارع شبيه بالاسم. وعلى هذا الشبه تستند المساواة التي لا نفهمها نحن بين حالات الرفع والجر والنصب الاسمية وحالات الرفع والنصب والجزم الفعلية. ومن ناحية أخرى يصبح ممكنا في بعض الحالات إضعاف قدرة الاسم على التصريف أو حتى إلغاؤها تماما بناء على اكتشاف شبه في التركيب بينه وبين فعل، أو حتى بين حرف مبني بطبيعته. فهكذا يتم تبرير إلغاء الجر والتنوين في صيغة التفضيل الشبيهة بالفعل³، وهكذا يتضح على سبيل المثال بطريقة قالبية **لينة السبب** في عدم قابلية التغير في صيغة النداء المنفصلة بناء على

¹ صفة 27.

² صفة 73.

³ نظر 66، 11.

وجود ثلاث نقاط يمكن استخدامها كشواهد على الشبه بالحرف الملحق

(ك)، أو السبب في تصلب صيغة (الآن)¹.

وتكون الحالة أكثر تعقيدا وتكلفا، عندما تظهر صيغة معينة شبيها

بصيغتين اثنتين

هشام النجار

[23]

و(تتنافس) كلتاهما من أجل الحصول على أولوية لدى تلك الصيغة. وعندئذ يجب، بعد تدبر طويل، التوصل بأسلوب لبق إلى حل وسط للصيغة الثالثة بحيث يفي بكافة المتطلبات. وبهذه الطريقة يمكن توضيح الوضع النحوي الخاص بكلمة (ليس) التي يجمع بينها وبين الصيغتين المختلفتين كلياً فيما بينهما (كان) و (ما) أمور مشتركة².

إن مفاهيم الشبه والاختلاف، والتصنيف العلوي والسفلي، والقوى الأساسية والثانوية تعد نبعاً لا ينضب عند البصريين في تحليل الانحرافات عن القواعد الأساسية. ولذلك فإنهم يستغربون تقبل الحالات الشاذة بالمعنى الذي نعرفه نحن، لأنهم يستطيعون أن يبرروا وجود أي حالة شاذة ليس فقط باعتبارها ظاهرة بارزة فحسب، بل باعتبارها ظاهرة ناجمة بالضرورة عن مفهوم الشبه والاختلاف أيضاً³. وهكذا

¹ أنظر 211، 20، 212، 20. كل اسم يحتوي على جذور تقل عن ثلاثة فإنه شبيه

عندهم بالحروف القصيرة أصلاً. أنظر 279، 19 وما بعدها.

² أنظر 76، 8: (فلما أخذت شبيها من "كان" وشبيها من "ما" صار لها منزلة بين المنزلتين). ومن الأمثلة الأخرى أنظر 126، 16: (لما تجاذبه شبهان... جعلت له منزلة متوسطة)، و 185، 23 وما بعدها.

³ لقد دأبوا على استخدام نفس الصيغ عند الحديث عن أدلة على تلك التوضيحات المنطقية للحالات الشاذة: (لا يلزم على كلامنا)، أنظر 114، 22، 156، 20.

227، 5، 330، 16، 339، 12، 352، 17. (على هذا يخرج)، أنظر 74، 16.

نعود تلقائياً، بعد السير في طرق متعرجة طويلة، إلى بداية الفرضية التي يطرحها النظام البصري حول تركيب اللغة المنطقي، والذي يجب تعليقه منطقياً أيضاً. فرغم كافة التنازلات التي حصلت إرضاءً للواقع القائم، فإن هذا التركيب لم يناقض القالب القياسي على الإطلاق. وأحياناً كان من الصعب العثور على تعليقات للانحرافات عن الصيغ الأساسية، إلا أن الوضوح قد ظهر من تلقاء نفسه في نهاية المطاف¹. فقد كان النحوي القياسي العقلاني قادراً

مكتبة خاصة

[24]

على إظهار الحق والمنطق وعلى تقصي أسرار² تركيب اللغة على الدوام.

وهكذا نشأ نظام القياس البصري من خلال توليف الأفعال المجردة والنظريات المعلّلة مع الواقع القائم والرواية بشكل رتيب يعتمد على المنطق والهدف. لقد كان أحب ما يكون إليهم أن يشيّدوا بناء نموذجياً للنحو اعتماداً على الأصول فقط. لكن قوة الواقع القائم اقتضت بأن تكون الانحرافات عن الأفعال المجردة (خلاف الأصل) ليست جائزة فحسب في الغالب، بل قد تكون ضرورية وبالتالي فإن السماح بالرجوع

172، 209، 23، 228، 12، 318، 4. قارن أيضاً: (ليس من ضرورة أن... أن) في 116، 14، 202، 5.

¹ لقد استخدم البصريون الفعل (بان) بهذا المعنى اصطلاحاً.

² أنظر (72، 7، 253، 5، 270، 25)، يعني "السر" اصطلاحاً في هذا السياق السبب العميق الكامن وراء الظواهر اللغوية والذي يتم العثور عليه من خلال المنطق. وهكذا يمكن تفسير عنوان كتاب النحو الذي وضعه ابن جني (سر الصناعة) وكتاب ابن الأنباري (أسرار العربية).

إلى الأفعال المجردة (ردها إلى أصلها) يجب أن يكون مشروطاً¹. أما عن الحول الوسط التي يطرحها القياس، فإنهم لا يجيزون أياً منها؛ لأنهم يكرهون مخالفة القالب القياسي في صيغته النهائية (خلاف القياس). ومن خلال الأفعال المجردة والواقع القائم يتم توجيه أي ظاهرة نحوية أفقياً وعمودياً في غاية الدقة حتى يتسنى تحديد منزلتها الخاصة بها، وبالتالي تبين لنا تلك المنزلة كيفية التعامل مع خصوصيات ظاهرة معنية ضمن مجمل اللغة². ولذلك يخيل للجاهل بنظام البصريين أنهم قد استكثروا من ذكر الأدلة والتعليقات. إن نظامهم النحوي يوازي بطاقات الفهارس جيدة الترتيب التي يمكن من خلالها العثور على كافة الموجودات بالتأكيد، إلا أن الشخص الذي أعدها هو وحده الذي يعرف محتواها.

[25]

وتتم إقامة الدليل على صحة هذا النظام من خلال قدرته على توضيح أي رواية جديدة تعرض عليه. وفي هذا السياق ينبغي التمسك باللفظ على ظاهره ما أمكن³، فهو يذعن لقالب القاعدة غالباً. فإن لم

¹ إن المثال الأشهر على العودة شبه المستحيلة إلى الصيغة الأساسية النموذجية هو (يكرم = يؤكرم).

² (المنزلة) هي ذلك الموقع الذي تتخذه أي صيغة أو تعبير في القالب حسب طبيعة الوظائف المطلوبة، أو أساليب تحقيقها. ولذلك فإن الصيغ التي تحتل نفس المنزلة تتم معاملتها بالتساوي. أما (المقام) فهو المكانة التي يحتلها حرف معين في الكلمة، أو التي تحتلها كلمة معينة في الجملة. وأما (الموضع) فهو الحد الدقيق الذي يمكن أن يبلغه تأثير حرف أو كلمة رئيسية (على سبيل المثال 85، 2. وفي البيضاوي، طبعة فلايشر، صفحة 267، 19 استخدم في السورة 5، 97، كلمة -حيز- بدلا منها)، أي أنه منطقة التأثير أو مجال الإعراب.

³ أنظر 107، 4: (الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه. و 111، 18: (وما لا يفتر إلى تقدير أولى مما يفتر إلى تقدير). و 237، 16:

يذعن فسينحني أو ينكسر. فالقياس أهم عندهم من الرواية. وقد كان لدى البصريين وسيلة تمكنهم من إخضاع النصوص الأكثر جفافاً لنظامهم، ألا وهي "التقدير"¹. وهو يعني تعديل اللفظ المروي بإجراء تغيير على أماكن الأحرف أو تكميلها²، وبالتالي فهو يجعل النص الجديد منسجماً على الفور مع أي من القياسات المسموح بها. نعم هناك بالتأكيد أنظمة نحوية أخرى غير العربية تجيز إدخال تكميلات على الجمل الموجزة أو تغيير أماكن الأحرف من أجل تركيب الجملة، إلا أنها لا ترقى أبداً إلى اتخاذها مبدأً أو بديهيةً أو منهاجاً راسخاً كما هو الحال عند البصريين. ويعد التقدير عكساً لـ (الظاهر) وهو لفظ النص كما ورد أصلاً في اللغة. إن النحوي الذي يفترض وجود نص غير النص الحقيقي من خلال التقدير

[26]

(فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقدّم عليه دليل). و 334، 15: (التمسك بالظاهر واجب مهما أمكن).

¹ (قَدَّر) أي قبل اللفظ باعتباره صحيحاً ومعللاً بشكل جيد. أما المبني للمجهول فهو (قَدَّر) (قارن 48، 7 و 55، 10). وأما (التقدير) فهو قبول معنى افتراضي بخلاف المعنى الظاهر للفظ.

² أنظر 36، 9: (التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء من الموضع الذي يستحقه).

ويقبله وكأنه نص قائم وفعال حقاً¹، فإنه يتصرف كالقاضي الذي لا يحكم بناء على (عمل) الانسان بحد ذاته ولكن بناء على (مقصوده أو نيته)². ويعد التقدير وسيلة للدفاع المشروع الذي يلجأ إليه النحوي في كفاحه من أجل القياس في مواجهة الرواية. إلا أنه ليس عشوائياً على الإطلاق كما قد يبدو لأول وهلة؛ فهو يستلزم معرفة دقيقة بنظام القياس المعقد والمشهور. وكما أسلفنا، فحيث أن أي تغيير أو حذف يجب أن يترك إشارة تدل على الصيغة الأصلية، فيجب على النحوي أيضاً أن يتخذ من تلك الإشارة منطلقاً نحو التقدير³ وأن يبين إمكانية تطبيق إحدى القواعد أو التعليقات على تلك الحالة بناء على تلك الإشارة. وغالبا ما يتعلق التقدير بتطبيق القياسات المشروعة المشروطة فقط؛ وعلى الرغم من ذلك فإن التقدير العشوائي غير مسموح به هنا أيضاً. وكما أنه لا يجوز قبول أي تغيير إلا بناء على تعليل جائز ومشروط، وأنه لا يجوز السماح بحذف أي عدد من الأحرف الساكنة أو الكلمات بدون مبرر، فإنه لا يجوز أيضاً استخدام أي نوع من التقدير إلا في الموقع المناسب. فعلى سبيل المثال لا يجوز إضمار عدد كبير من الكلمات حسبما نشاء، ولكن

¹ إن الكلمات التي تتم إضافتها بواسطة التقدير تعامل وكأنها قائمة بالفعل، أنظر 109، 24، 116، 3 (فلما كانت "قد" مقدرة تنزلت منزلة المفعول بها). بينما يتم رد الكلمات التي يرفضها التقدير، أنظر 128، 11 وما بعدها. وعندما يتم قبول تقدير معين فإن اللفظ الواقعي لا يصبح لاغياً فسحب، أنظر 198، 4: (وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال)، بل إنه يسقط من الاعتبار كلياً، أنظر 26، 6. 35، 21: (لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقديم التأخير).

² قارن 63، 20، 68، 4، 139، 1، 198، 5، 259، 17، 287، 21.

³ أنظر 301، 10: (هذا خلاف الظاهر لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل). قارن أيضاً 42، 21.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

فقط بالقدر المعترف به كحد أقصى من التعليقات المسموح بها تحت

شروط¹. وبناء على ذلك فإن التقدير هو التطبيق القسري

من لبان الشرع الشريف

هشام النجار

مكتبة خاصة

¹ أنظر على سبيل المثال 174، 9: (حكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً).

للقياس على رواية ضعيفة لا يمكن توضيح لفظها قياسياً؛ فهو الوجه الآخر لميدالية القياس¹.

من لبان الشرع الشريف

لقد كانت المقارنة المذكورة بين النحويين والقضاة مألوفة لدى البصريين. فكالقاضي، كان على النحوي أن يحكم على كل صيغة أو ظاهرة لغوية محتملة حسب جودتها إما بأنها (جائزة) أو (واجبة) أو غير ذلك من التقديرات المقتبسة من آداب المهنة. وكان عليه أن يحكم على الرواية أيضاً، فهو يستطيع أن يعلن عن برائتها بواسطة التقدير كما رأينا، كما أنه يستطيع إدانتها. وهو قادر على رد أي رواية ببساطة عندما ينسبها إلى شاعر رديء أو صغير السن أو مغمور، أو إذا شكك

¹ وهذا يطابق شرح مفهوم القياس عند ابن الأنباري في لمع الأدلة (طبعة لايدن): (اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً أي قدرته... وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة يقتضي إخراجكم الأصل الفرع [كذا]، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم وقياس). وتستخدم كلمة (قياس) في ثلاثة معان: (أولاً) تعني مبدأ القياس الذي يستند إلى التناسب النحوي المنفرد، وهذا التناسب ذاته؛ (ثانياً) النتيجة الناجمة عن القياس، أي القاعدة أو الصيغة القياسية، أنظر على سبيل المثال 3، 7، 15، 17 (هذا القياس)؛ 19، 12، 154، 22 (وهو القياس) 173، 22 (وقياسها أن تكسر العين) 336، 12: (في أقيسة كلامهم)؛ (ثالثاً) التدليل القياسي العقلاني في معنى الكلام، بخلاف إمكانات التدليل الأخرى، وخاصة التي تستند على الرواية، أنظر على سبيل المثال 140، 2: (واعتمادهم في هذه المسألة على النقل لأن قياسهم فيها ضعيف جداً). ولتمييز (القياس) عن (الحمل على) الذي لا يمكن استخدامه بالمعنى المبدئي المعياري، ولكن يجوز استخدامه فقط في توضيح صيغة مفردة حسب مفهوم التركيب القياسي عندنا؛ وغالباً ما تتم ترجمة كلمة (حمل) العربية بكلمة (فهم/أدرك) الألمانية.

في مصداقية الرواية أو الراوي، أو إذا اعتبر الصيغة النحوية ذاتها غير مقبولة. وعندئذ فإنها تسمى

من لبان الشرع الشريف

[28]

في أحسن الأحوال طرفة شاذة لا يعتد بها ولا يقاس عليها. وغالبا ما يتخذ الحكم صيغة أشد حدة¹. وينسجم النحوي مع الشاعر في الظروف التي تستدعي الرفق فيلجأ إلى أساليب التعبير الشعرية والقوالب العروضية، حيث يلتصم الأعذار بحجة (الضرورة). وبما أن البصري لا يسمح إلا بعدد محدود من الصيغ وأساليب التعبير ذات القوة المعيارية، فإنه يضطر في كافة الحالات إلى المنع والتشديد والتحديد. وكذلك فهو يحدد جزءا معينا فقط من اللغة المنطوقة والأدب المروي ويتخذ نموذجاً مسلماً به ويطلق عليه "المختار من اللغة"². لكن هذا

¹ إن أفضل حكم قد يصدر على الصيغ الرديئة هو (الشاذ الذي لا يقاس عليه)، أنظر 74، 24، 154، 20. ويتلوه: (لا يعرج عليه) والذي يطلق على أساليب التعبير النادرة التي يتم قبولها بشروط فحسب، أنظر على سبيل المثال 59، 10، 170، 23، 223، 24، 243، 16، 254، 9. وهناك حكم أشد وهو (الشاذ الذي يعبأ به ولا يقاس عليه)، أنظر على سبيل المثال 161، 12، أو (الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه)، أنظر على سبيل المثال 58، 25، 87، 13، 224، 2. أما الحكم الأسوأ فهو (لا يؤخذ به)، أنظر على سبيل المثال 69، 16، 93، 10، 198، 1، أو رد أسلوب تعبير معين بأنه (خطأ)، أنظر على سبيل المثال 69، 19.

² يقف (اختيار الكلام) أو (المختار) بمواجهة الضرورة، أنظر على سبيل المثال 11، 9 وما بعدها. 243، 4، وهو يعني مجموع كافة الصيغ وإمكانات التعبير المسموح بها دون أي قيود، والتي يجوز اتخاذها معياراً دون قيد أو شرط. ولذلك فهي تختلف عن العبارة الألمانية (تعبير مختار) والذي يعني (تم اختياره بمهارة، وهو اختيار صائب ومهذب؛ أنظر قاموس غريميش 4758). فبينما يحتوي (التعبير المختار) الألماني على صبغة شخصية فردية، يعني (الاختيار) على العكس مادة لغوية لا علاقة لها بالشخص [الذي اختار] ومعترف بها بشكل عام وتندرج دون تحفظات في القالب. وكذلك فإن البصريين يحددون بدقة استخدام مصطلح (النقل)

الاختيار من اللغة الواقعية يشابه انتقاء معاملات إنسانية معترف بها أخلاقيا وقليلة العدد من بين كافة المعاملات الإنسانية.

من لبان الشرع الشريف

[29]

2. طريقة الكوفيين الشاذة

وعلى العكس من ذلك، فإن الرواية بغزارتها وتعدد أشكالها تعد المصدر الأول والأهم عند النحويين الكوفيين. وهم يوفقون أيضا بين اللغة وقوانين القياس، حيث أن النحو برمته عبارة عن قياس وقواعد، فمن ينكر ذلك فهو ينكر النحو¹، لكنهم يفعلون ذلك فقط ما دام القياس لا يتغلب على الرواية ولا يهضم حقها. وبناء على ذلك فإن نظامهم لا يعد نظاما بالمعنى الحقيقي للكلمة بالمقارنة مع النظام البصري المعقد، وليس صارما ولا منطقيا مثله بأي حال، بل إنه مجرد مجموعة من القرارات التي يصدرونها من حين إلى آخر دون أن يربطوا بينها في قالب محدد. وكذلك فإن أدلتهم لا تعد تعليقات تنطبق على العموم، فهي مجرد توضيحات لحالات منفردة، وطريقتهم عبارة عن مجموعة من التقاليد النحوية المنفردة. فإنهم من ناحية قد تعمقوا في فهم النماذج العلمية السائدة في عصرهم - فقد تلقوا مبادئ النحو مع البصريين على المعلمين الأوائل أنفسهم أيضا - إلى درجة أنهم أهملوا مسألة تنظيم مجمل اللغة في إطار الأصول. بل إنهم على العكس من ذلك قد تطرفوا إلى حد

أيضا. فالأنباري يُعرفه في لمع الأدلة كما يلي: (النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة).

¹ قال الأنباري في لمع الأدلة، (طبعة لايدن، 1071، 88ب): (إعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا يُعلم أحد من العلماء أنكروه).

جعلهم يجمعون بين أشياء متباينة تحت مظلة واحدة. ولكنهم من الناحية الأخرى، وبسبب اطلاعهم على الانحرافات الهائلة، اعتبروا تلك الأصول بحد ذاتها غير مشروعة. وبذلك يتبين لنا أن نظامهم، حسب العرض الذي يطرحه الأنباري، يتكون في الحقيقة

هشام النجار

[30]

من مخالافات لتعاليم البصريين ليس إلا، حيث كان الأنباري يوجه اتهامات لهم باسم البصريين على الدوام¹.

لقد افترق الفريقان عن بعضهما البعض منذ ظهور الفرضيات الأولى. فإذا كان البصريون قد ابتدأوا بمنح بعض الصيغ دورا مفضلا لاحتوائها على أصول معللة بحد ذاتها، ثم أخذوا يشتقون كافة الصيغ الشاذة من خلال تعليل عقلائي، فإن الكوفيين الذين اتخذوا من (النقل) مصدرا رئيسا للنحو قد عجزوا عن القيام بذلك الحصر والتمييز في إطار الروايات. لقد كان على الكوفيين أن يعتبروا أي أسلوب تعبير ذي شواهد عديدة في اللغة والأدب معللا بما فيه الكفاية لمجرد أنه حقيقة قائمة، وأن يمنحوه قدرة معيارية أيضا. وحيث أن أي صيغة ترد في الرواية يمكنها أن تصبح (أصلا) بهذه الطريقة، فإن كافة الصيغ والحالات الشاذة لن تحتاج إلى التعليل مبدئيا، لأن الحالات الشاذة ستصبح بهذه الطريقة (أصولا) بالفعل. ولذلك فإن مصطلح (الأصل)

¹ على سبيل المثال في 84، 22: (ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة). وفي 203، 16: (رفض القياس وبناء على غير أساس). وقارن خاصة ما ورد في 188، 13: (إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها).

البصري يستخدم على نطاق أوسع عند الكوفيين، فهم لا يعتبرونه مصطلحا ثابت الحدود. ومن ثم فإن اتهام الأنباري إياهم بالإنحراف عن الأصل دون سبب كان اتهاما مفتقرا إلى مبرر موضوعي، حتى وإن كان مفهوما من وجهة النظر البصرية¹. وحيث أنهم كانوا لا يعترفون بالفرضية البصرية الأساسية، فقد أصبحوا يعتبرون أساليب التعبير المسموح بها في حالات منفردة فقط، عدا عن الأصول والانحرافات المشروعة غير المشروطة التي أجازها البصريون، وكأنها مشروعة بشكل عام،

[31]

وأصبحوا يساؤون الظواهر المنفردة والحالات الشاذة بالقواعد. ويحدث هذا على سبيل المثال عندما يعتبرون الحذف أو التناغم الحركي أو ما شابه من الظواهر التي ترد في حالات محدودة فقط، ولذلك تستخدم للتوضيح أيضا في حالات محدودة فقط، وكأنها قواعد سارية لا شذوذ فيها بشكل عام، وهو ما يطلقون عليه (قياس مطرد)². وبذلك يتلاشى عدد ضخم من القيود والمحظورات التي كان البصريون قد أقروها بناء على قوانين المنطق والحكمة والعدالة. لقد وجدت كافة الصيغ المخففة في الكلمات أو تركيب الجمل مؤيدين لها بين الكوفيين. فحيث أنهم اعتمدوا في النحو على الرواية، فقد وجب عليهم (الاستغناء)³ بما تقدمه

¹ أنظر على سبيل المثال 134، 15 وما بعدها. 199، 1. 303، 6: (من عدل عن الأصل بقي مرتها بإقامة الدليل)، إلا أنهم لا يزودونا بالدليل.

² أنظر على سبيل المثال 93، 11. 279، 24. 311، 6.

³ لقد استخدم الكوفيون مصطلح (الاكتفاء) الخاص بهم، مقابل مصطلح (الاستغناء) البصري، قارن صفحة 7، الحاشية 8. وانظر على سبيل المثال 27، 8. 38، 4.

لهم الرواية، ولم يكن بمقدورهم الاعتراف بحق الكلمة النموذجي والمتزايد في لفظها ووضعها في الجملة. فحالات التبديل والتحويل والإضافة والحذف تعتبر حيثما وجدت جيدة ومعلة بما فيه الكفاية لمجرد أنها قد ورودت في اللغة. إن هذا القبول بالكم الهائل من الروايات باعتبارها واقعا قائما في النحو قد قادهم إلى ترتيبها جنبا إلى جنب والمساواة بينها ببساطة، بينما اضطر البصريون إلى تحليل كافة الانحرافات وإلى إنشاء نظام متشعب للطبقات العليا والسفلى، حيث استطاعوا من خلال اعتبار الصيغ الأولية قوية والصيغ الثانوية ضعيفة استنباط الاختلافات

[32]

والطبقات في علمي الصرف والنحو كنتائج لازمة أدت إليها أسباب واقعية. إن مفهوم (الشبه) الذي أدخله البصريون في نظامهم لهذه الغاية، والذي مر معنا كمصدر مثمر لتعليل الاختلافات، يعد غريبا عند الكوفيين المتشددين، حيث أنهم لا يستخدمونه في الحالات الهامة المذكورة أعلاه. فهم لا يفسرون حركة الإعراب في صيغة المستقبل من

49، 5، 80، 21، 81، 11، 82، 10، 119، 12، 161، 17، 162، 13، 175،

1، 299، 5. إن المعنى الجوهرى المعجمي لهاتين الكلمتين المترادفتين يعكس نظريات كل من المدرستين. فبينما يعني الاستغناء الرضا بالمتوفر وعدم احتياج المزيد، فإن الاكتفاء يعني القناعة بالمتوفر دون الاكتراث بوجود ما يفي بالمطلوب أم لا، لأنه لا يوجد مزيد عليه أصلا فعلى المرء أن يقنع به. ويتجسد التباين في وجهتي النظر المذكورتين أشد ما يكون عند الحديث عن إمكانية الحذف. فالكوفيون يقبلون به دون قيود، بينما يقيده البصريون، حيث يوافقون على إسقاط قدر من الأحرف أو الكلمات فقط إذا كان المتبقي منها يفي بالمطلوب.

خلال شبهها بالإسم المعرب بطبيعته¹، ولا يفسرون جزم صيغة الأمر² وبعض الأسماء³ من خلال شبهها بالحروف المبنية بطبيعتها. لقد كانوا في غنى عن ذلك النمط من تعليل الظواهر اللغوية الذي تم إقحامه في اللغة من الخارج. وإذا ما استخدموه تجاوزا من خلال النظام البصري المعترف به، فإنهم يفعلون ذلك دون إدراك مكنونه الحقيقي. فحيث أنهم لا يقيمون وزنا لقيمة أو لعدد أوجه الشبه بين الشئيين المقارنين، فإن تلك المقارنة لا تحمل أي صبغة إلزامية متوافقة بالمعنى البصري، فهي ظاهرية عرضية وسطحية فحسب، وهي تؤدي بالضرورة إلى المساواة بين الشئيين بدلا من تحديد طبقة كل منهما⁴.

إن مبنى القياس البصري سيتداعى إذا انتزع منه تَبَيُّنُ الأصول والاعتراف بمبادئ الاشتقاق المشروعة غير المشروطة، وستسلب منه قواعده وأعمدته. فقد افتقر الكوفيون إلى قياس يعتمد على مفهوم القلب القياسي العقلاني. وهم لا يستخدمونه إلا عند طرح أدلة قياسية أو نتائج منفردة تتعلق بحالة واحدة، إلا أنها لا تدرج ضمن إطار كلي.

[33]

كما أن القياس الكوفي يفتقر إلى الميزة الرئيسة في القياس البصري ألا وهي الاستنتاج. ولذلك وجب على الكوفيين أن يذعنوا كلما ساق الأنباري ضعفهم في الاحتجاج أمام أعينهم وبين إلى أي النتائج يمكن أن

¹ المسألتان 73، 74.

² المسألة 72.

³ على سبيل المثال (الآن) في المسألة 71، أو صيغة النداء في المسألة 45.

⁴ من الأمثلة على مقارنة كوفية غير دقيقة أنظر 82، 2 وما بعدها، 13 وما بعدها.

122، 1 وما بعدها.

يؤدي تطبيق الاستنتاج على إحدى فرضياتهم¹. ولذلك فقد كانوا يتجنبون

البرهان القياسي قدر الإمكان، وعندما يعجزون عن التخلي عنه كليا فإنهم يرفقونه ما استطاعوا بشواهد من الروايات².

وحيث أن الكوفيين يتناولون أي تعبير مطروح على حدة ولا يحتاجون إلى ترتيبه حسب قالب متفق عليه فمن الواضح أنهم، في حين أن البصريين يطرحون علينا أدلة صعبة المنال وتبدو لنا وكأنها مصطنعة، يصدرن أحكامهم دائما بناء على الظاهر واللفظ الدارج في الواقع ويلجأون إلى ما في متناول أيديهم فحسب. فعلى سبيل المثال، بينما كان البصريون يمنحون حرف النصب (أن) مكانة مميزة في إعراب الفعل المضارع المنصوب، ولذلك يلحقونه أيضا بالحروف (ب، كي، حتى)³، فقد كان الكوفيون يسمحون لهذه الحروف الثلاثة، باعتبارها عوامل متساوية الحقوق، بأن تعمل مباشرة في الأفعال والأسماء التي تليها؛ وكان باستطاعتهم على العكس من ذلك أن يمنحوا حرفا تاليا ذلك الدور المباشر الذي يلعبه حرف جر بمعنى (رُب)⁴ بكل بساطة. إن هذا التمسك بالمظاهر يتجاوز حده عندما يجيزون الإعراب المزدوج في

¹ أنظر على سبيل المثال 146، 20، 152، 4، 162، 15، 218، 21 وما بعدها. 224، 10، 225، 16 وما بعدها. 238، 1 وما بعدها. 265، 11 وما بعدها. 313، 17، 325، 15. ويقول الأنباري بوضوح في 140، 2: (إن قياسهم فيها ضعيف جدا). قارن أيضا 210، 3. وقد أثبت وجود خطأ منطقي لديهم في 265، 15 وما بعدها.

² تقسم أدلة الكوفيين في المسائل 13، 16، 23، 25، 27، 32، 33، 41، 62، 63، 80، 108، 109 وفي ملحق المسألة 2 إلى قسمين، حيث يبدأ كل دليل منهما بـ (أما النقل) أو بـ (أما القياس). ولا يوجد سوى دليلين بصريين اثنين على هذا المنوال، وهما في المسألتين 13 و 31.

³ المسائل 79، 80، 82، 83.

⁴ المسألة 55.

حالة رفع الفاعل، بدلا من تفسيره حسب مفهوم محدد كما يفعل
البصريون،

من لبان الشرع الشريف

[34]

حيث يربطونه بالكلمات التي تسبقه¹، وفي حالة الأسماء الستة المعتلة
والمثني². ولعل المسألة رقم 27 ذات المنهجية المثيرة والمفيدة هي
أفضل ما يبين لنا تلك الأهمية التي يولونها للصيغ المنفردة. فالأمر
يتعلق هنا فيما إذا كنا سنعتبر الأصل هو المصدر أم صيغة الفعل، فلن
نفاجأ عندما نعلم أن البصريين يشتقون صيغ الأفعال الزمنية المختلفة من
المفهوم الفعلي العام للمصدر، بينما يعتبر الكوفيون صيغة الفعل المنفردة
هي الأصل. ورغم كافة المآخذ فإن هذا الميل نحو الحالة المنفردة يتمتع
ببعض المحاسن. فإذا كان البصريون يركزون أنظارهم نحو القلب
ويتبنون وظيفة محددة لكل صيغة ويضطرون إلى دسها في تلك الصيغة
المبنية في موضع محدد دفعة واحدة وإلى الأبد، فإن الكوفيين يستطيعون
الخوض في نشأتها ومعناها الأصلي. وهكذا فإنهم ينصفون الخصائص
المرنة في اللغة وظواهرها الحية الفعالة أينما كانت. وتجدر الإشارة في
هذا المقام إلى أن مفهوم البناء، باعتباره تجميد اسم قابل للإعراب أصلا،
مجهولٌ عندهم. وبينما يعتبر البصريون (رُب) ³ التي تكاد تستخدم
كحرف فقط و(سوى) وصيغ الفعل المبنية مثل (حاشى) ⁴ حروفا فحسب،

¹ المسائل 5، 6، 10.

² المسائلتان 2، 3.

³ ملحق المسألة 3.

⁴ المسائلتان 37، 39.

من حيث أنها تصلح لأن تكون كذلك في الاستخدام التطبيقي غالباً، فإن الكوفيين يتعمقون في معانيها الأصلية رغبة منهم في ذلك. فهكذا يتوصلون إلى التداخل الجوهرى بين اسم الإشارة والاسم الموصول، بينما يفصل البصريون بينهما بحدّة بناء على الاستخدام الواقعي¹. وبناء على إمكانية حذف عدة أحرف أو كلمات في أي مكان يريدون،

[35]

مكتبة خاصة

فإنهم يستطيعون تفسير تحول العديد من الصيغ الطويلة أصلاً إلى صيغ أخرى كثيرة الاستخدام مثل (كم، اللهم، الله، م) وحرف التسوييف (سـ) من خلال الصقل التدريجي الطبيعي، بينما يضطر البصريون إلى الاكتفاء بالتعليقات المصطنعة والمنطقية فحسب².

إن الغريزة الفطرية فقط هي التي توجه الكوفيين عندما يصدرون أحكامهم، دون الخضوع لقيود قالب يتطلب استنتاجاً منطقياً. فبينما كان البصريون المدققون يقابلون الصيغ والظواهر المختلفة بعضها إزاء بعض ويميزون بينها، فإن الكوفيين عديمي المنهجية كانوا يسارعون إلى تعميم ظاهرة منفردة وإلى حشد أشياء متباينة تحت غطاء واحد. فكما أنهم عند تصنيف مؤلفات في النحو يتوسعون في كتابة الأبواب بطريقة أشمل من مؤلفات البصريين³، وبينما يرتب البصريون الكلمات والصيغ

¹ المسألة 103. وتعد المسألة 102 مفيدة جداً في هذا السياق. ففيها يتعامل البصريون مع كلمة (أيهم) التي يمكن اعتبارها اسماً موصولاً لكنها تبدو جامدة في التطبيق، وكأنها حرف مبني.

² المسائل 40، 47، 59، 92.

³ فالكوفيون على سبيل المثال لا يعرفون (المفعول له)، حيث يساوونه بالمصدر. قارن ما جاء في "الأسرار" 77، 3 وما بعدها: (وهذا الباب يترجمه البصريون، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفرّدون له باباً). وكذلك

المحددة في مواقع وسطية تناسب معانيها وألفاظها بدقة¹، فإن الكوفيين يسارعون كمهاجمين متطرفين إلى منح المسألة المنفردة جوابا مشروعاً مطلقاً على الفور والذي غالباً ما يكون سطحياً حقاً²، ولكنه قد يكون مقنعاً أيضاً لدرجة أنه ما زال يفرض نفسه في النحو العربي الحديث المتداول بين أئدينا³. لقد كان فضل الكوفيين بلا خلاف، مقابل تفسيرات البصريين المنطقية-المصطنعة والمقولة، يكمن في أنهم ساعدوا الفهم البشري السليم في الوصول إلى حقه غالباً من خلال الكشف عن المعنى الطبيعي للكلمة. ولذلك فقد تفوقوا على البصريين في تفسير الظواهر النحوية خاصة،

[36]

بينما كان البصريون يعتمدون على المعنى الشامل للمجموع غالباً ويستندون إلى الأصول المثالية التي قادتهم إلى ضوابط تعجيزية وإلى تقييد حرية الكلام الطبيعية. وأحياناً يعترف البصريون بذلك إلى حد ما⁴، مع أنهم يهتمون غالباً بالناحية الأخرى من هذه التفسيرات المعقولة ونتائجها. وفي الواقع فإنه غير علمي وغير جائز على سبيل المثال اعتقاد الكوفيين بأنه يجوز لهم أن يساوا بين حروف النصب وحروف الجر باعتبارها عوامل دون أي قيد أو شرط وبين المعاني التقريبية التي

الأمر بالنسبة لـ (عطف البيان) الذي لا يعباون به. قارن ما جاء في "الأسرار" 117، 2: (وهذا الباب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون).

¹ المسألتان 62، 105.

² المسألة 114.

³ المسألتان 107، 111.

⁴ انظر 208، 21.

تعبّر عنها، لأن تلك المعاني التقريبية ستجيز العديد من المساوات [جمع مساواة]، وستفتح الأبواب على مصراعيها أمام كافة أشكال التخبط¹. وعلاوة على ذلك فإن البصريين كانوا على حق عندما دحضوا قول الكوفيين باعتباره خاطرة وادعاء مجردا لا يستند إلى مبرر أو دليل²، وهو تفسيرهم لجزم الفعل في الجملة الشرطية ونصبه في بعض الجمل الجوابية ونصب الاسم، من خلال مفهوم (الخلاف) بين تلك الصيغ وما يسبقها³. ولا يوجد أي قاسم مشترك بين هذا الخلاف ومفهومي الشبه والاختلاف عند البصريين، فبينما يتكيف هذان دائما ضمن إطار شامل ويشكلان قاعدة لتناسُبٍ تستخلص منه نتائج محددة من خلال العلاقة بين شيئين مختلفين، فإن الأمر يتعلق عند الكوفيين بمجرد خلاف غير دقيق وغير معلل بأي علة بين صيغتين أو جملتين بناء على معنييهما في حالة منفردة فحسب،

[37]

ولذلك لا يمكن تثبيته بدقة أبدا. فإذا تم قبول هذا المفهوم الغامض بتمامه في علم الصرف، وإذا كانت الصعوبة في تفسير صيغ مثل (يزن) يتم

¹ لقد نموا (إعمال معاني الحروف)، أنظر 120، 9 وما بعدها. 294، 9 وما بعدها.

² لقد تعرض الكوفيون لهذا الهم بصيغة تكررت دائما، وهي أنهم يقدمون (مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى). أنظر 93، 14. 121، 16. 134، 19. 146، 1. 162، 13. 331، 7. 335، 23. 346، 2. أو بعبارة (تحكم محض لا يستند إلى دليل). أنظر 145، 19. 171، 9. - قارن بهذا الخصوص قول السيرافي، طبعة "يان"، II، 2، صفحة 3: (ادعاء بغير براهين وقضايا)، وفي 547، 19: (وهذه دعاوى لا دليل عليها).

³ وهم يسمون ذلك (فرق) أو (خلاف) أو (صرف). أنظر المسائل 29، 30، 75، 76، 84.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

تخطيها عبر الخلاف بين الأفعال المتعدية واللازمة¹ بدلا من تطبيق قوانين الألفاظ المطروحة، فإن قواعد النحو العلمي تتوقف عند مثل تلك المخاطر كلها. ولذلك فقد تفوق البصريون على الكوفيين في علم الصرف بقالبهم الذي يستطيع أن يكيف أي شيء فيه تلقائياً²، لأن الكوفيين لم يكثرثوا بقوانين الألفاظ وجداول التصريف البسيطة³، كما أنهم لم يعتمدوا في الاشتقاق على اللفظ الواقعي بل على المعنى الطبيعي غير الدقيق للكلمة.

مكتبة خاصة

3. مقارنة المنهجين وتقييمهما

لقد بين هذا العرض الموجز أن كلتا المدرستين تنطلقان من وجهات نظر مختلفة في نظاميهما النحويين. ولكن من ناحية أخرى لا تجوز المبالغة في الحديث عن الفارق الذي يفصل بينهما. فإنهما يفترقان فقط عند تفسير وتعليل ظواهر وصيغ منفردة، بينما يتفقان حول الحقائق واللغة الدارجة المستخدمة في الحياة اليومية بشكل يكاد يكون متطابقاً. وسيتبين ذلك عندما نقسم ركام المسائل المائة وإحدى وعشرين المنفردة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري، حسب قدرتها على تفسير صيغة ما أو حسب الحكم على جوازها أو بطلانها، إلى

¹ المسألة 112. قارن المسألة 143، 3 وما بعدها، حيث يتعلق الأمر بصيغة النداء بطريقة مشابهة.

² قارن على سبيل المثال المسألة 112 وما بعدها.

³ أنظر 333، 8: (جهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل).

مسائل توضيحية أو معيارية¹. وفي الواقع فإن المسائل التوضيحية تشكل العدد الأكبر، وهي تُظهر في كل مرة الفوارق المنهجية بين المدرستين مجددا من خلال عرض مواقف المخالفين والمفاهيم التي تقابلها حول تطور اللغة، كما بينت ذلك آنفا، أما المسائل المعيارية فتتصف بنفس التركيب وتسير كلها على منوال نموذجي موحد. وسواجه في كل مرة آية قرآنية أو بيت شعر أو أي صيغة أخرى تشكل انحرافا عن الصيغة الأساسية النموذجية للقالب أو عن الواقع القائم غير المشروط. لكن هذه الانحرافات ليست مهمة على الإطلاق؛ فهي تتعلق بأمور اختيارية وحالات شاذة اعتيادية ترد في المحادثات الحية وفي لغة الشعراء وفي تعابير خاصة باللهجات. وحيث أن الرواية عند الكوفيين تشكل نبعا لا ينضب بالنسبة للنحو فإنهم يعترفون بهذه التعابير لمجرد أنها قد وردت وكما وردت، فما دام وجودها ممكنا فهي جائزة أيضا، أما البصريون الذين يعتبرون اللغة مطابقة للقالب القياسي العقلاني المعترف به لديهم، فإنهم لا يستطيعون اعتبارها صحيحة أو جيدة بصيغها الشاذة المطروحة. إن الادعاءات الكوفية الوجيهة التي تستند إلى النص كما ورد في اللغة وإلى لفظه الظاهر، يدحضها البصريون دائما بالحجج النموذجية نفسها التي مرت معنا في أواخر عرضنا لنظامهم. فإما أنهم ينكرون صحة الرواية قطعا، أو أنهم يخضعونها لقالبهم بواسطة التقدير.

¹ توجد 68 مسألة توضيحية و53 مسألة معيارية. ونكتفي بسرد المسائل المعيارية وحدها، لأن كل مجموعة منهما مستقلة كلياً عن الأخرى. فالمعيارية هي: 4، 8، 9، 13، 16-18، 20، 21، 23-25، 27، 31-33، 36، 38، 41-44، 46، 48-52، 54، 57، 60، 61، 63، 65، 66، 68-70، 77، 80، 81، 82، 86، 87، 91، 94، 99، 104، 106، 108-110، وملحق المسألة 2.

لكن التقدير غريب على الكوفيين، فهو يمثل الصورة التي يعكسها القلب
القياسي على المرآة، وهو إهمال متعمد للفظ الظاهر الحقيقي. وإذا

[39]

صادفناه في أماكن متفرقة في الأدلة الكوفية فإنه لا يدل على ذلك المعنى
البصري الذي نعرفه كمصطلح محدد بدقة، فالأمر شبيه بالتعبيرين
(أصل) و (قياس) اللذين عثرنا عليهما عند الكوفيين أيضا. فكما أن
القياس الكوفي يبرز فجأة ومصادفة وفي حالات منفردة فحسب، فإن
تقديرهم أيضا ليس إلا خاطرات آنية ساذجة وتكميل تقريبي للمعنى¹.

إن الفارق بين المدرستين في إصدار الأحكام على حالات
الانحراف في الرواية لم يكن على تلك الدرجة من الحدة التي يعرضها
الأنباري بأي حال. فمن غير المعقول أن يكون الكوفيون قد اتخذوا من
الحالات الشاذة معيارا (القياس الأشد)، أو أنهم اعترفوا بكافة التعابير
الشعرية والنثرية كقواعد ونماذج. ومما يؤكد صحة ذلك بشكل قطعي
تلك المواقع التي ذكر فيها بوضوح أن الكوفيين قد نقلوا الروايات التي
تضم انحرافات عن القواعد نقلا مجردا، وأنهم لم يحكموا أبدا بصحتها

¹ يعد التقدير الكوفي تكملة ناجمة عن الحديث الطبيعي (أنظر 37، 2 وما بعدها)،
ولذلك فهو غير محدد مثل البصري، بل إنه قد يظهر في احتمالات مختلفة، أنظر
38، 1: (أو نحو ذلك من التقدير). فهو لا يهدف إلى تحديد التركيب المثالي
للكلمات في الجملة (تقدير على اللفظ)، بل إلى عرض المعنى التقريبي لها (تقدير
على المعنى). أنظر 81، 3 وما بعدها. 12، 136: (المعنى يقتضي هذا التقدير).
إن التقدير الكوفي لا يلغي النص وتركيب الكلمات القائمة، بل إنه يفسرهما فحسب،
ولذلك قد يكون طويلا جدا، أنظر 161، 18، 168، 5، 170، 3، 175، 1، 247،
17. فبمساعده يستطيع الكوفيون من خلال تبني تكميلات عشوائية تفسير حالة
النصب بعد (إلا) في المسألة 34 أو بعد (لا) النافية للجنس في المسألة 53، وحالة
الرفع بعد (مذ) في المسألة 56، وحالة الجر بعد (حتى) في المسألة 83.

في كافة الحالات¹. ويتبين ذلك في المسألة رقم 13، حيث يؤكد الأنباري ذاته أن الأمر لا يتعلق بالجواز أو عدمه، ولكن بجودة أسلوب التعبير فحسب. ويتضح ذلك أخيراً في تلك المسائل، وخاصة المسألة رقم 70، التي ورد فيها أن الكوفيين، رغم كمية الشواهد الهائلة التي يستطيعون سردها،

هشام النجار

[40]

فإنهم لا يعترفون بالحالة الشاذة على الفور، بل إنهم يعتبرونها ممكنة ومسموح بها في الشعر فقط². وبناء على ذلك فإن المسائل المعيارية التي ذكرها الأنباري لم تعد معيارية في معناها الحقيقي على الإطلاق، بل إنها مجرد تفسير لآية قرآنية أو لبيت من الشعر أو لأي أسلوب تعبيرى حر أو صعب من وجهة نحوية، أي أنها بعبارة أخرى قرارات تتعلق بحالات منفردة فحسب. ولا بد أن المسائل الستة التي تحمل الأرقام 35، 64، 67، 88، 89، 90 خاصة سنقتنع المختار في هذا الخصوص، فلن يصدق أي أحد بأن الكوفيين قد ساووا بين (إلا) و (إن) و (إذ) ببساطة ودون مراجعة.

فالأمر يتعلق إذن باتجاه آخر في البحث العلمي وليس بخلاف جذري يفصل بين الفريقين في منهجية تععيد القواعد. وحيث أن الكوفيين

¹ قارن على سبيل المثال الأدلة الكوفية في المسائل 14، 22، 38، 42، 57.
² في 223، 21 يميز الفراء بوضوح تام بين الكلام المعتاد والشعر. كما أن قول الأنباري في المسألة 66 (196، 22) بوضوح أن الكوفيين يجيزون تلك الحالة الشاذة في النثر الجيد أيضاً، يبين أن الأمر ليس بالضرورة كذلك في كافة الحالات.

اهتموا خاصة بجمع الشعر القديم ودراسته¹؛ فقد قاموا إلى جانب ذلك وبدون قصد بنسف قالب القياسي، كما قاموا بجمع عدد من النصوص التي تناقض قواعد النحو الصارمة المعترف بها. وكمعجبين بالشعر القديم فقد ثمنوا تلك النصوص بالطبع ولم يضيقوا بها ذرعا كما فعل البصريون الذين كان شغلهم الشاغل تنظيم النصوص المشهورة وقبولتها، ولذلك اتخذوا موقفا مشككا إزاء النصوص الأخرى المضافة إليها وخاصة الانحرافات والتعبيرات الحرة، فنظروا إليها بعين الريبة وردوها متخوفين وبهيج متكلفة. وقد نشأ عن تلك الاتجاهات البصرية المترتبة نقد حاد متزايد لصحة الشعر القديم، ورفض صارم لاتخاذ الشعر المتأخر نموذجا يحتذى به في اللغة،

[41]

وحصر لأساليب القراءات المختلفة، بل وإدخال تحسينات على النصوص أحيانا؛ وربما كان الكوفيون حقا لا يدققون كثيرا عند قبولهم للروايات². ورغم ذلك فإننا نتعاطف معهم غالبا بهذا الخصوص. وبينما يصعب علينا أن نتفهم القيود التي وضعها البصريون على قبول الروايات إلى حد التعسف، أو استبعادهم التام لبعض المواضيع الأدبية من الاعتبارات

¹ قال السيوطي في "الاقتراح" 100، 5: (قال ابن جني الكوفيون عالمون بأشعار العرب مطلعون عليها). وقال في 27، 15: (أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة).

² ومما يدل على ذلك الرواية التي ساقها السيوطي في "الاقتراح" 100، 10 والتي تبدو قديمة حقا لكنها محرفة قليلا للأسف: (قال الأندلسي: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الينوا وباعة الكواميخ). ولا أدري ما معنى (الينوا) ولعلها تشير إلى طعام كان مرغوبا به لدى الطبقة السفلى من المجتمع.

النحوية، فعلى أن نمدح الكوفيين على ما أبدوه من تفهم لمعنى الكلمات المنطوقة إضافة إلى أخذهم اللهجات والنصوص غير التقليدية بعين الاعتبار. ولذلك فمن المسلم به أن الكوفيين كانوا على الدوام يجيزون ويتساهلون في حكمهم على ما يسمى بالمسائل المعيارية. وسنقف إلى جانبهم في معظم الحالات، بل وسنكون شاكرين لهم على حفظهم لنا ما تبقى من اللغة الشعبية التي تعمد البصريون إخفاءها وطمسها. وربما لا نستطيع التعرف إلا بواسطةهم على الأشكال المختلفة لصيغ النداء المختصرة لأسماء الأعلام، أو على المثنى المختصر لبعض الكلمات الطويلة، أو على صيغ الجمع الشاذة لبعض أسماء الأعلام المذكورة مع مفرد مؤنث، أو على حذف حرف عند إضغام كلمتين منفصلتين¹. ومن المحتمل

[42]

أن يكونوا قد بالغوا أحيانا وأعطوا بعض خصوصيات اللهجات قدرا أكبر مما تستحق، ولكن موقفهم على أي حال يستند إلى أن النحو يجب أن يستمد من اللغة المنطوقة والمكتوبة، وهو موقف أصح من موقف البصريين الذين حكموا على اللغة وقعدوها بناء على قالبهم القياسي العقلاني². فالقياس لم يبق عندهم مجرد تصنيف أو أسلوب توضيحي، بل أصبح وسيلة للابتكار اللغوي. فعلى سبيل المثال عندما وضعوا التناسب (كَيْمَة: لَيْمَة = كَيْ: لِي) فإنهم لم يعتبروا، ازدراءً منهم للغة

¹ قارن المسائل 49، 50، 110، 4، 108 وغيرها.

² قال الأنباري في "مع الأدلة" (طبعة لايدن، 1071، 192) باعتباره بصريا: (إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسًا وعقلًا).

الواقعية، (كَيّ) حرف نصب فحسب، بل اعتبروه حرف جر أيضا مثل (ل)¹. ومن هذا المنطلق نستطيع أن نفهم السبب في سعادتهم النظرية المحضة باستحداث صيغ جديدة لم يكن لها وجود على الإطلاق، حتى أن البصريين أنفسهم أمثال السيرافي لم يعد بمقدورهم التمييز بين الرواية الحقيقية والبناء القياسي المصطنع². وهكذا نستطيع أن ندرك كيف كان بمقدورهم أن ينكروا بشدة إمكانية أو صحة صيغة معينة من ناحية، في الوقت الذي وجب عليهم أن يقتنعوا بذلك بناء على كثرة الشواهد عليها³، وكيف أنهم من ناحية أخرى كانوا يجيزون صيغا وأساليب تعبير محددة في الشعر دون أن يتمكنوا من استحضار مجرد مثال واحد عليها لأحد الشعراء⁴. ويدل هذا على ازدياد اللغة الواقعية وللرواية، وهكذا فقط نستطيع تفسير المسائل القليلة التي ظهر الكوفيون فيها على عكس عاداتهم كمقيدين ومتشددين ورافضين⁵.

¹ المسألة 78.

² قال السيرافي (أنظر "سبويه" Sib. Rand 1,386): (ولست أدري عن العرب حكوا هذا أو قاسوه على مذهبهم).

³ المسألة 70.

⁴ المسألة 69.

⁵ وهي المسائل 9، 18، 21، 24، 31، 33، 44، 69، 78، 86. وبالنسبة للمسائل 18، 21، 24 فإنها ليست مسائل خلاف قديمة على الاطلاق، حيث تم طرحها في صيغها القائمة لاحقا حسبما أثبت ذلك في الحواشي. فصاحب الرأي الموصوف بالكوفي في المسألة 18 هو المبرد البصري، وفي المسألة 21 لم يذكر أي كوفي يُفترض أنه يمثل الرأي الكوفي، بل ورد عن ثعلب الكوفي أنه تبنى قرار البصريين، وفي المسألة 24 تم بوضوح استبعاد سبويه من المدرسة البصرية وبالتالي فقد تم نسف المجادلة كلها من أساسها. وتبين التفاصيل المطروحة في النص أننا كيف توصل الكوفيون إلى قراراتهم في المسالتين 69، 78، وتبين حاشيتي على المسألة 86 كيف توصلوا إلى قرار فيها. فبينما كان البصريون يتخذون قرارهم استنادا إلى القياس فحسب، فإن الكوفيين يجيزون ويبسرون الأمر فقط عندما يتم ضمان صيغة التعبير الواردة في المسألة بواسطة لفظ النص أو

من المسلم به أن كل علم عبارة عن بناء، ومن المآثر التاريخية المسلم بها للبصريين، أنهم تبينوا ذلك غريزيا حيث أنجزوا بناء النحو العربي الجدير بالإعجاب عن طريق حصر الصيغ وإمكانات التعبير اللغوية في أصناف محددة. ومن الناحية الأخرى فمن الثابت أيضا أن أي بناء سيفقد قيمته العلمية إذا تم بناؤه فقط من باب الرغبة في البناء بحد ذاته دون الالتفات إلى الواقع القائم مما سيسفر عن تشكيل نظام لا تدعن له الحقائق الملموسة. وهنا يكمن الخلل الأساسي في البناء البصري. وحتى إذا كانت اللغة تعبيرا عن التفكير، وكان إدراكها وتفسيرها ممكنا فقط بعد تثبيت مفاهيمها مسبقا، فإنها لن تطابق التفكير ذاته بأي حال، كما أن قوانين اللغة ليست ذاتها قوانين التفكير. ولكن بما أن البصريين انطلقوا من هذه الفرضيات المغلوطة دون أي إدراك لنمو اللغة العضوي، فلا يحتمل أن تكون تعليقاتهم صحيحة، ولا عجب إذن أن نجدهم متخبطين حتى وإن كانوا منطقيين. وقد أدركوا بأنفسهم أنه يمكنهم العثور ببساطة على تعليقات وأدلة معقولة مختلفة على حقائق قائمة منفردة،

الرواية. وهكذا يتضح منعهم في المسألة 33، حيث لم يثبت ظاهر الآية القرآنية أي شيء فيها، وفي المسائل 9، 31، 44 حيث لم يرد أي دليل مباشر في الشعر أو اللغة المنطوقة يبرر الخروج على القاعدة. ومن المحتمل أن يكون الكوفيون قد تشددوا في المسألتين الأخيرتين، لأن التيسير هنا سيقود إلى (تقديم المضمهر على المظهر)، ومن الملفت للنظر أنهم قد منعوا ذلك الترتيب الشاذ للكلمات مطلقا. قارن 29، 14، 34، 13، 44، 14، 113، 3 وما بعدها. 352، 10.

بينما يستحيل من ناحية أخرى أن تتكيف بعض الحقائق في قلوبهم رغم كافة محاولات زجها فيه. فهناك الكثير من الحقائق التي قاموا بإدراجها فحسب دون تفسيرها، كما أن الكثير من تفسيراتهم لا تعد تعليقات منطقية، بل مجرد أدوات فنية مساعدة ذات قيمة تعليمية فحسب.

ومن المرجح جدا أن تكون مقارنة الفرق بين المدرستين الكوفية والبصرية بالتطور الذي مر به النحو القومي الإغريقي صائبة. فقد وضع شتاينتال في كتابه (تاريخ علم اللغة عند الإغريق والرومان) تصميمًا لصورة حيوية ومتعددة الألوان للخلاف الأدبي الذي أثاره زعيما المدرسة الاسكندرانية البيرغامينية، وهما أرسطارخوس (ت 145 ق.م)، وكريتييس (ت 150 ق.م تقريبًا) وتلاميذهما. وقد أُطلق على هذا الخلاف صراع القياسيين والشاذين بناء على روايات معاصريهم والروايات المتأخرة¹. إن العرض الذي قدمته حول طريقة البصريين وطريقة الكوفيين يجزم أن بالإمكان أيضا عقد مقارنة مشابهة بين مدرستيهما على المنوال نفسه. وإن الشبه بين وضع المسائل في النحوين القوميين الإغريقي والعربي كبير بل ومدهش إلى حد ما، ولعله من الواجب المثير والثمين إجراء مقارنة مسهبة بين التطور في كل من النحوين خدمة لتاريخ التفكير البشري. لكن هذه المقارنة لا يمكن إجراؤها إلا بالتوازي. ذلك أن الاعتقاد بوجود أي ارتباط بين العرب والإغريق بناء على شبه في المادة اللغوية أو في التطور الذي قد يكون مسلما به إلى حد ما، سيكون في غير محله حسب رأيي. وبينما انحصر

¹ الطبعة الثانية، المجلد الثاني (1891)، صفحة 71 وما بعدها، 127 وما بعدها.

الخلاف حول القياس في النحو الإغريقي بالقياس وحده بمعنى الكلمة،

أي

من لبان الشرع الشريف

[45]

بالقياس الخارجي في بناء التصريف أي في علم الصرف فقط، ثم اتفق الفريقان أخيراً على نظام وسطي وشكلوا في القرن الميلادي الأول وحدة منسجمة أصبح تفكيرنا النحوي برمته يعتمد عليها في نهاية المطاف، فإن الخلاف حول القياس بين المدرستين الكوفية والبصرية لم ينحصر في أبنية القياس وعلم الصرف وحدهما على الإطلاق، بل امتد ليشمل التفسير القياسي العقلاني لكافة صيغ التعبير اللغوية. ولذلك لم يكن ممكناً حدوث أي توليف بين مواقفهما المتقابلة على الإطلاق؛ بل على العكس من ذلك كانت الفجوة بينهما تزداد اتساعاً، لأن السعي لإحداث مساواة قسرية و "معقولة" أدى بالضرورة إلى زيادة التناقض بين الحرية من جهة والتقييد من جهة أخرى. وفي الواقع فإننا لا نلمس أي أثر يدل على حدوث اندماج بين مفاهيمهما في مؤلفات نحوي ما يسمى بالمدرسة المختلطة؛ بل على العكس من ذلك فقد كانوا أول من شعر بالخلاف المدرسي بكامل حدته حقاً. ولذلك فإن التطور البصري المتأخر يظهر لنا أيضاً أنهم حيث لم يعودوا قانعين بالنظام الأصلي فقد سعوا للتوصل إلى تعليقات معقولة حتى للصيغ الأساسية التي كانوا سابقاً يعتبرونها معلة بذاتها وأنها مقاييس مسلم بها، وأنهم فعلوا بعلم البلاغة ما فعلوه بعلم العروض الذي تم تقييده في قالب غير طبيعي في وقت مبكر. وبناء على ما فهمناه من البصريين فإننا نوشك أن نعتبر القياسيين الإغريق شاذين. فالبصريون لم يتورعوا، وبلا تردد، عن إدانة اللغة نفسها أو

أساليب التعبير الخاصة بالشعراء والأدباء التي يفسرونها إذا لم تتكيف مع قالبهم القياسي. بل إننا قد نتمكن من توضيح جزء كبير من التطور غير الطبيعي، وخاصة في الشعر العربي الحديث، من خلال الكيف العنيف الذي مارسه نحويون متأخرون عرب.

هشام النجار

[46]

وبينما كان خلاف النحويين الإغريق كفاحا بين علماء انتهى في تلك اللحظة التي تم فيها العثور على قالب مرض إلى حد ما، فإن الكفاح في النحو القومي العربي، وهنا يكمن الفارق الرئيسي بينهما، كان يشكل أيضا انعكاسا للصراعات العقديّة في ذلك العصر. إن علم اللغة لم يكن عند العرب بالتأكيد مجرد علم بين علوم كثيرة، بل لقد كان علما مساعدا في الفقه الإسلامي بسبب المعاني التي كان يتطلبها التفسير اللغوي لنص قرآني أو لحديث نبوي. لكن مفهوم القياس في تطور الفقه الإسلامي كان مصدرا لأشد الصراعات وأعنفها، وكان سببا في نشوء العديد من المذاهب والطوائف. إن السبب في الخلاف بين المذاهب الفقهية، وخاصة بين الشوافع والأحناف، كان تلك المواقف المختلفة التي اتخذها مؤسسو هذه المذاهب إزاء مفهوم القياس كمصدر للتشريع. وجلي أن هذا الكفاح الذي استمر في الإسلام كله عبر القرون لم يكن ليمر دون أن يترك أثرا هاما على علم اللغة. ولكن بينما لعب القياس دورا تقدما في الفقه، فقد تحول في النحو، منذ اللحظة التي توقف فيها عن كونه مجرد أسلوب توضيحي، إلى عائق أمام النمو العضوي في اللغة وبالتالي إلى عدو للتطور. إن هذا التطور الطبيعي والمشؤوم في الوقت ذاته قد جعل النحو في الإسلام علما معياريا بالتدرّج مثلما حدث في الفقه، وكما قيد الفقه

حياة المسلمين العامة والخاصة فقد قيد هذا التطور اللغة بسلاسل غير طبيعية. ولذلك لم تكن مصادفة أنني خلال عرضي لنظام البصريين قد وصفتهم بالمشرعين والقضاة (أهل التحقيق) وقابلتهم بالكوفيين الأكثر ليانا وتخفيفا (أهل التخفيف).

هشام النجار

[47]

لقد كان انتصار البصريين الساحق قائما على التطور الطبيعي للاسلام وكان مرتبطا بالتيارات العلمية والعقدية العامة. وقد تم بالطبع طمس الأخبار المتعلقة بالكوفيين ومنهجيتهم قدر الإمكان، حيث أصبحت فيما بعد غير علمية وإلى حد ما غير إسلامية. وهذا يبين لنا السبب في عدم توفر أخبار قديمة حول الفارق المبدئي بين كلتا المدرستين. لقد روى لنا المتأخرون أن الكوفيين باعتبارهم عارفين بالرواية قد تقبلوا كل ما سمعوه دون تمحيص بل وأخذوا من مصادر سيئة، وأنهم كانوا أيضا يبنون على قياسات شاذة، بينما استخدم البصريون مفهوم القياس بشكل "أصح" واستعملوا تعليقات منفردة مخالفة لظاهر اللفظ¹، ولكننا لا نستطيع من خلال هذه الملاحظات القليلة والغامضة وما شابهها وحدها أن نكون صورة حية عن الخلافات الكبيرة بين كلتا المدرستين على المستوى الذي أتاحه لنا ابن الأنباري في كتاب الإنصاف.

¹ على سبيل المثال قال السيوطي في "الاقتراح" 102، 5: (فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر). وقال أيضا 100، 2: (في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين اتفقوا على أن مذهب البصريين أصبح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون أوسع رواية... وقال الأندلسي في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين).

4. نقد الروايات المتعلقة بتطور مدرستي الكوفة والبصرة

من لبان الشرع الشريف

يؤكد لنا اسم ابن الأنباري وسمعته الشخصية ومكانته العلمية التي أقر بها المتأخرون، أننا اعتمدنا على مصدر جيد في العرض الذي قدمناه آنفا عن الجدل حول استخدام القياس في قواعد اللغة العربية. فمن خلال قدرته على إبراز المسائل النحوية الأساسية بطريقة منهجية واصطلاحية دقيقة، بل وربما أكثر دقة مما ينبغي، فإنه يبدو وكأنه قد خلق للمقارنة المنظمة بين نقيضين مبدئيين، كما هو الحال بين المدرستين الكوفية والبصرية. لقد كانت تلك الدقة والوضوح والرقعة التي اتسم بها هذا الكتاب سببا في حفظه من الضياع بالتأكيد. ولكن ومن ناحية أخرى فإننا نجد في كتاب الإنصاف عرضا عقديا حول الاختلاف بأسلوب متحجر كليا. فنحن لا نرى فيه الصراع كما جرى حقيقةً خلال العصر الذي نشأت فيه المدرستان، بل إنه يعكس الصراع الذي دار في رؤوس النحويين الإسلاميين في القرن السادس؛ فنحن نسمع عن مفاهيمهم للجدل القديم أكثر مما نسمعه عن الفريقين المتنازعين أنفسهم. فابن الأنباري نفسه لم يكن لديه سوى إدراك ضئيل جدا لأهمية الفهم التاريخي؛ فلم يكن يعنيه كيف نشأ النظام؛ فقد كان يضع أسماء النحويين الذين تفصل بينهم مئات السنين جنبا إلى جنب بكل بساطة. ولذلك لا يمكننا الاكتفاء بعرضه فقط. ويجب علينا أن نسعى للتوفيق بين فهمه للتناقض المنهجي بين البصريين والكوفيين من جهة، وبين الروايات الإسلامية حول تطور النحو منذ بدايته، وخاصة تطور هاتين

المدرستين، وبالتالي وضعهما في الإطار التاريخي وتحديدتهما من حيث الزمان والمكان.

مكتبة غذاء الأرواح
وحياتها
من لبان الشيخ الشريف

[49]

لقد أفضت في الحديث عن تلك الروايات في بداية مدخلي هذا. حيث كان مضمونها الجوهرية يدل على أن البصريين ابتداء بزعميهما الخليل وسيبويه ومرورا بالأخفش الأوسط وانتهاء بالمبرد، والكوفيين ابتداء بالكسائي والفراء وانتهاء بثعلب، قد تطوروا كمدرستين منجاورتين مع إدراك التناقض بينهما، حيث أسست كل منهما منهجية خاصة ونظاما نحويا خاصا، وأنهم تخصصوا حول "مسائل الخلاف البصرية والكوفية" التي وصلت إلينا، إلى أن اتحدوا في نهاية المطاف مرة أخرى في مطلع القرن الرابع الهجري. وقد تم هذا الامتزاج على يد عدد من الطلبة الذين تتلمذوا على كل من المبرد وثعلب، وبذلك تلاشى الاختلاف بين المدرستين تدريجيا إلى أن انتهى كليا.

وقد تبدو لأول وهلة استحالة التوفيق بين تلك الروايات وما سأقدمه حول عرض الأنباري لنظامي المدرستين. وألا فإننا سننسب نظام القياس العقلاني الذي عرضناه بإيجاز للتو بوضوحه وحدته ودقته التامة إلى سيبويه والمبرد باعتبارهما زعمي مدرسة البصرة المشهود لهما، وبما أن هذا النظام كان مطابقا للنحو في القرون التالية، فهذا يعني أننا سننكر حدوث أي تطور يذكر في النحو القومي خلال مسيرته اللاحقة. وبالتالي يجب علينا الافتراض بأنه لم يحدث أي تطور في المنهجية أو النظام ما بين القرنين الرابع والسادس، وأن كل نحوي كان ينقل نفس المباحث عن سبقيه فحسب. وعليه نستطيع الافتراض بأن

إمكانات التطور في الإسلام كانت أيضا ضئيلة جدا، وهذا المفهوم مرفوض تاريخيا. فلا بد أن تقدما ما قد حصل، بل ويجب أن يكون هاما حقا خلال ثلاثة قرون. ويتبع ذلك أيضا إيمان في النظر. وبينما تنقل لنا الروايات الإسلامية أن الخلافات بين كلتا المدرستين امتزجت وطُمست في بغداد في مطلع القرن الرابع،

هشام النجار

[50]

فقد تمكنت أنفا وقبل قليل من إثبات عدم حدوث أي توليف أو اندماج بين النظامين على الاطلاق. فقد استمر التناقض المنهجي بين الكوفيين والبصريين حتى وقت متأخر امتد إلى القرن السادس، حيث تم تلقيه بفعالية شديدة وتم إبرازه بحدة، وحتى من قبل الأنباري نفسه، وفي الواقع بفعالية وحدة أكبر بكثير مما كان عليه الأمر في الفترة التي يفترض أن المدرستين قد نشأتا فيها. ومن الملفت للنظر أنه على النقيض من ذلك يكاد لا يرد أي ذكر للبغداديين في المؤلفات النحوية. وإذا كنا ننسب الاختلافات المدرسية المعروفة لكل من سيبويه والفراء أو للمبرد وثلعب، فإنه من المثير للدهشة حقا أن نظام كل فريق منهما لم يخضع لأي توليف مع الآخر فحسب، بل إنه قد تلاشى كليا. وعلاوة على ذلك يحق لنا أن نعجب إذا علمنا أن المتأخرين لم يعرفوا أي شيء عن ذلك الاختلاف المنهجي القديم الحاد ومتعدد الجوانب، وأنهم كما رأينا، قد وقعوا في حيرة عندما حاولوا تحديد ذلك الاختلاف.

ويزداد الشك في صحة تلك الروايات ويتخذ شكلا ثابتا، عندما نتتبع أسماء النحويين الذين نقل عنهم الأنباري في كتابه ونتفحص مواقفهم المذهبية. ففي الاستهلالات التي صدر بها كل مسألة من المسائل

المائة وإحدى وعشرين صاغ الأنباري غالباً الآراء المختلفة لكانت المدرستين في المسائل المنفردة، وقارن بينها بشكل مباشر ودون ذكر الأسماء، إلا أنه عرض مراراً آراء محددة لنحويين مشهورين مع ذكر أسمائهم. وأحيانا كانت تلك الآراء تتحرف قليلاً عن القرار الرسمي للمدرسة التي ينتمي إليها هذا النحوي أو ذلك، لكنه كان أحياناً يتبنى الموقف المخالف مباشرة. وحرصاً على عدم المبالغة في طمس الاختلاف بين المدرستين، تحاشى الأنباري ذكر آراء متباينة هامة رغم أن غيره من النحويين ذكروا أسماء كثيرين آخرين لهم صلة بها.

[51]

وقد دونتُ في الحاشية الأولى لكل مسألة تلك المواقع التي عالج فيها السيرافي أو ابن يعيش أو غيرهما موضوعاً معيناً باعتبارها مسألة خلافية، ومن خلال ذلك نستطيع أن نثبت بالنسبة لمسائل منفردة، أن الروايات كانت تحتوي على آراء منحرفة أكثر من رأي المدرسة الرسمي. وبالتأكيد أنه ما زال بالإمكان توسيع نطاق هذه التحقيقات إلى مدى أكبر مما فعلتُ. وفي الجملة، فقد تبين أن آراء المدرستين تتعارض في 56 مسألة من بين المسائل المائة وإحدى وعشرين بشكل مباشر وبدون قيد أو استثناء، حيث أن من بين المسائل السبع والستين التي اعتبرها الأنباري كذلك¹، تم إلغاء 11 مسألة بناء على الإضافات التي

¹ المسائل 1، 8-10، 12، 13، 16، 19، 22، 24-26، 28، 31، 33، 35، 38-44، 46-48، 50، 51، 53، 54، 57-63، 65-69، 72، 73، 77-79، 82، 88-93، 96، 99، 103-106، 108، 110، 112، 113، 117، وملحق المسألتين 1، 3.

ألحقتُها¹. أما بقية المسائل فإن قسماً كبيراً منها ملفت للنظر لدرجة أكثرها أو أقل. فالإجماع أو الاختلاف الحاد يأخذان بالتضعف قليلاً، حتى وإن لم تتعرض المقارنة بين المدرستين لأي خلل، ولكن عندما يتم الاستشهاد برأي طرف أو أطراف أخرى إلى جانب القرار البصري أو الكوفي الرسمي، أو عندما يكون الانقسام كبيراً إلى حد عدم إبراز النص الخاص المعتمد لدى المدرسة بشكل حاسم. وفي هذا السياق، هناك 18 مسألة كان قرار البصريين² و 19 مسألة أخرى كان قرار الكوفيين³ فيها غير موحد. إلا أن هذه الحقيقة الواقعة وحدها لا تدهشنا كثيراً. ففي خضم ذلك الكم الهائل من الجزئيات التي يتكون منها النحو العربي القومي في نهاية المطاف، يكاد الاتفاق في الرأي حول التفاصيل الدقيقة أن يكون معدوماً حتى داخل المذهب الواحد نفسه.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن

[52]

كوفيين تبنا رأي البصريين في سبع مسائل⁴، بل إن بصريين تبنا رأي الكوفيين في 33 مسألة¹، أي أنه في ثلث المسائل تبني نحويون منفردون

¹ المسائل 24، 26، 53، 54، 57، 59، 60، 65، 67، 88، 96.

² المسائل 2، 3، 5، 29، 30، 37، 71، 75، 76، 84، 85، 95، 97، 98، 101، 102، 111، 115.

³ المسائل 11، 20، 23، 29، 34، 37، 45، 56، 74، 80، 83، 86، 87، 98، 100، 107، 109، 114، 118.

⁴ الكسائي في المسائل 14، 15، 49، وتعلب في المسألتين 21، 113، والفراء، وهو ما سادحضه لاحقاً، (أنظر الصفحة 64) في المسألتين 17، 27.

آراء المدرسة المخالفة لهم. ونحن لا نتحدث هنا عن أسماء رجال مغمورين. وهنا قد يقول قائل أن المتأخرين البصريين أمثال الزجاج (ت 311هـ) وابن كيسان (ت 320هـ) وابن ذرستويه (ت 347هـ) والسيرافي (ت 368هـ) والفراسي (ت 377هـ) والرماني (ت 384هـ) وابن برهان (ت 456هـ) من خلال تبنيهم للأراء الكوفية² يشكلون دليلا على صحة الروايات، لأنهم جميعا عاشوا في بغداد "بعد" الاندماج المزعوم بين كلتا المدرستين، وأنهم يعكسون في شخصياتهم التداخل التدريجي بين الاختلافين. لكن هذا الاعتراض ليس دامغا لأنه ينطبق على هذا النفر فحسب وفي مسائل قليلة، وهم لا يشكلون سوى عدد ضئيل فقط من نحويين منشقين. إلا أن المواقف المخالفة شديدة الحدة التي تبناها نحويون قدماء أمثال يونس والخليل وقطرب والجرمي والمازني³ ما زالت بدون تفسير، وخاصة مواقف زعيمَي المدرسة البصرية المشهود لهما الأخفش والمبرد، حيث تبني الأول في 12 مسألة⁴ والثاني في عشر مسائل⁵ مواقف مخالفة للنصوص البصرية،

¹ المسائل 3، 4، 7، 17، 18، 32، 34، 36، 37، 43، 52، 53، 54، 55، 57، 59، 60، 64، 65، 67، 70، 81، 88، 94، 96، 97، 98، 102، 109، 116، 118، وملحق المسألة 2.

² الزجاج في المسائل 34، 36، 53، 59، وابن كيسان في المسائل 4، 10، 17، 52، 59، 60، 98، وابن ذرستويه في المسائلتين 54، 59، والسيرافي في المسألة 59، والفراسي في المسألة 70، والرماني في المسألة 7، وابن برهان في المسائلتين 64، 70.

³ يونس في المسائل 52، 57، 65، 94، 102، والخليل في المسائل 98، 102، 116، وقطرب في المسائلتين 3، 65، والجرمي في المسائلتين 67، 102، والمازني في ملحق المسألة 2.

⁴ المسائل 6، 32، 43، 60، 64، 65، 67، 70، 96، 97، 109، 118.

⁵ المسائل 6، 18، 34، 37، 54، 55، 57، 64، 81 وفي ملحق المسألة 2.

حيث كانت أقرب إلى الكوفيين. وهكذا لم يعد بالإمكان أن نوفق بين هذه الحقيقة وتلك الروايات. ونستطيع منذ الآن أن نستنتج وبشكل قطعي تقريبا، أن الخلاف بين المدرستين، والذي كان في هذه المسائل الخلافية المائة وإحدى وعشرين الأكثر شهرة مائعا في الغالب،

هشام النجار

[53]

لم يكن في الحقيقة على تلك الدرجة من الحدة والدقة التي تصورنا الروايات، ولا على ذلك القدر الذي يتوقعه المرء من الخلافات المنهجية في كل من النظامين.

وكذلك فإن هذا التخمين المبرر يزداد رسوخا عندما نضع في الاعتبار نشوء وتطور النحو العربي القومي القديم. فعندئذ تفقد أيضا كلمة "المسائل الخلافية"، والتي تم الحديث عنها عبر القرون، أي قيمة معينة لها، لأن النحو العربي القديم برمته يتكون من مسائل منفردة مختلف عليها ومن مناقشات وتفسيرات. وعلى العكس من علومنا نحن، فقد كان نحوهم علما شفويا نشأ واكتمل بشكل رئيسي من خلال المناقشات والدروس، ولم تلعب فيه الكتب ذلك الدور الذي نعرفه نحن، بل إنه كان في الغالب يشكل منطلقا لإلقاء المحاضرات فحسب. ولذلك يستطيع المرء أن يقول بالنسبة للأزمة القديمة، مع بعض القيود، أن الذين كانوا يستطيعون المنازلة هم فقط أولئك الذين كانوا يعرفون بعضهم البعض ويواجه أحدهما الآخر. لكن الروايات تحدثنا بأن البصريين والكوفيين نادرا ما كانوا يلتقون. وهذا ما تؤكد المسألة رقم 99 في هذه الدراسة. فقد اعتُبر النقاء سيبويه مع الفراء والكسائي حدثا فريدا، كما أن حقيقة اختلاف هذين النحويين فيما بينهما قد أثارت

استغراب الوزير الذي حضر النقاش. ومن بين المناقشات العلمية كثيرة العدد التي دارت بين النحويين القدماء والتي وصلت إلينا فإن الذي دار بين بصريين وكوفيين قليل جدا؛ حتى أن المبرد وثعلب لم يلتقيا إلا نادرا رغم إقامة كل منهما في بغداد. وإذا كانت هذه المسائل المائة وإحدى وعشرين بالفعل مسائل خلافية خضعت للمناقشة بين قدماء البصريين والكوفيين، فلماذا لم تنتقل لنا الروايات العديد من تلك المباحث التي تمت معالجتها في المناقشات العلمية التي وصلت إلينا؟ وعلاوة على ذلك لماذا كانت المناقشات بين البصريين أنفسهم أكثر حدوثا،

[54]

ولماذا كان بعض اعتراضاتهم أكثر حدة؟ وبوجه خاص كيف يمكننا تفسير المخالفة الحادة التي أبداهها يونس والأخفش والمبرد ضد القرار البصري الرسمي؟ وبالتأكيد فإن الجدل بين البصريين أنفسهم كان في الحقيقة أكبر بكثير مما نعرفه اليوم، حيث اضطربت الروايات البصرية المتأخرة كثيرا وتم إخفاء بعض الروايات القديمة المتناقضة. فإذا كان الانشقاق داخل المدرسة نفسها قد بلغ هذا الحد، فإن مفهوم "المدرسة" في حد ذاته لم يتبق له أي مغزى. وعلى أي حال فإننا لا نستطيع الآن تعميم مفهومنا للمدرسة العلمية الموحدة على علوم الإسلام القديم كلها دون قيد أو شرط. فقد كانت وظيفة أولئك المتأخرين في ذلك الحين لا تستند إلى استخدام واع لمنهجية واضحة وبديهيات مبدئية في الأبحاث الجزئية، وإنما اقتصرت على رواية مقادير معينة من العلم فحسب. ولكن ينبغي علينا الافتراض بأن المدارس المتخالفة، فيما لو وجدت حقا، يجب أن يعرف بعضها بعضا إلى درجة أن تتحدث إحداها عن الأخرى وأن تقوم

بين أفرادها علاقات وأن يتخاصموا هنا وهناك. إن تلك المجادلات العلمية المحدودة بين البصريين والكوفيين لا تعني الكثير، لأن المجادلات بين البصريين أنفسهم كانت أكثر حدوثاً. وبعبارة أخرى يجب أن تتوفر لدينا القدرة على إثبات وجود هذا الخلاف المدرسي أدبياً، وينبغي عند قراءتنا لمؤلفات النحويين القدماء أن نشعر بالفعل أنه كانت هناك مدرستان نحويتان آنذاك بناء على تكرار ذكر ودحض آراء الطرف المخالف. لكن الأمر لم يكن كذلك. فسيبويه لم يذكر في أي موقع أنه بصري، كما أنه سكت عن الفراء والكوفيين. وبعد قراءة "الكتاب" الذي وضعه و"شذرات" الفراء و"الكامل" للمبرد فحسب، [عندما نشر فايل كتابه لم يكن كتاب "معاني القرآن" للفراء قد طبع بعد- ن. خ]. فإننا وبالتأكيد، فيما لو لم نطلع على الروايات، لن نتحدث قطعاً عن وجود مدرستين. وسيزداد شكنا بصحة الروايات عندما نرى أنه وبعد قرنين من الزمن بدأ حديث مستمر عن ذلك الخلاف بين المدرستين. فالسيرافي (ت 368هـ) وابن جني (ت 392هـ) يذكران

[55]

في كل صفحة تقريباً من كتبهما مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين؛ فقد كانا يشعران أيضاً بوجود خلاف حاد، وبالتالي فإنهما ينقلان إلينا الشعور بأن انشاقاقاً قد تم في النحو العربي القومي؛ بينما لا يشعرنا بذلك النحويون القدماء الذين يفترض أنهم كانوا زعماء هاتين المدرستين.

ونستطيع التوصل إلى نفس النتيجة من ناحية أخرى. فلو أن المسائل الخلافية المائة وإحدى وعشرين التي عرضها ابن الأنباري كانت بالفعل مسائل خلافية تمت مناقشتها علمياً بين البصريين والكوفيين

القدماء، لكان علينا أن نجد على سبيل المثال ضمن الشواهد الشعرية التي يسوقها الكوفيون والبالغة حوالي مائة حجة تقريبا والتي تشكل نقطة الانطلاق في مناقشة المسائل المعيارية، والتي بناء عليها يجري النقاش حول الجائز والممنوع في أساليب التعبير الشائعة، أن نجد سيبويه والمبرد بالتأكيد ضمن البصريين المدافعين المزعومين. لكن وفي حقيقة الأمر لا يوجد أي ذكر لهما، حتى ولا ضئيل جدا. أي أن البصريين القدماء، حسب ادعاء المتأخرين، غاب عنهم جزء من المسائل الخلافية التي لم يتفقوا عليها مع الكوفيين. ومن جهة أخرى فإنهم لم يفصلوا أبدا نظام القياس بتلك الحدة ولم يبينوا درجاته بتلك الدقة التي وصل إليها النظام البصري بالفعل. فنحن لا نسمع منهم في أي موقع ما نسمعه من المتأخرين في غاية الوضوح والجرأة، كقوانين المنطق والحكمة والعدل التي ينبغي توضيحها في اللغة. فالبصريون لم يكونوا مشرعي اللغة وقضاتها كما كان المتأخرون يعتقدون. وقد كان نحوهم أقرب إلى الملاحظة والتفسير، وكان كل شيء في طور البناء والحركة؛ ولم تكن قراراتهم بأي حال من الأحوال حاسمة إلى درجة تمكنهم من طرحها بخلاف حاد أمام الآخرين. فالنحو لم يكن قد أصبح نظاما بعد، بل لقد كان مجرد تجميع وتقدير وتنظيم للمواد التي تمت ملاحظتها. إن الأفعال المجردة والحالات الشاذة والتعليقات غير المشروطة والمشروطة المقبولة، والتي عرفناها أعلاه

[56]

كأهم مكونات القياس البصري، كانت موجودة آنذاك كأسس، ولكن كأسس فحسب؛ حيث لم يتم طرحها مقابل المفاهيم النحوية الحرة

واللامنهجية عند الكوفيين على الإطلاق. وكذلك فقد تم استخدام "التقدير" فقط على استحياء؛ حيث كان هذا المصطلح نادر الاستخدام، عدا عن أنه كان يستخدم في معنى آخر غير الذي نعرفه نحن كمصطلح ثابت الحدود، فهو لم يكن قد وصل إلى درجة كافية من الحدة بعد، ولذا لم يكن يحمل خصائص منهجية مميزة كما أصبح لاحقا¹. وعلاوة على ذلك، توجد كلمات أخرى مختلفة غير محددة، وتعتبر عن نفس المعنى في الحقيقة، ولكن ليس بصيغة اصطلاحية ثابتة ولا بأي حال². وقد حاول البعض توضيح هذه الحقيقة أحيانا بالافتراض بأن علم الاصطلاحات النحوية لم يكن قد تطور إلى ذلك الحد عند القدماء، وأنه كان عليهم التغلب على صعوبات لغوية في ذلك الوقت. لكن هذا التوضيح لا يكفي، لأننا، وبغض النظر عن أن ذلك يعني اعتبار كافة المتأخرين مجرد نساخ متمرنين لغويا وإنشائيًا فحسب، إذا أنكرنا حدوث أي تقدم في القرون التالية، فما الذي نستطيع أن نفهمه من علم الاصطلاحات على الإطلاق؟ فهو ليس مجرد موهبة أو زينة لغوية، بل هو معرفة واضحة تتعلق بملاحظات وتجارب ومدلولات محددة، وتعبير واضح مبني على تلك المعرفة. فإذا كان علم المصطلحات ما يزال مائعا وغامضا فإن

¹ لم يستخدم سيبويه كلمة "التقدير" إلا نادرا جدا، أما المبرد فقد استخدمها أكثر قليلا منه، ولكن ليس بالكثرة التي استخدم بها في الأدبيات المتأخرة. فمعناها المدرسي البصري موجود في حالات شاذة فقط في بعض المواقع لدى سيبويه، بينما لم تقتصر على ذلك المعنى فحسب لدى المبرد. فعلى سبيل المثال استخدم كلاهما "التقدير" في علم الصرف في المعنى المشابه تقريبا لكلمة "Paradigma" لدينا، بمعنى "مثال" أو "وزن". ولا نستطيع هنا استحضار الأدلة التفصيلية.

² إلى جانب "التقدير" وعوضا عنه استخدم سيبويه، والمبرد أيضا، مصطلحات مثل: كأنك تقول، أي، أراد، وغيرها.

المدلولات ستكون كذلك. وإذا قسمنا المصطلحات النحوية فقط على

أساس

من لبان الشرع الشريف

[57]

تلك التي تعبر عن ظواهر لغوية أو التي تعبر عن الأساليب المستخدمة في القوالب القياسية العقلانية، فإن ذلك يؤكد أن مصطلحات الحقائق النحوية كانت أيضا أوضح بكثير لدى سيبويه والمبرد من المصطلحات النحوية المنطقية. وإذا كانا بالطبع يعرفان مفهوم القياس ويستخدمانه، فإن نظام القياس الراسخ مع تعليقاته وقوابله الرسمية والمعقولة لم يكن معروفا لديهما بعد.

لقد كان المبرد أول من تحدث في كتابه الكامل عن "البصريين" في عدة مواضع كوحدة قائمة بذاتها وتجمع مدرسي ضم العديد من النحويين؛ ولكننا نبحت في كتابه عن "الكوفيين" بلا جدوى، حيث امتنع عن تقديم صياغة حادة ومتضادة بين مسائل الخلاف¹. لكن وبعد نصف

¹ لقد ذكر البصريون كمدرسة نحوية في الكامل بصريح العبارة في 4، 11، 25، 1313، 134، 10، 145، 3، 251، 2، 451، 5. ويفترض أن المبرد كان أيضا يقصد بعبارة "عندنا" (مثلا في 163، 6، 451، 7) و"أصحابنا" (مثلا في 7، 7، 511، 9) النحويين البصريين. وفي المقابل فإن الكوفيين لم يُذكروا كمدرسة على الإطلاق. ولذلك لا يجوز الحديث مطلقا عن وجود مسائل خلافية في الكامل، وحتى في 145، 3، حيث تمت معالجة مسألة نحوية جدلية، فقد تم وضع البصريين مقابل مجموعة غير معينة من النحويين، أي "قوم"، فحسب. صحيح أن الكوفيين ذُكروا بضع مرات في الكامل (ليس بصيغة "الكوفيين" ولكن "أهل الكوفة") كرواة للأشعار (مثلا في 5، 3، 22، 10)، ولكن حتى هذه المواضع وضعت بين قوسين في طبعة "رايت"، أي أن المؤلف لم يكتبها، بل إن الناشر الأول لكتاب الكامل هو الذي ألحقها، ألا وهو الأخفش الثالث (ت 315) الذي ظهر في الجيل الذي تلا المبرد. وهذه الحقيقة تثبت الفرضية التي طرحها، وهي أن التمييز المدرسي بين هاتين المجموعتين لم يبدأ إلا في ذلك الجيل. وحتى المواقع السبعة التي ذكر فيها الفراء

قرن، أصبح السيرافي (ت 368هـ) وابن جني (ت 392هـ) على علم بها، حيث قاما بمعالجتها في عدة فصول من كتبهم بطرق عابرة. وبالإضافة إلى تلك الملاحظات المتباعدة ظهرت في الوقت نفسه أيضا دراسات مستفيضة حول البصريين والكوفيين،

هشام النجار

[58]

فقد وصلتنا عناوين أربعة كتب كان موضوعها الاختلاف بين المدرستين فحسب؛ وهي كتب ثعلب (ت 291هـ)¹ وابن كيسان (ت 320هـ)² وابن النحاس (ت 337هـ)³ وابن فارس (ت 390هـ)⁴. ومع الأسف فإن هذه الكتب نفسها لم تصلنا، لكن المتأخرين بالتأكيد كانوا قد استخدموها وتناقلوها باهتمام بالغ؛ ونستطيع أن نثبت ذلك بالنسبة لابن النحاس على الأقل⁵. وعلى أي حال فقد ثبت أن معاصري المبرد (ت 285هـ) والجيل الذي تلاهم قد بدؤوا بمعالجة المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والاختلاف بين المدرستين في دراسات منفردة.

(قارن فهرس الكامل) فهي مجرد إلحاقات وإضافات وضعها الأخفش بنفسه لاحقا. وتبدو لي هذه الحقيقة وكأنها تأكيد ملحق على افتراضي الذي ذكرته في الفصل الخامس من هذا المدخل، وهو أن ثعلب كان أول من نشر كتابات وآراء الفراء وجعلها في متناول دائرة من العلماء أكثر اتساعا.

¹ اختلاف النحويين (أنظر فلوجل 166؛ والسيوطي في بغية الوعاة 173).

² ما اختلف فيه البصريون والكوفيون (أنظر فلوجل 98؛ والسيوطي 8).

³ المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين (أنظر فلوجل 64؛ والسيوطي 157).

⁴ اختلاف النحويين (أنظر فلوجل 247؛ والسيوطي في بغية الوعاة 153).

⁵ كثيرا ما كان يُقتبس من كتابه حول المسائل الخلافية، على سبيل المثال المبحث الذي عالجه الأنباري في المسألة 25 (الخرزانه 1، 8، 11 وما بعدها)، والمسألة 80 (السيوطي في الاقتراح 32، 9. والخرزانه 1، 8، 7 وما بعدها)، والمسألة 97 (الخرزانه 2، 432، 16).

وعندما نقارن ذلك بالروايات الاسلامية حول تطور المدرستين، يتبين لنا أن تلك المؤلفات قد ظهرت بالذات في ذلك الوقت الذي يفترض أن تكون المدرستان قد امتزجتا واختفتا فيه حسب الروايات. ويزداد ثبات هذه الحقيقة لفتنا للانظار عندما نذكر أنفسنا بأن ما يسمى بالمدرسة المختلطة أو البغدادية لم يكن قد تبقى لها أي شيء تضيفه، ولم يقتبس عنها المتأخرون في أي كتاب شيئاً يذكر، وبالتالي فإن إثارة الخلاف بين البصريين والكوفيين قد بدأت منذئذ في حقيقة الأمر. فما كنا نفتقده لدى النحويين القدماء، أو لدى زعماء المدرستين المزعومين أنفسهم، أصبحنا نجده لدى النحويين الذين عاشوا "بعد" الاندماج المفترض. فعندئذ فقط بدأ الإفصاح عن ذلك الاختلاف المدرسي، وعندئذ فقط بدأت معالجة المسائل الخلافية بموضوعية ومبدئية، وعندئذ فقط اتخذ النحويون موقفا واضحا وجليا مؤيدا لهذه الجهة أو لتلك، ولكنه كان غالبا مؤيدا للبصريين،

[59]

حيث اتخذ النحويون موقفا واعيا مخالفا للكوفيين، فكانوا يذكرون أنه صادر عن أحد أتباع "أصحابنا البصريين"¹. صحيح أنه كان ثمة اختلاف قبل ذلك في المعالجة المنهجية للنحو بين سيويوه والفراء وتلاميذهما، ولكن الاختلاف المدرسي الواعي والجدل الجوهري نشأ حقا في تلك اللحظة التي تزعم الروايات أن المدرستين قد اختفتا فيها.

¹ لقد تحدث نحويو تلك الفترة والتي تلتها، وحتى ابن يعيش نفسه، عن "أصحابنا" أو "أصحابنا البصريون".

وهكذا فقد تبين أن شكنا في صحة الروايات له ما يبرره. وبناء على التطور الذي يمكن إثباته تاريخيا والمؤلفات التي وصلتنا من النحويين القدماء أنفسهم نستنتج ما يلي: إن سيبويه والفراء وتلاميذهما لم يواجه بعضهم بعضا في مخالفة واعية، بل كان كل طرف منهما يحمل آراء أخرى فحسب، حتى وإن كان بعضها مخالفا لبعضه الآخر حقا. وهم في الواقع لم يطلقوا على أنفسهم ما يسمى بمدرستي الكوفيين والبصريين، كما أنهم لم يناقشوا في الحقيقة "مسائل الخلاف" المنسوبة إليهم. حيث لم يكن بمقدور بعضهم مواجهة بعض، لأن أحدهم لم يكن يعرف مخالفة إلا نادرا ولم يكده يعرف أي شيء عن آرائه، وبالتالي لم يكن بمقدورهم أن يختلفوا حول عدد كبير من المسائل. صحيح أن بالإمكان الحديث عن فهم مختلف للغة والنحو بين سيبويه والفراء، ما دما نستطيع إثبات ذلك من خلال مؤلفاتهما، ولكن لا يمكننا الحديث عن مدرستين، ولا عن بصريين وكوفيين يصارع بعضهم بعضا. إن الادعاء بأن كلا الفريقين قد عالجا المسائل الخلافية بإدراك منهما أنها مسائل خلافية، وتبعاً لذلك بأن كلتا المدرستين حملتا وتبنتا تلك المسائل الخلافية، لم يكن سوى خيال أدبي جاء به الجيل الذي تلا المبرد. لقد عالجت المسائل الخلافية المائة وإحدى وعشرين مباحث، كانت كل مجموعة من المجموعتين النحويتين اللتين تطورتا منفصلتين عن بعضهما البعض كليا تحمل إزاءها آراء تختلف عن آراء المجموعة الأخرى، دون أن تعرف إحداها آراء الأخرى. وحول ما يسمى بالمسائل الخلافية القليلة

لم يقع أي خلاف خطي أو شفوي بين الفريقين المتخالفين المزعومين. إن الذي قام بجمع هذه المسائل الخلافية هم نحويو القرن الرابع، أي علماء المدرسة البغدادية أو المختلطة، حيث استخرجوها من مؤلفات أولئك الذين اعتبروهم زعماء المدرستين النحويتين البصرية والكوفية، ثم قابلوا بعضها تجاه بعض لاحقا. لقد كانت تلك المسائل عبارة عن تجريد أدبي أتى به الجيل الذي تلا المبرد، ومجاميع تحتوي أدبيات النحو العربي على كم هائل منها. فبعد أن تم جمع الآراء المتناقضة المختلفة وأصبح بالإمكان رؤية بعضها إزاء بعض على الأوراق، نشأ ميل في الواقع نحو إبراز مسائل خلافية من خلال الاختلافات التي كان بعضها حادا بالفعل، ونحو إظهار حاملي تلك الآراء المختلفة كممثلين "لمدرستين" يقابل بعضهم بعضا. وبما أن تلاميذ المبرد كانوا قد تلقوا تعليما نحويا أفضل بكثير ومنهجية أكثر دقة، والتي ارتبطت مباشرة بما يسمى بالبصريين القدماء، فإنهم بالطبع قد أخذوا على عاتقهم دحض آراء "الكوفيين" والكشف عن أخطائها. وهكذا فإنهم لم يكتفوا بوضع النحويين القدماء في اختلاف مدرسي ضد بعضهم البعض، ولكن أرفقوا أدلة وتعليقات لتأكيد ادعاءاتهم تلك. ولذلك يستطيع المرء أن يقول، وفي ذلك بعض من الحق: إن البغداديين كجامعين لعلم اللغة هم الذين أوجدوا مدرستي البصرة والكوفة والمسائل الخلافية المرفقة معهما في الحقيقة. وهكذا يتضح السبب في قلة الحديث عن البغداديين، والذين نادرا ما كانت لهم آراء مستقلة، وأن الحديث عن الاختلاف القديم إنما بدأ بعد الامتزاج المزعوم بين كلتا المدرستين، لأنه تم اختراعه عندئذ فقط. وعلاوة على ذلك يتضح لنا أيضا السبب في أننا لا نجد في مؤلفات

سيبويه والفراء سوى المواقف الشخصية لكل منهما فقط دون المواقف المخالفة، وأنها تخلو كلياً من المسميات المدرسية. وكذلك لم يعد يفاجئنا من لبان الشرع الشريف

[61]

أنا من بين المناقشات العلمية القليلة بين البصريين والكوفيين التي وصلتنا، لا نعثر على مباحث تتعلق بالمسائل الخلافية المائة وإحدى وعشرين المزعومة. وبناء على ذلك لم يعد مستغرباً أيضاً أن تجري مناقشات علمية بين البصريين أنفسهم وأن تكون قراراتهم المدرسية غير موحدة في كتاب الأنباري. إذن فالأخفش والمبرد لم يجادلا ضد آراء خاصة بمدرستهم، لأنه لم يكن هناك رأي بصري رسمي في عصرهما على الإطلاق، لكنهما وجّها انتقاداتهما لسببويه، وكذلك فإنهما لم يقفا إلى جانب الكوفيين، ولكنهما حملا ذلك الرأي الذي تبين لاحقاً أنه نفس الرأي الذي تبناه الفراء والكسائي. ورغم ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن الاختلاف بين المدرستين اخترعه النحويون البغداديون برمتهم. فقد أكدت مراراً على وجود فوارق بين النحويين القدماء، كما أنني قلت أن سببويه، بخلاف الفراء، كانت لديه أسس متينة حقاً لنظام القياس البصري المتأخر، وألا فكيف تمت نسبته إليه؟ وكما رأينا فقد كانت لديهم أيضاً فرص هنا وهناك للمناقشة والاستماع للآراء المخالفة ودحضها. لقد كانت هناك دائماً بعض الآراء والتوضيحات المختلفة والفردية، إلا أنه لم يكن قد تطور لدى النحويين القدماء بعد، ذلك الاختلاف البين في فهم مجمل اللغة أو تلك المنهجية النحوية على المستوى الذي وصفه لنا المتأخرون.

وبعد ما تقدم أصبح من الضروري أن نميز بدقة، في المسائل الخلافية المائة وإحدى وعشرين التي ذكرها الأنباري، بين الإدعاءات المنفردة لدى كل مدرسة والتي ذكرها في الاستهلالات التي صدر بها كل مسألة من مسائله، وبين الأدلة المتعلقة بها. وألا فقد يجوز لنا الافتراض بأن تلك القرارات المنفردة التي اتخذها النحويون القدماء والتي جمعت لاحقا، هي ذاتها

مكتبة خاصة

[62]

نفس التعليقات التي بين أسبابها الجامعون أنفسهم والتي غالبا ما ظهرت في فترة متأخرة. وللأسف فإنه لم يتبق سوى القليل جدا من مؤلفات أولئك النحويين القدماء، وربما لم يتبق أي شيء من مؤلفات الكوفيين. ولعله من الهام جدا أن نتمكن من تحديد الزمن الذي نشأ فيه أي افتراض أو رأي وتحديد الأشخاص الذين كانوا أول من قال به في الأدبيات، ولكن ربما يكون من الأهم تاريخيا أن نبين أيضا، إلى أي حد كان لدى الجامعين معرفة واضحة عن أصحاب تلك الافتراضات التي كانت بين أيديهم. وبما أن القرارات القديمة لم تكن لها قيمة عند المتأخرين كقرارات صدرت عن نحويين منفردين بحد ذاتها، بل إنها كانت تحمل قيمة عندهم فقط إذا كانت تحت غطاء الرأي المدرسي الرسمي أو إذا حادت عنه، فإنهم بالطبع لم يكثرثوا بذكر أسماء النحويين القدماء في غالب الحالات. وقد كان الأمر كذلك عند ابن الأنباري بالذات، حيث كان معنيا بإبراز الخلاف المبدئي بين الجانبين بشكل خاص، ولذلك سرد معظم الافتراضات والتعليقات دون ذكر أصحابها. أما السيرافي وابن يعيش وغيرهما فإنهم لم يذهبوا إلى ذلك الحد في هذا الأمر، وقد دونت

أيضا في الحاشية الأولى لكل مسألة على حدة، تلك الأقوال التي عثروا عليها حول الواضعين الأصليين للقرارات المنفردة. وبهذه الطريقة نجد أن سيبويه والفراء كانا واضعي تلك الافتراضات التي أطلق عليها بصرية أو كوفية¹. ونستطيع أن نوفر على أنفسنا محاولة إثبات تلك الحقيقة بالنسبة لسيبويه لأن كتابه تناولها مسألة تلو أخرى، بل إنها استمرت حية حتى في ذاكرة النحويين المتأخرين. وقد رد ابن الأنباري نفسه بشدة على الافتراض بأن سيبويه كان بمقدوره أن يمثل الرأي الكوفي²، ووصف سيبويه في بعض المسائل التي اشتملت على عدد من الآراء الشاذة،

[63]

بأنه حامل الرأي البصري فحسب³؛ ونستطيع أن نزيد من عدد تلك الحالات بمساعدة مصادرنا الموازية إلى حد كبير. وكذلك الأمر بالنسبة للفراء أيضا. صحيح أن الكسائي يطلق عليه شريكا أو معارضا للفراء، بل إنه يوصف أحيانا بأنه الواضع الأصلي الوحيد للرأي الكوفي⁴، لكن هذه الحالات قليلة بخلاف الحالات التي يذكر فيها بأنه الممثل الوحيد

¹ لقد نُقل ذلك عن الفراء بوضوح في المسائل 2، 3، 10، 13، 14، 22-25، 29-31، 38-42، 47-50، 56، 57، 62، 64، 65، 67، 69، 71، 72، 74-76، 80، 83، 85-87، 89، 90، 97، 99، 102، 103، 113-115، 118.

قارن حواشي تلك المسائل.

² الإنصاف 13، 4، 73، 3.

³ المسائل 71، 99، 101.

⁴ ذكر الكسائي ممثلا للنص الكوفي الرسمي إلى جانب الفراء في المسائل 10، 48، 69، 99، 102، وإلى جانب أو ضد الفراء في المسائل 23، 34، 56، 74، 83، 86، 87، 114، والحامل الوحيد للرأي الكوفي فقط في المسائل 27، 36، 45، 60، وفي ملحق المسألة 3.

للكوفيين. وكذلك فإن الروايات تشهد بصحة ادعائنا ثانية عندما تتقل بوضوح أن الانشطار بين المدرستين قد وقع في عصر الفراء¹. ويضاف إلى ذلك أن السيرافي وابن جني وغيرهما من جيل الجامعين لا يضعون البصريين مقابل الكوفيين، بل مقابل الفراء وحده في مواضع كثيرة². وعلاوة على ذلك فإن العتاب الصريح الذي وجهه صاحب الخزانة للأنباري، لأنه نسب إلى الكوفيين رأيا لم يتبناه زعيمهم الفراء³، يؤكد أن حكم الكوفيين يجب أن يكون مطابقا لحكم الفراء حتى عند المتأخرين. وقد تضمن كتاب الإنصاف للأنباري تذكيرا بذلك في موضع خفي. ففي المسألة رقم 34، وبعد أن بيّن رأي الكسائي والفراء، أضاف عبارة لعلها كانت سارية المفعول بشكل عام، مفادها أن رأي الفراء أيا كان فهو الرأي المشهور بالكوفي⁴. ولذلك فإننا قليلا ما نجد الفراء على خلاف مع سيبويه، بينما يحمل كل من الكسائي وثعلب أحيانا آراء البصريين كما رأينا.

[64]

وهناك مسألتان ذكر الأنباري أن الفراء قد وقف فيهما إلى جانب البصريين، وربما تزعزع هاتان المسألتان صحة ادعائنا إذا صدقنا قوله

¹ مثلا قال السيوطي في الاقتراح 101: (وهو [الكسائي] مع ذلك إمام الكوفيين. وما ظنك برجل غلامه الفراء، ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين بصريا وكوفيا).
² يتحدث ابن جني في اختلافه مع الكوفيين دائما عن الفراء فقط ويستثني غيره من الكوفيين أمثال ابن السكيت وثعلب بصريح العبارة. (أنظر "ريشر": دراسات عن ابن جني، ص 34).

³ الخزانة 2، 253، 20 وما بعدها. قارن حاشيتي على المسألة 60.

⁴ 118، 20: (وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين، وهو المشهور من مذهبهم)، قارن I. J. 260، 5.

وحده فحسب. إلا أنه يبدو لي أن المسألة رقم 17 من بين هاتين المسألتين ومن خلال أسلوب الاستدلال غير الكوفي، واعتبار ابن كيسان ممثلاً للرأي الكوفي، وحيث أن هذا المبحث لم يتناوله أي نحوي آخر كموضع خلاف، فإنها تثير شكاً قوياً بصحة أقوال الأنباري¹، لا سيما وأنا نمتلك حجة دامغة على عدم صحتها في المسألة رقم 27. فقد أفلحت، ومن خلال كتاب "الخرانة" الذي نقل بعضاً من تفسير الفراء للقرآن، في إثبات أن مخالفة الفراء المفترضة لرأي المدرسة الكوفية كانت من اختراع الأنباري².

وأصعب من ذلك، ولكنه من ناحية أخرى أقل أهمية عما هو الأمر بالنسبة للافتراضات، تحديد مصادر الأدلة والتعليقات لكل قرار على حدة زمنياً وشخصياً. ومن خلال لمحة سريعة يتبين لنا أيضاً أنه بخلاف الأدلة الكوفية القصيرة والموحدة وغير المجزأة في غالبية المسائل، هناك أدلة بصرية متعددة تقف جنباً إلى جنب، وتعرض تعليقات مختلفة لنفس الافتراض انطلاقاً من وجهات نظر مختلفة. إن هذه الحقيقة لن تفاجئنا إذا رجعنا إلى نظام القياس المعقد والمرحلي الذي وصفناه في الجزء الأول من هذا المدخل، وإلى وفرة إمكانات طرح الأدلة البصرية المنبثقة عنه. ولكن ومن ناحية أخرى فإن ذلك يعني أن تلك الأدلة المبنية على القالب القياسي العقلاني كامل النضوج مع مصطلحاته الدقيقة المتأخرة ومع "التعليل والتقدير" بمعنييهما الدقيقين، لم تصدر عن سيبويه ولا حتى عن المبرد، حيث لم يعرفا سوى أسس ذلك

¹ قارن الصفحة 89، الحاشية 2، وكذلك الحاشية على المسألة 17

² الخزانة 3، 15، 5. قارن الحاشية على المسألة 27.

القالب، والتي قد يزداد أو يقل بعضها وضوحا عن الآخر. إذن فهناك العديد من الأدلة البصرية التي

من لبان الشرع الشريف

[65]

اخترعها أو رسّخها جامعو المسائل الخلافية أو النحويون المتأخرون بهدف تثبيت وتوضيح افتراضات سيبويه. ومما يؤكد صحة هذا الظن أن غالبية تلك الشواهد الشعرية التي تشكل منطلقا للجدل في المسائل المعيارية لم يتطرق إليها سيبويه ولا حتى المبرد نفسه، وأن ابن الأنباري الذي كان مقتصدا في ذكر الأسماء عادة قد ذكر عددا من أسماء نحويين بصريين متأخرين وساق حججهم المؤيدة والمعارضة لسيبويه. وعلى العكس من ذلك يتضح لنا من البداية أن غالبية الأدلة الكوفية الموحدة لم تخضع لأي معالجة إضافية لاحقا. إن تفاسير القرآن الغنية بالمحتوى والآيات إضافة إلى "حدود" الفراء لم تكن المصادر الرئيسة للافتراضات الكوفية فحسب، بل لقد كانت أيضا مصادر للأدلة المرتبطة بها. وتدل حقيقة أن ابن الأنباري كان يتناول تلك الأدلة ببساطة في الغالب ولم يعالجها بطريقة قياسية ولا بغيرها، على أن كافة النحويين "بعد" الفراء لم يكتروا بالاختراق المنهجي حسب النظام الكوفي. وبينما علّق البعض في وقت مبكر على فرضيات سيبويه، سواء تأييدا أو معارضة، ولكن مع إدخال تحسينات على فرضياته في كل الأحوال، ووضعوا بذلك تراثا نحويا منهجيا مستندا إليه، فقد بقي الفراء منعزلا، وبقي الكسائي كذلك إلى حد ما، وبقيت افتراضاتهما وتعليقاتهما آراء فردية لم يتعمق بها أو يحسنها أو يتمها أي أحد. وعندما أنكر بذلك وجود تقليد نحوي في الكوفة، فإنني من ناحية أخرى لا أتجاهل وجود

سلسلة تلاميذ لم تنقطع من الفراء وحتى ثعلب؛ لكن ما تم تناقله ومعالجته كان مجرد بيانات ودواوين شعرية وتفسير للقرآن ومعاجم، وأهم من ذلك كله طرائف لغوية؛ إلا أنه لم يوجد هناك تقليد مرتبط بآراء المعلمين الكوفيين الأوائل

هشام النجار

[66]

ولم يقدموا توضيحات متعمقة ومعللة منهجياً حول علم الصرف وقواعد النحو. ويظهر هذا النقص أيضاً في العرض الذي قدمه الأنباري، فبينما ذكر أسماء العديد من البصريين فإنه بالمقابل لم يذكر أي نحوي كوفي باستثناء الفراء والكسائي بمعنى الكلمة. فنحن لا نجد غيرهما سوى ثعلب، رغم أن قوته الرئيسية كانت تكمن في وضع المعاجم، ولذلك لم يكن لديه الكثير ليعرضه، وبالإضافة إليه ورد ذكر نحويين آخرين قلائل بشكل عابر، فهم إما أن يكونوا قد نقلوا مجرد أمر واحد فحسب¹، أو أنهم اشتهروا بمعرفتهم بأشعار العرب². إن الافتراض بأنه لم ينشأ أي تقليد نحوي كوفي، بينما نشأ تقليد بصري بشكل تدريجي، قد أصبح مؤكداً حيث كان المبرد وسلفه يتحدثون، كما رأينا، عن "البصريين" بشكل شمولي، بينما أطلق الكوفيون مثل هذه التسمية المدرسية الشمولية على أنفسهم في وقت متأخر وفي حالات نادرة جداً. ومن الجدير بالملاحظة، بل إنه حاسم أيضاً في هذا المقام، أن من بين المؤلفات الأربعة الأقدم التي تعالج الخلاف بين المدرستين، استُخدم اسما

¹ هشام بن معاوية وسلمة [بن عاصم الكوفي] وأبو بكر ابن الأنباري وابن خالويه. (قارن الكشاف).

² المفضل وخلف الأحمر. (قارن الكشاف).

المدرستين بوضوح تام في المؤلفين اللذين يحملان عنوان "الخلاف بين البصريين والكوفيين" ويمثلان عرضين بصريين، وفي المقابل أُطلق على المؤلفين الأقرب إلى الموقف الكوفي "اختلاف النحويين" فحسب¹ فلو أن تقليدا نحويا قد نشأ في الكوفة حقا، فإن مفاهيم وتوضيحات الفراء، وحيث كان لديه أيضا قدر كاف من الحوافز والأفكار الحيوية، كانت ستتوسع وتعمق بحيث تشكل نظاما، ولأدى ذلك بالتأكيد إلى توليف مع النظام البصري في نهاية المطاف، أو لكان قد واصل التطور بعد ثعلب على الأقل. إلا أننا لم نعثر على أسماء نحويين كوفيين بعده. فابن السكيت (ت 244هـ) يوصف بأنه كان "عالما بالنحو الكوفي" فحسب²،

[67]

وابن فارس لم يُذكر بأنه كان نحويا كوفيا بحثا وإنما مجرد نحوي من الكوفة³، حتى قيل أن أبا الطيب (ت بعد 350هـ) وهو أحد تلامذة تلاميذ ثعلب كان معاديا للكوفيين بشكل مباشر⁴. ويزداد هذا النقص لفتنا للأنظار عندما نتذكر أنه لدى الجهة المخالفة، وبعد المبرد مباشرة، ظهر عدد كبير من المشجعين والنحويين الذين واصلوا قيادة النظام البصري والذين وصفوا أنفسهم بثقة تامة بأنهم من أتباع "أصحابنا البصريين".

¹ قارن الصفحة 58، الحواشي 1-4.

² السيوطي في بغية الوعاة، ص 418: "كان عالما بنحو الكوفيين".

³ السيوطي في بغية الوعاة، ص 158: "كان نحويا على طريقة الكوفيين". وعدا عن ذلك أيضا فقد كان ابن فارس خبيرا بالمعاجم بالدرجة الأولى، وباعتباره كذلك فقد كتب "انتصارا لثعلب".

⁴ قارن تقاريره الحادة والمغرضة في كتاب المزهر للسيوطي 2، 198 وما بعدها، حيث توجد مقتطفات من كتابه "مراتب النحويين".

من إبان الشريعة الشريف

لم تصلنا أي معلومات حول النشأة الأولى للنحو العربي القومي. ومن غير المرجح أن يكون [الإمام] علي [كرم الله وجهه] وأبو الأسود الدؤلي (ت 67هـ) هما واضعي النحو، فنحن لا نستطيع تصديق تلك الرواية الشهيرة حتى وإن كانت تحمل بعض الحقيقة في طياتها. ولا بد أن التناقض بين اللغة الشعبية واللهجات المتعددة من جهة وبين لغة الشعراء والقرآن من جهة أخرى قد دفع العرب للتفكير في أمر لغتهم في وقت مبكر. إلا أننا لا نعرف التفاصيل التي مر بها ذلك التطور. ومن المؤكد أن قراء القرآن كانوا نحويين أيضاً في الوقت ذاته، لأن تلاوة القرآن اللازمة لإقامة الصلاة وتفسيرات القرآن التي غالباً ما كانت حاسمة في تنظيم الحياة العامة والخاصة، كانتا مستحيلتين دون معرفة دقيقة باللغة. لقد شكلت المدينتان حديثنا النشأة والطموح، الكوفة والبصرة، مقراً لعلم النحو، والذي اقتصر في بداية الأمر على رصد لغة الأعراب وعلى جمع وتفسير الأشعار وأخبار الغزوات والحكم والروايات. وبينما كانت أعمال الجمع على التراخي هي الشغل الشاغل للعلماء في الكوفة لفترة طويلة، فقد انصرف البصريون على ما يبدو في وقت مبكر نحو تنظيم

[69]

الشواهد التي تم رصدها وجمعها. وربما كان فلوغل¹ محقاً عندما ربط بين تباين التركيبة السكانية في المدينتين والدراسات التي أجريت في كل

¹ صفحة 117.

منهما؛ فساكن البصرة الذين ينتمون لعرق نقي غير مختلط، علاوة على بعض العلماء الفارسيين الذين كانوا يقيمون بينهم، استطاعوا معالجة الشواهد بأسلوب نظامي وعلمي وبخطوات أسرع وأسهل مما فعله خليل الشعوب في الكوفة. لقد كان يونس بن حبيب (ت 182هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ) الذي اعتمد سيبويه على "جامعه" كنموذج¹، والخليل (ت 175هـ) هم أوائل النحويين المهمين بالمعنى الدقيق للكلمة. ورغم أن مؤلفاتهم لم تصلنا، فإننا نستطيع تكوين صورة عن نشاطاتهم من خلال مقتطفات منقولة عنها واسترجاع العديد من قراراتهم. وإنني أعتبر الخليل بشكل خاص أعظم مصممي النحو القومي، وأوشك أن أدعي بأنه هو الواضع الحقيقي لهذا العلم. فكما أنه قد أسس علم المعاجم، وأهم من ذلك كله علم العروض من خلال نظرية الدوائر العروضية المصطنعة ذات القوالب المتينة والتي تعد نبوغا في ذلك الفن، فإنه حسب رواية السيرافي هو الذي ابتدع وضع المسائل في علم النحو أيضا². وبدونه لم يكن "كتاب" سيبويه ليخرج إلى الوجود، ويتبين لنا ذلك في كل صفحة من صفحاته. لكن صيت سيبويه (ت 177هـ) كمدون للقواعد النحوية قد طغى على كافة الذين سبقوه؛ لأن جمعه الذي ضم كافة المعارف النحوية المنتشرة في عصره قد أصبح نقطة الانطلاق لكافة الدراسات التي أجراها كافة العلماء الذين جاؤوا من بعده. وكان معاصراه في الكوفة هما الكسائي (ت 183هـ) والفراء (ت 207هـ). وكانت أهمية الكسائي الرئيسية

¹ قارن فلوجل، الصفحة 30؛ والسيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 370.

² السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 243: "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه".

تكنم في براعته كمقرئ للقرآن؛ ومن خلال معلميه أبي عمرو بن العلاء والخليل وبواسطة صداقته مع الأخفش فقد كان على علاقة إلى حد ما مع علماء البصرة. وقد وجهت إليه أيضا تلك الاتهام التي تم توجيهها لاحقا إلى كافة الكوفيين، وهي أنهم عمموا بعض الحالات الشاذة المنفردة التي وردت في أبيات شعر أو نصوص أخرى واتخذوها معيارا¹. وقد كان ابن درستويه الذي روى ذلك عنه تابعاً متعصباً للبصريين² إلى درجة تثير الشك في صحة رواياته. وأما الفراء فقد كانت لديه شخصية أكثر بروزاً وبقينا علمياً أشد رسوخاً من الكسائي. ولا بد أنه كان شخصاً مشاغباً وبغيضاً، فقد اشتهر بذلك بين معاصريه والمتأخرين³. وكنحوي بالدرجة الأولى فقد كانت لديه آراء مخالفة لآراء زملائه ولآراء الكسائي أيضاً⁴، لكنه سعى كالخليل وسيبويه لتوضيح "كافة" الظواهر اللغوية من زاوية تختلف كلياً عنهم. وللأسف فقد مؤلفاه الرئيسان "الحدود" و"معاني القرآن" [حقق وطبع - ن. خ.]، اللذان احتويا على العديد من الأفكار الصحيحة والحيوية إلى جانب تخبطات كثيرة؛ لكن جامعي المسائل الخلافية المتأخرين قد نقلوا بعض قراراته

¹ السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 336: "وقال ابن درستويه كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ما أفسد النحو بذلك".

² السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 279: "كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة".

³ ورد في الإنصاف 25، 24 أن أبا عمر الجرمي وصفه بالشيطان، بل إن السيوطي حكم في الاقتراح، الصفحة 101، بالسوء على الكسائي بسبب علاقته بالفراء فقال: "وهو [الكسائي] مع ذلك إمام الكوفيين. وما ظنك برجل غلامه الفراء".

⁴ السيوطي في المزهر، 2، 207، 3 وغيرها: "كان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه".

وتعليقاته بشكل حرفي ضمن أدلتهم الكوفية، كما أن "الخرانة" حفظت لنا مقتطفات

من لبان الشرع الشريف

[71]

كثيرة من تفسيره للقرآن¹. وإذا كانت مبادئه النحوية ومنهجيته في شكلها الذي وصل إلينا قد صدرت عنه وحده، فإنني أعتقد جازماً أنه لا يجوز اعتبارها مجرد انحرافات عن الآراء النحوية المعتادة ظهرت على السطح فجأة، بل يجب علينا أن نحاول بطريقة أو بأخرى ربطها بالماضي وتوضيحها من خلاله. وفي هذا السياق أعتقد أن يونس أثر بطريقة توجيهية في هذين الكوفيين من الناحية المنهجية. وقد دفعني إلى ذلك بالدرجة الأولى أنه كان الوحيد الذي برز من بين النحويين القدماء كحامل للآراء الكوفية في الطروحات المتأخرة²، وعلاوة على ذلك تلك الجملتان اللتان وردتا في سير السيرافي جنباً إلى جنب، وهما أن يونس كان له "قياس" خاص و"منهجية" خاصة في النحو انفرد بهما، وأن الكسائي والفراء كانا تلميذين عنده³. كما أن دفاع النحويين البصريين المتأخرين عن أنفسهم بتلك الشدة ضد الادعاء بأن هذا العلامة القديم،

¹ لقد وردت عناوين فصول كتاب الحدود في الفهرست في الصفحة 67، ونقلها عنه فلوجل في الصفحة 134. ولمراجعة مقتطفات من تفسيره للقرآن قارن الحواشي على المسائل 25، 65، 67، 71، 80، 103.

² لقد مثل ما يسمى بالرأي الكوفي في كافة المواقع التي ذكره فيها الأنباري (المسائل 52، 57، 94، 102)، وعدا عن ذلك في المسألة 65 أيضاً. وكذلك فإنه قد وقف خمس مرات إلى جانب الكوفيين في المرات السبع التي نُقل فيها عنه في المفصل.

³ السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 426، قال عن السيرافي، ضمن ترجمة يونس: (وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. سمع منه الكسائي والفراء).

الذي كانوا يعدونه واحدا منهم، قد كان له تأثير حاسم في خصوصهم¹،
يبين لنا مدى الحقيقة الكامنة في تلك الرواية. وبالطبع فقد كانت هناك
أمور مشتركة تجمع بين كثير من آراء الفراء وسيبويه. وإلى جانب
حقائق أخرى كثيرة فقد اعتُبر قالب علم الصرف، الذي وضع سيبويه
أسسه بكاملها تقريبا من خلال نماذجه الـ 308،
مشام النجار

[72]

مكتبة خاصة
كنتيجة حتمية لعلم النحو السائد في ذلك الحين. لكن الفراء لم يكثرث إلا
قليلًا جدا بالروايات المتعلقة بهذا العلم بشكل عام؛ فهو يترك انطبعا بأنه
كان نحويا متعصبا لمذهبه. وحيث أنه على سبيل المثال لم يستخدم
مصطلح "التشابه" على الإطلاق وخاصة في توضيح صيغة المستقبل،
وأنه لم يقبل الأسماء الممنوعة من الصرف، وأنه صرف المزيد من
اهتمامه نحو شواهد شعرية جديدة (الإنشاد) بدلا من دراسة النصوص
القديمة، وأنه تقبل تلك الشواهد الشعرية بنفس الصيغة التي رويت فيها
دون أي تعديل، فقد اختلفت منهجيته جوهريا، ولكن دون أن يدري، عن
سيبويه الذي نجد عنده أسس النظام البصري المتأخر المعروف لدينا.
وحيث أن الفراء كان منعزلا عن الممثلين الرسميين لعلم النحو، فكثيرا
ما استخدم مصطلحات منحرفة عن الدارجة، بل إنه اخترع مصطلحات
جديدة عندما لم يكتف بالقديمة، وقد رُوي لنا بعضها لاحقا باعتبارها

¹ السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 411، ضمن ترجمة الفراء: (وأخذ عن
يونس، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه وأهل البصرة يدفعون ذلك).

مصطلحات كوفية¹. وقد كان ذا نفوذ واسع في قصر الخلافة في بغداد ولدى سلالة الوزارة البرمكية.

من لبان الشرع الشريف

[73]

ولذلك وربما لأسباب أخرى أيضا نشأت منافسة شديدة بين علماء المدينتين. وكما أن كلتا المجموعتين قد ضنّت بإطلاع من لم يقف إلى جانبها على الأشعار والدواوين التي جمعتها، فإنها أيضا قد احتفظت بوجهات نظرها وتوضيحاتها النحوية لنفسها؛ وبالتالي لم تحدث مناقشات علمية بينهما إلا نادرا أو مصادفة فحسب. وكان العلماء التابعون لسببويه بشكل خاص ينظرون بعين الشك إلى المجاميع الموفورة التي تم تصنيفها في الكوفة، وربما من باب الحسد، وكانوا يفرحون عندما يتمكنون من إثبات وقوع تزويرات أو أخطاء فيها. وقد ازداد التوتر بينهما من خلال

¹ من المصطلحات الكوفية على سبيل المثال: "صفة" = "ظرف" عند البصريين (الإنصاف 27، 3. 82، 10)؛ "أداة" = "حرف" عند البصريين (أنظر I. J. 187، 19. - جوزف فايس" في مجلة جمعية المشرق الألمانية 64، 382)؛ الفعل "الواقع" = "متعد" عند البصريين (الإنصاف 348، 4)؛ قال السيوطي في الأشباه 89، 2؛ (الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين)؛ المرجع السابق 2، 30: المجري وغير المجري = "منصرف" عند البصريين؛ "العماد" = "فصل" عند البصريين؛ (الإنصاف 295، 21، 430 I. J.، 17 وما بعدها) - (I. J. 1181، 14): (والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين). حول "حشو" قارن كتاب "يان" عن السيرافي 2، 2، والملحق 3، 1- المفصل 54، 7: (يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين). قارن كتاب "يان" عن السيرافي 1، 2، الفصل 21، الحاشية 2، و I. J. 93، 18: (يسميه الكوفيون المضمّر المجهول). - لسان العرب 20، 341، 4 ومنها: (أهل الكوفة يسمون ذا وتا... حروف المثل وأهل البصرة يسمونها حروف الإشارة وأسماء المبهمة). I. J. 395، 14: (فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين).

موافقهما المتباينة إزاء الأحاديث النبوية والعقيدة. فبينما كان أهل الكوفة غالباً ما يفسرون القرآن على ظاهره، مال علماء البصرة، وكان من بينهم بعض القدرين والخوارج أيضاً¹، إلى تحميل النصوص المقدسة ما لا تطيق وإلى تطويعها بحيث تتأقلم مع قواعدهم النحوية. وفي حقيقة الأمر فقد اشتغل معظم علماء الكوفة في مجالات تختلف كلياً عن تلك التي كانت في البصرة؛ حيث كانت قيمتها الجوهرية تكمن في جمع الأشعار القديمة والتعبيرات العامية أو النادرة. فهم لم يعتنوا إلا قليلاً بالنحو في معناه الضيق كتنظيم وتعليل لظواهر علم الصرف وتركيب الجمل. وهكذا فإن غالبية علماء المدينتين كانوا يفتقرون أصلاً إلى المادة اللازمة لخوض جدل نحوي. كما أن الفراء، وهو الوحيد من بين الكوفيين الذي اهتم كثيراً بتلك المسائل، لم يقلده أحد. وكذلك فإننا لا نجد أي رواية تتحدث عن مجالات عمله الجوهرية؛ فخلال ذلك القرن بأكمله كان جميع تلاميذه مثل سلمة وهشام بن معاوية وخلف

[74]

الأحمر [أخطأ فايل هنا، فقد مات خلف الأحمر البصري سنة 180هـ، وهو راوية أهل البصرة في الشعر. فالمقصود هنا علي بن الحسن بن المبارك الأحمر الكوفي صاحب الكسائي وتلميذه المتوفي سنة 194هـ. أنظر معجم الأدباء، 4: 1670-1672، وبغية الوعاة، 2: 158-159،

¹ ينقل فلوجل (في الصفحة 68، 70 وما بعدها) ذلك بوضوح عن أبي عبيدة (ت حوالي 210) وأبي زيد (ت 215). وكذلك "دي بوير" في "تاريخ الفلسفة في الإسلام"، الصفحة 36: "كان هناك كثير من الشيعة والمعتزلة بين نحويي البصرة". قارن "كريم" في "رحلات تاريخية ثقافية"، الصفحة 33 وما بعدها.

ن. خ]، والمفضل الضبي وابن السكيت (ت 244هـ) وغيرهم يشتغلون بمجالات أخرى غير النحو بحد ذاته. صحيح أن بعض علماء البصرة قد اشتغلوا أيضا على انفراد في جمع الشواهد والنوادر¹، لكن البصريين عموما كانوا يقللون من أهمية اللغة العامية ولم يهتموا بالبحث عن شواهد جديدة في المناطق التي كانت متوفرة فيها، بل اكتفوا بما تم جمعه مسبقا. إلا أن ذلك مكنهم من إلقاء نظرة شاملة على ما هو متوفر لديهم وترتيبه وتنظيمه بمهارة أكبر. لقد بدأ سيبويه بذلك، وحيث أن تأثيره الشخصي على معاصريه لم يكن كبيرا بالفقر الذي كان على المتأخرين، فإنه قد أسس بالفعل بداية لمنهجية من خلال "كتابه". لقد برز بعض التلاميذ الذين ارتبطوا به ورسخوا نظامه وأكملوه، وبالطبع فقد وجد أيضا مخالفين عثروا على أخطاء وتناقضات في توضيحاته وسعوا إلى تصحيحها. فقد كان كل بيت شعر أو اقتباس عرضة للمناقشات العلمية، ومن خلال الإدلاء بحديث ما والرد عليه ازداد الوضوح؛ ونجم عن ذلك وجهات نظر موحدة، فازدادت المنهجية تحديدا. ومع ذلك لا يمكننا الادعاء بوجود مدرسة بعد؛ حيث ما زالت هناك فوارق كبيرة جدا، وأهم من ذلك كله كان مفهوم سيبويه بحد ذاته مثار جدل واسع، ولم يكن النظام قد ترسخ إلا قليلا. وفي الحقيقة كان الموضوع دوما يدور حول الجزئيات فحسب. وكان أشهر المتحدثين في هذا الجدل وبالتالي، وفي الوقت ذاته، المشجعين والمدرِّبين الحقيقيين على النظام الذي بدأه سيبويه هم الأخفش الأوسط (ت 215هـ) وأبو عمر الجرمي (ت 225هـ) وأبو عثمان المازني (ت 248هـ)؛ وعند المبرد (ت 285هـ) بلغ

¹ على سبيل المثال قطرب (ت 206) وأبو عبيدة (ت حوالي 210) والأصمعي (ت 216) وأبو زيد (ت 215) وتلميذه اللحياني.

ذروته ونهايته في آن واحد. فالمبرد نفسه الذي كتب "الرد على سيبويه" ألف أيضا "المدخل إلى سيبويه"

من لبان الشرع الشريف

[75]

وشرح شواهد الشعرية¹، وبالتالي فقد جعل منه نقطة الانطلاق في مختلف الحوارات الحادة في الأبحاث النحوية على الإطلاق. وبهذه الطريقة تمكن المبرد من وضع الجدل الذي تم خوضه حتى حينه حول المنهجية تحت وجهة نظر موحدة، وجمع كافة النحويين المشاركين فيه تحت اسم "البصريين" نسبة إلى محل إقامة غالبيتهم. وقد جمع ما ورد حول حياتهم وصنف كتابه "طبقات النحويين البصريين وأخبارهم"². وهكذا أصبح المبرد واضع الروايات البصرية، والتي سعى بالطبع للوصول بها إلى ما قبل سيبويه، حيث ربطها عبر الروايات الشفوية بالخليفة علي وقاضيه على البصرة أبي الأسود الدؤلي. لقد كان من بين معاصري المبرد طلق اللسان علامة آخر من أهل بغداد أيضا وهو ثعلب، لكنه كان عديم اللباقة ومتحيزا، كما كان تابعا معجبا بالفراء وموقرا له³، إلا أنه كمؤلف معاجم لم يتمكن من تعميق أفكاره الرئيسية وتوسيعها إلا قليلا. وقد كان التنافس بينه وبين المبرد هاما، حيث جرت بينهما عدة مناقشات علمية، ووصلتنا مسائل كانت موضع خلاف

¹ فلوجل، في الصفحة 93 وما بعدها: (1) كتاب الرد على سيبويه، (2) كتاب المدخل إلى سيبويه، (3) شرح شواهد كتاب سيبويه.

² فلوجل، في الصفحة 94: طبقات النحويين البصريين وأخبارهم.

³ لقد كان يعتبر الفراء أهم النحويين، وقد قال عنه: (لولا الفراء لما كانت عربية لأنه خلصها وضبطها)، وقال: (لولا الفراء لسقطت العربية). (فلوجل، في الصفحة 130).

بينهما¹. وعدا عن ذلك لم يكن هناك سوى عدد ضئيل من علماء الكوفة المهمين الذين اشتهروا في البداية من خلال وضع المجاميع. لقد كانوا يفنقرون

من لبان الشرع الشريف

[76]

إلى نقطة انطلاق مشتركة وإلى رباط موحد يجمع شملهم. وبخلاف البصريين فإنهم لم يطلقوا على أنفسهم مدرسة "الكوفيين" أبدا. ورغم ذلك، ومحاكاةً للروايات البصرية التي قام المبرد بجمعها، اكتشف ثعلب وزملاؤه في ذلك الوقت نحويا قديما كان مجهولا حتى حينه وهو الرؤاسي وعدّوه معلما للكسائي وللغراء. وقد تم اعتباره "الجد الأكبر" للكوفيين ونسبت إليه كافة الآراء الكوفية القديمة مجهولة المصدر².

وكانت السلطة ورغد العيش في بغداد قد جذبا إليها العلم منذ زمن مبكر. وفي نهاية القرن الثالث الهجري أصبحت مدينتي العلماء

¹ على سبيل المثال المسألتان 1 و 15 في كتاب الإنصاف. وذكر ابن الأنباري في "عمدة الأدباء" (أنظر طبعة ليدن) مساجلة جرت بين المبرد وثلعب وتم تعميمها إلى مسألة خلافية مدرسية. وقد ورد فيه ما يلي: (جميع ما جاء أوله مفتوحا من هذا النحو فإنهم أجمعوا على أنه يكتب بالألف لا غير. وإن كان مضموما أو مكسورا نحو الضحى والصبى اختلفوا، فذهب البصريون إلى أنه يكتب بالألف لكونه من ذوات الواو لأنها من الضحوة والصبوة، وذهب الكوفيون إلى أنه يكتب بالياء وإن كان من ذوات الواو لأنه بالضمّة والكسرة في أوله تنزل منزلة ما أوله واو أو ياء لا يكون لامه واوا). وقال بعد ذلك أن النقاش حول هذه المسألة نشأ عندما نسخ ثعلب مصحفا لأحد أبناء الطاهر فوجد المبرد أن كلمة "الضحى" كتبت بالياء.

² السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 33: (وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو وهو أستاذ الكسائي والغراء). وقيل هناك أيضا أن آراء "الكفر" التي وردت في كتاب سيبويه وفي نهاية مسائل الأخفش يمكن اعتبارها آراء الرؤاسي. قال السيوطي في المزهري، 2، 201، 23: (قال أبو حاتم كان بالكوفة نحويا يقال له أبو جعفر الرؤاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء وأهل الكوفة يعظمون من شأنه ويزعمون أن كثيرا من علومهم وقراءتهم مأخوذ عنه).

الكوفة والبصرة معزولتين تماما. وهكذا أصبح طلبة العلم في العاصمة يستمعون إلى محاضرات المبرد وثلعب المتنافسين في آن واحد. وبينما قدّم المبرد لهم نظاما نشأ خلال الصراع وما زال ينمو باطراد، فإن ثعلب المتحيز والمحافظ تحدث مطولا عن آراء الفراء النحوية القديمة دون أن يتجاوزها بشكل جوهري. ومن الواضح أن المبرد استطاع أن يكسب جميع طلبة العلم في ذلك الجيل إلى جانبه؛ حيث لم يستطع التصدي له سوى قليلين¹. أما الكوفيون، إذا جاز لي

مكتبة خاصة

[77]

تسميتهم بذلك استنادا إلى الروايات المتأخرة، فقد انتهى أمرهم عند ثعلب، وإذا كان الحديث عن المنهجية وحدها فقد انتهى أمرهم قبل ذلك عند الفراء. لقد كانوا مجرد حدث عابر على طريق تطور النحو العربي القومي، ومع كامل التقدير لإنجازاتهم في المجالات الأخرى فإنهم لم يؤسسوا مدرسة في النحو بحد ذاته. إن الامتزاج الذي تزعم الروايات وقوعه بين المدرستين المتخالفتين لم يكن في الحقيقة سوى امتزاج بين تلاميذ المبرد وتلاميذ ثعلب الذين تتلمذوا عليهما معا في آن واحد في بغداد؛ ولم يكن بالإمكان حدوث أي توليف بين نقيضين، لأن النظام البصري المتين إلى حد ما لم يواجه سوى مجموعة قرارات منفردة اتخذها نحوي واحد وهو الفراء، وربما الكسائي أيضا في أبعد الحدود. لقد كان النحو برمته بصريا في منهجيته، وكان مركبا من النظام السيبويهي المحسن والمعمق؛ ولم يكن للكوفيين فرصة للصمود أمامه.

¹ يُعتقد أن أبا بكر ابن الأنباري (ت 327) واصل الاشتغال بروايات ثعلب الكوفية حقا.

من لبان الشرع الشريف

ومنذ ذلك الحين لم يُرو لنا اسم أي نحوي كوفي على الإطلاق، بينما بدأ البصريون، الذين تماسكوا منذ عهد قريب بفضل شخصية المبرد، يشكلون عندئذ مدرسة في حقيقة الأمر، وواصلوا النمو باطراد حتى ترسّخ نظام القياس نهائياً. وعلى امتداد قرن ونصف تقريباً تردد ذكر أسماء نحويين بصريين صراحة، وكان ابن برهان (ت 456هـ) آخر بصري ذكره ابن الأنباري. وفي بداية الأمر أطلق لفظ "البغداديون" على أولئك النحويين المتحدين في بغداد الذين تتلمذوا على هذين المعلمين، كما أطلق على علماء اللغة ومؤرخي الأدب الذين أقاموا فيها قبل ذلك أمثال الجاحظ وابن قتيبة وأبو حنيفة الدينوري وغيرهم. وقد كانت تلك التسمية الخاصة صائبة إلى حد كبير لفترة من الزمن، لأنه ومن خلال التقارب والتعارف بين المجموعتين المدرسيتين، حدث توسع في رؤية أولئك النحويين الذين عاشوا في تلك الفترة؛ ومن خلال تعرفهم على آراء وشواهد جديدة، فإن تشدد البصريين أيضاً بدأ يخف قليلاً هنا وهناك

[78]

حيث أخذوا يعترفون بوجود أساليب تعبير أخرى نادرة. وهكذا فإن كثيراً من الأشعار التي أدرجها الفراء في الأدبيات النحوية تم الاعتراف بها لاحقاً كشواهد شعرية. بل إن بعض النحويين أمثال ابن كيسان (ت 320هـ) وابن الخياط (ت 320هـ) قد اعترفوا بصحة كثير من الروايات التي نقلها ثعلب¹، إلا أن كافة البغداديين كانوا أساساً بصريين

¹ السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 8: (قال الخطيب كان ابن كيسان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثلعب، وكان أبو بكر ابن مجاهد يقول أنه أنحى منهما. قال ياقوت لكنه إلى مذهب البصريين أميل. وكان ابن

في منهجيتهم. وهم لم يشكلوا مدرسة ذات ميول "خاصة" بها إلى حد يبرر تسميتها مدرسة مختلطة أو انتقائية، بل إنهم قد شكلوا في الواقع مجرد مرحلة من مراحل التطور "البصري"، وعلى أي حال فقد اكتسبوا أهمية خلالها لأن نظام القياس قد بدأ يبرز بحدة في زمنهم. وهكذا فقدت تلك التسمية الجامعة المميّزة بعد وقت قصير مشروعيّتها، وتم الاستغناء عنها كلياً في وقت لاحق. وإذا كان البغداديون في تلك المواقع القليلة التي يذكرهم فيها النحويون يتبنون آراء كوفية، فلا يجوز أن يلتبس الأمر علينا جراء ذلك، حيث أن آراءهم المميّزة كانت تنقل فقط عندما كانت تحيد عن الآراء التقليدية، أي البصرية¹.

لقد أدرك ثعلب، من خلال اطلاعه على آراء ومنهجية البصريين بدقة أكبر في دار الخلافة، الفرق بين مفاهيمهم ومفاهيمه، أي مفاهيم الفراء، حيث صنف كتاباً مميّزاً حول "اختلاف النحويين"².

[79]

ويُعتقد أنه حاول في ذلك الكتاب المفقود أن يحمي آراء ذلك النحوي القديم، الذي كان يُجلّه، من آراء سيبويه وآراء البصريين المنتسبين إليه. وبذلك فقد لفت الانتباه نحو الفراء الذي كان قليل الشهرة حتى ذلك الحين من جهة، وأثار احتجاجات البصريين الذين تعرضوا للهجوم من جهة

الأنباري يقول خلط المذهبين فلم يضبط منهما شيئاً). وقال السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 19: (وكان ابن الخياط يخلط نحو البصريين بالكوفيين).

¹ في الخزانة 2، 514، 27. 3، 105، 3. 4، 572، 19، وفي 1148 I.J، 23، وفي الأشباه للسيوطي 1، 268، 1 توجد على سبيل المثال ملاحظة بأن البغداديين كانوا يحملون نفس آراء الكوفيين. قارن أيضاً الخزانة 1، 560، 23: (وهذا رأي البغداديين ولا يراه البصريون).

² قارن الصفحة 58، الحاشية 1.

أخرى. لكنني لا أدري ما إذا كان ذلك الخلاف النحوي، الذي لم يُدرك إلا قليلا جدا حتى ذلك الحين، وحده كافيا لأن يوفر تلك الأهمية التي حظي بها جمع المسائل الخلافية في الفترة التالية. إن حسد البصريين للكوفيين الدخلاء على نجاحهم المتزايد في قصر الخليفة قد دفعهم خلال القرن الثالث الهجري إلى التحزب في حكمهم على الإنجازات العلمية التي حققها مخالفوهم¹. وقد أدى تطور مصطلح "التقدير" عند البصريين إلى توسيع الفجوة بين الطرفين في تفسير القرآن أيضا، وعندما تحدث ثعلب بازدرء عن المدرسة الظاهرية التي نشأت آنذاك وعن مؤسسها داود (ت 270هـ)²، فإن موقفه كان في الحقيقة أقرب إليها من موقف النحويين أتباع سيبويه. فالمسألة الخامسة عشرة من كتاب الإنصاف تظهر لنا بوضوح تام المدى الذي وصل إليه ثعلب المتعصب في إقحام وجهات نظر عقديّة في التوضيحات النحوية³.

¹ يبدو أن بعض القصائد والأبيات التي جمعها الكوفيون لم تكن حقيقية، بل كانت مغلوبة ومغرضة، ولذلك فقد تم استنكارها ورفضها جميعا كما فعل أبو الطيب (أنظر المزهر للسيوطي 2، 206، 10): (والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله). وحسب فهمه فإن الكوفيين قد جمعوا الروايات الشاذة والنوادر فقط ليتفاخروا بها في قصر الخليفة، (أنظر 2، 208، 8): (انتقل العلم إلى بغداد قريبا وغلب أهل الكوفة على بغداد وخدموا الملوك فقدموهم فأرغبوا الناس في الروايات الشاذة وتفاخروا بالنوادر). وكذلك فإن الملاحظة (أنظر الإنصاف 294، 19) القائلة بأن الكوفيين قد رشوا البدو الذين كانوا بمثابة قضاة في النقاش العلمي المشهور بين سيبويه والكسائي، قد كانت بالتأكيد إضافة بصرية مغرضة.

² قارن غولدزيهر في "الظاهريون" الصفحة 30، 226. - كان من أتباع هذه المدرسة بين النحويين نفطويه (ت 323)، وهو تلميذ المبرد وثعلب. أنظر السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 187: (فقيه على مذهب داود الظاهري).

³ الصفحة 58، 14 وما بعدها، وخاصة الصفحة 67، 5 وما بعدها. - بينما كان البصريون يوجهون القرآن حسب النحو، يبدو أن الكوفيين فعلوا العكس، لدرجة أنهم كانوا يستنتجون من عدم وجود صيغة معينة في القرآن أنها غير موجودة في

ومن خلال هذه الأسباب والهجمات الجديدة التي شنها ثعلب فقد تم إحياء ذكرى التنافس بين نحوي البصرة والكوفة القدماء من جديد في صفوف تلاميذ المبرد. وللدفاع عن أنفسهم فقد استأنفوا جمع آراء النحويين القدماء المختلفة، والذي كان مخالفه قد بدأ به سابقا، ووضعوا آراء سببويه المعللة والمعقدة من كافة الجوانب بواسطة نظامهم الذي تم تطويره إلى حد لا بأس به في مواجهة ادعاءات الفراء المنفردة والمنقطعة. ولكن محور صراعهم لم يكن ذلك النحوي المنفرد الذي توفي قبلهم بمائة عام، بل كان الأمر يتعلق بمنهجية ومفاهيم نحوية، ولذلك فقد اخترع البصريون "الكوفيين" كمخالفين لهم. وقد ظهرت هذه التسمية الجماعية في الجيل الذي جاء بعد المبرد، ولم تستخدم من قبل ما يسمى بالكوفيين أنفسهم، كما أشرت آنفا. فهم بخلاف البصريين لم يشكلوا مجموعة نحويين تربطهم طريقة منهجية محددة، بل كانوا مطابقين للفراء أساسا. وكان ثعلب يشير إليه خاصة، كما أن كتابيه الرئيسيين احتويا على أجوبة على غالبية المسائل النحوية. أما الكسائي فقد لعب إلى جانبه دورا أقل أهمية بكثير؛ فرغم أنه اعتُبر ممثلا للكوفيين في كثير من الأحيان، فلم يكن بالإمكان الاعتماد عليه لأن أعماله الرئيسية لم تختص بالنحو بحد ذاته على الإطلاق.

العربية على الاطلاق (188، 1 وما بعدها. 288، 13 وما بعدها). ونستطيع الافتراض بأن الكوفيين جراء ربطهم النحو بالعقيدة على هذا النحو أصبحوا عرضة للاستخفاف والسخرية من قبل البصريين ذوي الفكر الحر، وأود أن أعتبر تلك الصيغة التي تكررت ثلاث مرات ضمن الأدلة البصرية خلال نحض بعض الافتراضات الكوفية وهي: "هذا افتراض لا دليل على صحته، ولا يستطيع المرء فهمه إلا بناء على إلهام أو وحي" (61، 23، 121، 17، 170، 21)، أود أن أعتبرها من بقايا الميل نحو السخرية في الجدل البصري ضد الكوفيين المتمزمتين.

وهكذا نشأت "المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين" من خلال أعمال جمع الأدبيات التي قام بها العلماء البغداديون في النصف الأول من القرن الرابع. وأثناء هذا القتال الأدبي الوهمي الذي اضطر فيه البصريون لدحض حجج "الكوفيين" القداماء نشأ نظام القياس بتفاصيله ومراحله؛ فمن خلال دحض الموقف المخالف اتضح لديهم عندئذ موقفهم نفسه، وتكونت منهجيتهم الخاصة أمام افتقار مخالفيهم للمنهجية. لكنهم لم يواجهوا مخالفا حيا في الحقيقة، بل كان قتالهم موجها ضد أشباح. فلو أن الكوفيين كانوا موجودين حقا لوجب عليهم البروز عندئذ دفاعا عن منهجيتهم ومفاهيمهم النحوية. فابن فارس (ت 390هـ) صديق الكوفيين لم يفعل شيئا من هذا القبيل في مجموعته الجدلي؛ فنحن نعرف وجهات نظره على وجه التقريب¹. وهكذا بقي مؤلف ثعلب منفردا بنفسه. وهكذا تتضح أيضا الحقيقة التي كنت قد ذكرتها خلال تحليل كتاب "الإنصاف"، وهي أن الافتراضات الكوفية تطرح دائما مع تعليقاتها المبتورة القديمة فقط، في الوقت الذي يطرح فيه البصريون لكل قرار منفرد أدلة متعددة تتطلق من وجهات نظر متنوعة. وقد كتب ابن درستويه ردا قاسيا على مجموع ثعلب²، ونشر ابن النحاس وابن كيسان مؤلفاتهما المذكورة آنفا حول المسائل الخلافية من وجهة نظر بصرية. ويرجع الفضل لهذه المجاميع في حفظ المعلومات القديمة والقيمة التي كانت في مؤلفات

¹ قارن في الصفحة 58، الحاشية 4، وفي الصفحة 67، الحاشية 2. - أنظر غولزبهر في "مقالات حول تاريخ علم اللغة عند العرب"، 3؛ وأبو الحسن بن فارس (في محاضر جلسات أكاديمية فيينا، 73، 511 وما بعدها).

² فلوغل في الصفحة 106: (كتاب الرد على ثعلب في اختلاف النحويين).

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

الفراء بشكل خاص، فلولاها لفقدنا تلك المعلومات؛ ولقد رأينا حقا أن ابن الأنباري نفسه قد حافظ على مقتبسات حرفية منها. وكما طال أمد الصراع وازداد مبدئيةً، ازداد تبلور سيبويه بروزاً،

من لبّ الشرح الشريف

[82]

هشام النجار

حيث كانوا يعتقدون أنهم سيجدون عنده كافة المباحث. وكان يُنظر إلى آرائه على أنها هي الصحيحة فقط، وأن الحالات الشاذة المسموح بها هي التي ذكرها فقط. وكما كان الأمر مع النبي [صلى الله عليه وسلم]، فإنهم لم يأخذوا بأقواله فحسب بل اتخذوا موقفاً أيضاً تجاه ما سكت عنه. فما لم يرد عنه، اعتبر ممنوعاً. وهكذا تتضح ما تسمى بالمسائل المعيارية عند الأنباري والتي تعتمد على أشعار كان الفراء في أغلب الأحيان قد أدخلها في أدبيات النحو. وقد كان عدم استشهاد سيبويه ببيت شعر معين مبرراً كافياً عند المتأخرين لرفض ذلك البيت والصيغة التي ورد بها والحكم ببطلانه. لقد اكتسب "كتابه" منذ وقت مبكر أهمية كبيرة جعلته كالقانون لدرجة أن قلة قليلة فقط من علماء اللغة المتأخرين كان باستطاعتهم التصريح بأنهم يرغبون بوضع كتاب في النحو بعد سيبويه، وكان ينبغي عليهم أن يخلجوا من ذلك¹. وهكذا فإن وظيفة النحويين البصريين اقتصرَت في الحقيقة على شرح أقوال سيبويه. وقد اعتُبر كتابه بمثابة الوثائق الدينية التي تبقى قائمة حتى ولو تجاوزها التطور. وحيث أن المنهجية النحوية التي ارتبطت به قد تطورت من الناحية الرسمية المنطقية بعيداً جداً عنه، فإنهم لم يكتفوا بتوضيحات بسيطة، بل

¹ قال السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 203، ضمن ترجمته لأبي عثمان المازني: (من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي).

تعمقوا في تفسير أقواله. وفي هذا السياق فإن تفسير السيرافي (ت 368هـ) يعد معلما على طريق تطور النحو العربي القومي. وللأسف فإنه لم يطبع كاملا حتى الآن، ولكننا نلمس من خلال الأجزاء المتوفرة لدينا منه في كتاب "يان" وفي كتاب سيبويه الذي طبع في بولاق أن السيرافي في تفسيره لأقوال سيبويه قد تعمق في تحليل الفكر النحوي السائد في عصره وفي أدبيات المسائل الخلافية. ومن خلال مصطلحاته المنهجية التي اقتربت من الاكتمال نتعرف، وربما بأفضل ما يمكن، على ذلك التقدم الذي حققه

مكتبة خاصة

[83]

النحو في النصف الأخير من ذلك القرن. وسرعان ما أصبح العرب يعتبرون تفسيره تفسيرا لسيبويه بحد ذاته¹. وإذا كان المبرد هو ناقل الروايات البصرية، فإن الفضل يعود للسيرافي في إتمام ذلك العمل الذي بدأ به المبرد حتى النهاية وفي ضمان استمرارية النظام البصري الموحد. وقد امتاز بأنه عالج في مؤلفاته الرئيسة نفس المباحث التي تناولها المبرد². كما أن كتابه "تراجم النحويين البصريين" الذي لم يصلنا كان مصدرا للمصنفين المتأخرين أصحاب الكتب المشابهة، بل وللسيوطي أيضا. إنني أعتقد أن السيرافي قد سنَّ في هذا الكتاب ما أصبح لاحقا ممارسة عادية جدا، وهي نسب كثيرا من النحويين

¹ وصف السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 222، ذلك الكتاب بأنه (لم يُسبق إلى مثله).

² بالإضافة إلى التفسير فقد صنف (المدخل)، كما شرح شواهد سيبويه وصنف مجموعة التراجم (أخبار النحاة البصريين). أنظر السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 222، وفلوغل في الصفحة 108.

القدماء المحايدون إلى المدرسة البصرية، وذلك بهدف منحها مزيداً من التقدير من خلال ارتفاع عدد أتباعها. وحيث أنه لم يكن هناك كوفيون في عصره ليقدموا اعتراضاتهم على ذلك الادعاء القسري بانتساب أولئك النحويين القدماء إلى المدرسة المخالفة، فقد تم اعتبار كافة النحويين القدماء بصريين باستثناء تلاميذ الكسائي والفراء البارزين. وقد ذهب صاحب "الفهرست" إلى أبعد الحدود في تقسيمه المقولّب للمدارس الثلاث، حيث نسب كل نحوي سمع به قسرياً إلى إحدى هاتين المدرستين¹. وكان على فلوغل أن يبذل جهده في التوفيق بين الروايات المتضاربة التي نشأت عن هذه التقسيمات المصطنعة المختلفة. ويرجع الفضل إذن للسيرافي ومعاصريه الذين وصفوا أنفسهم بكل فخر وثقة بأنهم أتباع "رفاقنا البصريين" بمواجهة الفراء والكوفيين، في تكوين نظام القياس بصيغته المكتملة التي نعرفها الآن. وباستثناء ابن دريد (ت 321هـ) وابن النحاس (ت 338هـ) وابن درستويه

[84]

(ت 347هـ) الذي كان بارعاً في الجدل العنيف²، فإن الزجاج (ت 311هـ) قد ساهم أيضاً في ذلك من خلال تفسيره للقرآن الذي دحض فيه آراء الفراء³. أما بالنسبة لتطوير القالب القياسي العقلاني فيبدو أن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) وأبا علي الفارسي (ت 377هـ)

¹ الفهرست، الصفحة 39 وما بعدها. (عاش ابن النديم أيضاً في أواسط القرن الرابع الهجري).

² فلوغل في الصفحة 105 وما بعدها.

³ راجع الأدلة في الحواشي على المسائل 27، 47، 65، 71.

وتلميذه علي بن عيسى الربعي وابن جني (ت 392هـ)¹ قد أنجزوا غالبية. وقد ذُكر في غاية الوضوح أن القوة الرئيسة عند الفارسي² والربعي³ كانت تكمن في نظام القياس، وأن الرماني⁴ قد تعمق فيه إلى حد أنه لم يكتف بتطبيق قواعد الرشد والحكمة على اللغة، بل إنه، رغم تعرضه للنقد، طبق المنطق ذاته على النحو. وهكذا أصبح صراع القياسيين البصريين ضد الكوفيين الشاذين المبتدعين أكثر مبدئية. كما أنهم لم يكتروا كثيرا بمعرفة مصادر الآراء الفردية والمواقف الشخصية للنحويين القدماء، بل لقد ذهبوا في تعظيم سيبويه إلى درجة أنهم اعتبروا كل ما كان معاديا لسيبويه كوفيا. حتى أنهم وصفوا آراء أصدقائه من العلماء المعاصرين له، بل وآراء أساتذته أنفسهم، إذا

[85]

كانت مناقضة لآرائه أحيانا، بأنها كوفية ببساطة⁵. ويكاد المرء لا يتصور مرور أي فترة من الزمن لم يكن فيها سيبويه عند البصريين هو

¹ حول أهمية ابن جني ومكانته عند البصريين قارن أطروحة "ريشر" عنه (برلين، 1910) وكتابه "المغتصب" طبعة "بروبستر"، لايبستغ، عام 1904.

² السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 217: (أخطئ في مائة مسألة لغوية ولا أخطئ في واحدة قياسية).

³ السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 344: (الدقيقي الفهم والقياس).

⁴ السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 344: (قال أبو حيان التوحيدي... وكان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال الفارسي: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء. قلت: النحو ما يقوله الفارسي. ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يُعهد فيها شيء من ذلك).

⁵ قارن المسألة 94 التي وقف يونس وحده فيها، والمسألتين 102 و 116 اللتين وقف الخليل وحده فيهما إلى جانب الكوفيين.

أعظم النحاة على الإطلاق، ولذلك تم وضع أولئك القدماء الذين ساهموا، وربما بالقسط الأكبر في تطوير المنهجية البصرية من خلال مخالفتهم لسيبويه، في صف الكوفيين¹. وقد تكون آراؤهم في بعض النقاط، وخاصة آراء الأخفش الذي كان صديقا للكسائي، قد اتخذت من آراء الكوفيين غطاءً لها بالفعل. ولكننا نستطيع أن نثبت بالنسبة لكثير من المسائل أن تلك الافتراضات والأدلة المنسوبة إلى الكوفيين لم تصدر عن الفراء وجماعته، بل صدرت عن الأخفش والمبرد². ولا يمكننا الاعتماد على ابن الأنباري في هذا المجال، حيث كان يحرص فقط على إبراز الخلافات المبدئية بشكل حاد. وإذا كان قد ذكر اسمي هذين النحويين في بعض الأحيان، فإنه من جهة أخرى غالبا ما كان يذكر آراءهما باعتبارها آراء كوفية فحسب دون ذكر اسميهما.

¹ يتحدث السيوطي في بغية الوعاة، الصفحة 44، في ترجمته للسراج بخلاف البصريين عن "مسائل الأخفش والكوفيين". وكذلك فإنه يضع (الاقتراح، صفحة 37) المبرد والكوفيين على قدم المساواة في صراعهم ضد سيبويه: (أما كتاب سيبويه فقدح الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس، وأيضا فالمبرد كان من أجل البصريين وهو أفرد كتابا في القدح فيه). - بل إن فلوغل يقول في الصفحة 123: "إن مؤرخي الأدب المحليين يضعون، وبالإجماع، الكسائي ومعه المبرد بشكل ملفت للنظر على رأس المدرسة الكوفية".

² تعد المسألة رقم 67 حالة مميزة في هذا السياق، حيث ورد حولها في الخزانة (2، 431، 23) بوضوح: (وقد نسب ابن الأنباري في مسائل الخلاف مذهب الأخفش إلى الكوفيين)؛ وفي المسألة 109 مثل الأخفش وحده قرار الكوفيين، بينما ظهر الفراء برأي خاص! ولذلك يحق لنا الاشتباه في أي مسألة يظهر فيها الأخفش أو المبرد كمناصرين للكوفيين، وخاصة عندما لا ترد فيها أسماء كوفيين. وبهذا المعنى فإن المسائل 6، 18، 26، 37، 43، 54، 55، 60، 64، وملحق المسألة 2، والتي أشرت إليها في الحواشي، لا تعالج مسائل الخلاف بين المدرستين بالتأكيد، بل تعالج الجدل الحاد بين الأخفش والمبرد من جهة وسيبويه من جهة أخرى.

ولذلك لا يجوز لنا اعتبار المسائل الخلافية المائة وإحدى وعشرين أصلية وقديمة، أي أنها كانت بالفعل تمثل آراء اختلف فيها سيبويه مع غيره وخاصة الفراء، إلا بعد إجراء فحص دقيق لما ورد في المصادر الموازية [لكتاب الإنصاف]¹. ويضاف إلى ذلك أن المتأخرين تناولوا أيضا في مجاميعهم الجدل الحاد الذي دار بين المبرد وثعلب. ومما يزيد من شكنا في صحة الأدلة الكوفية في بعض المسائل الخلافية التي أوردها الأنباري أن نحويين بصريين متأخرين أمثال ابن كيسان وابن الخياط قد تبنا آراء كوفية في بعض الحالات. وحيث أنه لم يكن هناك نحويون كوفيون ليقوموا بتعضيد وتعليل آراء الفراء والكسائي، فمن المحتمل أن يكون هذا البصري أو ذاك قد سعى في بعض المسائل إلى تعليل وتثبيت الافتراضات الكوفية مستعينا بمعداته القياسية البصرية. بل إنني أستطيع الافتراض بأن مثل هذه المهمة كانت بالفعل مغرية جدا بالنسبة لعلامة ديالكتيكي موهوب في ذلك العصر. ويبدو لي أن بعض الأدلة المنطقية جدا والعقلانية الرسمية جدا، وبالتالي غير كوفية على الإطلاق، والتي اعتبرها ابن الأنباري كوفية، لا يمكن تفسيرها إلا على هذا النحو. إلا أن هذه الأدلة البصرية المتأخرة التي تدعم افتراضات كوفية قد نضجت في تربة كوفية صرفة. وللتعرف عليها هناك إشارة واضحة نجدها في أساليب التعبير ومنهجية الأدلة البصرية النموذجية

¹ إن المسائل الوحيدة التي لا بأس بأن نعتبرها مسائل خلافية حقيقية بين البصريين والكوفيين هي تلك التي يمكننا التحقق فيها من أن الفراء يمثل الرأي الكوفي بكل وضوح، (أنظر الصفحة 62، الحاشية 1).

المستخدمة فيها¹. ويمكننا التعرف عليها من الناحية الشكلية عندما ترد إلى جانب دليل كوفي قديم كدليل ثانٍ أو أكثر، أو عندما تُستهل بنفس العبارات التمهيدية غالباً².

[87]

هشام النجار

إن تلك المسائل التي ذُكرت فيها أسماء بصريين متأخرين، ومن بينهم ابن كيسان بشكل خاص كمناصر للكوفيين، يجب أن تكون موضع شبهة قبل أي شيء آخر في هذا السياق. فإذا تبقى لدينا جزء كبير من الموضوعات القديمة بعد ذلك، بحيث نستطيع أن نكون صورة عن التفكير النحوي لدى الكوفيين، أي لدى الفراء والكسائي، فيجب علينا

¹ قارن على سبيل المثال المسائل 17، 19 (77، 1 وما بعدها)، 22 (82، 1 وما بعدها)، 24، 33 (117، 6، 11)، 49 (156 و 20 وما بعدها)، 50 (158، 14)، 70 (209، 9)، 113 (330، 16).

² وتتعلق بهذا السياق بشكل خاص الفقرات التي تبدأ بـ (ومنهم من تمسك) والتي تعرض إلى جانب الأدلة الرئيسية حجج أخرى دون ذكر المصدر، وغالباً ما تكون من المتأخرين. ونجدها ضمن الأدلة الكوفية في المسائل 2 (8، 1)، 14 (48، 2)، 49 (13، 17، 19)، 15 (58، 1، 8)، 28 (102، 12، 16، 21)، 37 (127، 9، 12)، 53 (161، 12، 162، 1، 3)، 69 (202، 19)، 72 (215، 5، 9)، 79 (238، 19)، 92 (268، 10)، 115 (334، 10)، 116 (338، 19). أما الملاحظات الجدلية التي تبدأ بـ (قالوا، ولا يجوز) ضد افتراضات وحجج المخالفين فإنها تصدر دائماً عن المتأخرين. ونجد تلك الأدوار في الأدلة الكوفية في المسائل 3 (13، 21)، 5 (22، 18)، 14 (48، 4)، 15 (58، 4)، 41 (136، 14)، 45 (143، 13، 17)، 72 (217، 9)، 74 (226، 13)، 78 (236، 4)، 79 (239، 5)، 91 (266، 6)، 94 (272، 2)، 97 (285، 18، 286، 12)، 112 (326، 9)، 113 (330، 13)، ملحق المسألة 1 (348، 13)، 2 (352، 6). وبالنسبة لأجزاء الأدلة الكوفية التي تطرح حججاً قياسية إضافة إلى الشواهد الواردة في الروايات (أنظر الصفحة 33، الحاشية 2)، والتي تُتم تلك الحالات التي يقتبس الكوفيون فيها عن سيبويه (13، 15، 73، 23، 85، 12)، فبالإمكان اعتبارها أجزاء صدرت عن المتأخرين أيضاً.

بالفعل أن نعزو الكثير من الروايات المنسوبة للكوفيين إلى الإعجاب الحماسي بالبصريين الذي كان سائداً في القرن الرابع. ومن المؤكد أن ثمة حماسة حقيقية نحو وضع المجاميع كانت منتشرة آنذاك، وأن عددا كبيرا من العلماء بذلوا جهدا في البحث عن المسائل الخلافية أكثر مما ينبغي، فكثيرا ما نجد في أدبيات علم اللغة برمتها مباحث غير هامة حقا، ومع ذلك تم تناولها كموضوعات مدرسية جدلية. لقد كان أي رأي للفراء مغايراً ولو من بعيد للبصريين، وأي قراءة أخرى للقرآن، وأي اختلاف في قواعد الإملاء عرضة لأن يُنظر إليها كمسائل خلافية¹. ومن العيب أن نسعى للبحث عنها في الأدبيات وجمعها مرة أخرى في الوقت الحاضر؛ حيث أن أكثرها تميّزاً نجده في المباحث المائة وإحدى وعشرين التي عالجهما الأنباري، حيث ذكر أنه لم يعرض كافة المسائل بل أشهرها فحسب².

[88]

وعلى أي حال فقد فاته بعض الخلافات الهامة حسبما أشار السيوطي³؛ لكن ما تم رصده منها في مصنفات النحويين المهمين لم يكن كبيراً بالجملة¹.

¹ أشير هنا فقط إلى القراءة المختلفة للمصطلح النحوي "يدغم"، فهو عند الكوفيين أدغمٌ وعند البصريين ادغمٌ، وإلى اللهجات والقراءات المختلفة عند الأئمة (السورة 8، 12؛ قارن المفصل 167، 6)، والاختلاف في طريقة كتابة "ضحى" المذكورة آنفاً (صفحة 75، الحاشية 4).

² الإنصاف 1، 8 (الخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية).
³ السيوطي في الأشباه 2، 153، 3: (وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدرکها عليه ابن إياس في مؤلف، منها الإعراب أصل في الاسماء فرع

ونحن لا نستطيع أن نتتبع في ثنايا هذا الخلاف الأدبي في القرن الرابع تفاصيل المراحل التي تطور خلالها القلب القياسي العقلاني عند البصريين ودقت معانيه بعد مروره بالصيغة غير المحددة التي نواجهها حتى لدى المبرد نفسه، ولا كيف اتخذ ذلك القلب شكله النهائي المعروف لدينا في نهاية المطاف في القرن الخامس وبداية السادس، لأن مؤلفات نحوي ذلك العصر إما تكون قد فقدت أو أنها غير متوفرة للقراء لعدم طباعتها حتى الآن. وإلى جانب الأدبيات النحوية القديمة قليلة البروز لدينا في الوقت ذاته أدبيات أخرى أحدثت وهي مدرسية بحتة وتبرز النظام البصري في صيغته المتحجرة كليا وكأنه عقيدة. ويمثل مصنف ابن الأنباري ذروة هذا التطور؛ فهو المصنف الوحيد الذي وصلنا حول أدبيات المسائل النحوية الخلاقية. وقد رأينا في الجزء الأول من هذا المدخل أنه مناسب جدا كمصدر لعرض كل من الموقفين المتخالفين نظرا لدقته العقديّة.

في الأفعال عند البصريين، وقال الكوفيون أصل فيهما، ومنها لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة وجوزها الكوفيون).

¹ يسرد الأنباري نفسه أحيانا في هذا النص مسائل خلافية لا نجدها مرة أخرى ضمن المسائل الـ 121 التي تمت معالجتها باستفاضة (37، 10، 43، 6، 143، 15 وما بعدها، و 146، 18 وما بعدها، 256، 16 وما بعدها، 285، 19 وما بعدها). وفي الأسرار أيضا 24، 18-25، تحدث عن مسائل خلافية لا نجدها في كتاب الإنصاف. وقد عثرتُ عند السيرافي على ست مسائل لم أجدّها عند الأنباري (أنظر "يان"، الفصل 98، الحاشية 34- و "سيبويه" Ed. Sib. Rand، 1، 219، 362، 2، 93، 134، 245). وحتى في المفصل عثرنا على أربع أخرى (37، 13، 139، 20 وما بعدها، 154، 5، 166/0). وأذكر فيما يلي فقط مسألة واحدة ذكرها السيوطي (الأشياء 3، 9، 14 وما بعدها) لأنها وصفت بأنها من أغرب الافتراضات الكوفية: (قال أبو حيان من غريب مذاهب الكوفيين في (أن) أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط... أردت أن إن تزورني أزورك... وأزرك).

ومع ذلك فإننا نأسف كثيرا على فقدان المصنفات الأقدم في هذا الفن، والتي كانت بالتأكيد أقل حدة في مبدئيتها منه. فمحاسن العرض الذي يطرحه الأنباري تعد عيوباً في الوقت ذاته. ففي سبيل الإبراز القوي للخلافات المدرسية المبدئية شوّه الأنباري التطور التاريخي مراراً، ولم يهتم إلا قليلاً بنشوء كل رأي على حدة. وقد ذكرنا بالتفصيل كيف اعتبر قرارات الأخفش والمبرد كوفية وألحق أدلة بصرية متأخرة بالكوفيين دون تردد. وكذلك فقد اعتبر البصريين ومنهجيتهم وحدة ثابتة جامدة لم تخضع للتطور، واعتبر سيبويه زعيمهم القديم. وأكثر ما يلفت النظر في هذا المجال تلك المسائل التي وصف الأنباري آراء ذلك النحوي فيها بأنها بصرية ببساطة، رغم أن غالبية البصريين أنفسهم لا يحملون تلك الآراء¹. بل إنه قد غيّر أحياناً المباحث المروية التي عالجتها تلك المسائل الخلافية وعمّم الجزئيات. فهو إذن لم يكتف بالتنتقيح الرسمي لأدلة كلا الفريقين، بل إنه ضبط وقوّلب في استهلالات مسائله تلك الادعاءات التي نعتقد من خلال نظرة عابرة أنها كانت تشتمل على تعابير قديمة، وذلك بهدف إبراز الخلاف بحدّة. فبعض المسائل الخلافية جاءت، حسب الصيغة التي يعرضها لنا، أنبارية التركيب². وقد أدرك ذلك صاحب "الخرانة" حيث لام الأنباري كثيراً بسبب عدم دقته في رواية الآراء النحوية، كما شهد بأن نحويين آخرين عزّوا آراء إلى بصريين وكوفيين دون مبالاة، والتي من المحتمل أن يكونوا قد تبناها،

¹ ينطبق ذلك خاصة على المسائل 53، 54، 59، 65، 74، 98، 102 (قارن الحواشي الخاصة بها).

² على سبيل المثال المسائلتين 17 و 24 (قارن الحواشي الخاصة بهما).

لكن أولئك النحويين لم يدققوا ما إذا كانوا يحملونها حقاً¹. وكذلك، ومن خلال

من لبان الشرع الشريف

[90]

بعض صيغ النقاش غير المألوفة في المصنفات النحوية، فقد تم أحياناً طمس نقاط الانطلاق في المسائل الخلافية وصيغها الأصلية إلى حد ما. وغالبا ما يستطيع المرء، بقليل من الجهد، أن يعيد استخراج أصولها الحقيقية مرة أخرى بالرجوع إلى مواقع الشواهد أو بمساعدة المصادر الموازية. وقد أثرت صيغ النقاش تلك، والمألوفة فقط في مصنفات الفقه، على مسيرة النحو العربي القومي في المراحل التالية. إن تطور النحو إلى علم معياري قد تم تسريعه من خلال تلك المساواة الظاهرية أيضاً بين النحو والفقه. ولعل الأنباري كان يعني ما يقول عندما اتخذ (الإنصاف في مسائل الخلاف) عنواناً لكتابه؛ فربما لم يتعمد أن يكون متحزباً، لكنه لم يتمكن على الإطلاق أن يكون غير حزبي². بل إنه قد يكون من خلال دقته المبدئية أقرب البصريين إلى الكمال في النحو العربي القومي على الإطلاق. وقد تمثل إنصافه ليس في أنه علل صحة أحكام البصريين أياً كانت فحسب، بل إنه علل الأخطاء الكوفية أيضاً

¹ على سبيل المثال الخزانة 3، 16، 19 وما بعدها: (وإنما حكاها عن البصريين لأنه تخريج مواقف لقواعدهم).

² لقد كان في الحقيقة متحزباً على الدوام دون أن يدرك ذلك، حتى أنه كان يقول "نحن" و "أنتم" عن البصريين والكوفيين؛ وكان مدركاً لجزمه غير المنصف في قبول كافة الشواهد الشعرية البصرية تقريباً مقابل نقده اللاذع للشواهد الكوفية. قارن على سبيل المثال أبيات الشعر البصرية التي لم يُحدد مصادرها (34، 23 و 89، 12)، فقد لامه صاحب الخزانة على ذلك (4، 359، 24)، حيث أنه لم يعترف إلا بصحة طرق القراءة التي تبنتها المدرسة البصرية فقط.

على الطريقة البصرية. ولا يشكل اعتراف الأنباري بأن الكوفيين كانوا على حق في سبع مسائل سوى خروج ظاهري على القاعدة كما يتبين من خلال تفحص بسيط¹. إن كتابه لم يلق لاحقا إقبالا ونسخا كبيرين فحسب²،

هشام النجار

[91]

بل إن طريقته في طرح المسائل التي صاغها بنفسه أو تناولها بأسلوب جديد على الأقل قد وجدت من يحاكيها أيضا. كما أن أبا البقاء العكبري

¹ يتعلق الأمر بالمسائل 10، 18، 26، 70، 97، 101، 106. فباستثناء المسألتين المرتبطتين ببعضهما البعض وهما 10 و 97 اللتين لم يطور موقفه فيهما بنفسه ولكن بواسطة ابن النحاس، لا توجد أي مسألة منها على الإطلاق تمثل خلافا بين سيبويه والفراء، وبالتالي لم تكن في الحقيقة مسائل خلافية بين الكوفيين والبصريين. وتوضح الحواشي على المسائل المنفردة المذكورة أعلاه قرار الأنباري الملفت للنظر في كل مرة. أما الرأي الكوفي في المسألة 18 فلم يكن رأي الكوفيين على الإطلاق، بل كان رأي المبرد؛ وكان القرار "الكوفي" فيها مُشكلا كما كان قرار البصريين أيضا. وأما في المسألة 26 فقد كانت معلومات الأنباري مغلوبة حيث قلبت الحقائق رأسا على عقب؛ فالقرار الذي نسبته إلى الكوفيين هو في الحقيقة قرار سيبويه. وهكذا يتضح لنا موقف الأنباري. وبالنسبة للمسألتين 70 و 101 فقد وقف إلى جانب الكوفيين فيهما عددٌ من قدماء البصريين أنفسهم أمثال السيرافي وابن السراج، ولم يكن قرار الأنباري جادا في المسألة 106 من كتاب الإنصاف، حيث أنه لم يتطرق في كتاب الأسرار لذكر الكوفيين على الإطلاق بينما أقر بصحة موقفهم هنا.

² لقد ذكر عبد القادر (الخرزانه 1، 9، 4) كتاب الإنصاف خلال استعراضه للأدبيات ونقل عنه في الخزانة حوالي 70 مرة؛ كما نقل عنه السيوطي 8 مرات في الاقتراح والأشباه. وقد أشرت عند المسائل ذات العلاقة في الحاشية الأولى إلى تلك النقول المستفيضة جدا في بعض الأحيان. وعدا عن ذلك قارن على سبيل المثال الخزانة 2، 254، 5 وما بعدها، حيث ذكر ابن خلف والجعبري والسمان كمستخدمين لذلك النص.

(ت 616هـ)¹ وابن عياض (ت 681هـ)² قد صنفا بعده مؤلفات مميزة حول المساجلات بين البصريين والكوفيين.

إن تطور النحو العربي القومي مرتبط إلى حد ما بجمع المسائل الخلافية ونشأتها وتعليلها. لقد أردت أن أوضح من خلال الأقوال الموجزة التي وردت في مقدمتي هذه كيف أن المعالم التي كانت ظاهرة للعيان، وفي الوقت ذاته كانت غامضة ومائعة، قد تحولت في القرنين الرابع والخامس الهجريين إلى خطوط أخذت تزداد دقة وبروزا بالتدرج إلى أن تجسدت فيها الملامح المميزة لنظام القياس العقلاني في نهاية المطاف. وبالتالي فقد خضع النحو العربي القومي أيضا للتطور، ولكن ليس بالمعنى الدارج عندنا. حيث أن المواد اللازمة للعمل لم يتم إثراؤها بشكل جوهري، وكذلك لم تستخدم منهجيات جديدة أو مفاهيم حيوية في توضيح الظواهر اللغوية، بل اقتصر الأمر على منهجية واحدة فقط عملوا على ترسيخها إلى حد لا تُروى له غلة. وعليه فإن تقدم النحو العربي القومي يكمن في الجانب العقلاني الرسمي تماما. لقد حاولت سابقا أن أوضح من خلال تطور الاسلام ذاته كيف أن انتصار النظام البصري كان حتميا على امتداد الطريق.

¹ إن كتاب "التعليق في الخلاف" مطابق حقا لكتاب التبيين. أنظر السيوطي في بغية الوعاة 281، 11؛ والخزانة 2، 232 رقم 3124. وقد اقتبس كثيرون من هذا المصنف، على سبيل المثال الخزانة 4، 127، 6؛ والسيوطي في الاقتراح 44، 5؛ وفي الأشباه 1، 276، 10؛ 2، 147، 11.

² "الإسعاف في مسائل الخلاف". أنظر السيوطي في بغية الوعاة 233، 3؛ والخزانة 1، 284 رقم 676. ويوجد اقتباس من هذا المصنف في كتاب الأشباه للسيوطي 2، 152، 4.

إن عدم قدرتهم على تقديم أكثر مما قدموا يرجع إلى عدم كفاية المصادر التي كانت متاحة لديهم وإلى قصورهم عن فهم خصائص اللغة الحية والناشئة، وإلى عدم معرفتهم باللغات السامية الأخرى والمذاهب اللغوية المقارنة المبنية عليها، وإلى حقيقة لا يستهان بها وهي أن العرب بخلاف اليونانيين قد اتجهوا، وبدون استيعاب المصطلحات الفلسفية، نحو توضيح مظاهر اللغة عن طريق التجربة والملاحظة فقط. ومعلوم عندنا مدى الإفراط والمبالغة في التدقيق التي أدى إليها النظام النحوي العربي البصري لاحقاً. وقد كان من النتائج الخطرة لدراسة النحو العربي القومي أن القواعد التي دوّنها المتأخرون والتي نرى فيها النظام أمامنا وكأنه كتلة ميتة لا حراك فيها قد وصلت إلى أوروبا أولاً، ولذلك تم اعتبارها وكأنها جوهر مفاهيم اللغة عند العرب. لكنها لم تكن في الحقيقة سوى نهاية التطور التي تمت صياغتها بأسلوب مبدئي متحجر كلياً. وقد لعبت هذه الكتب المختصرة المتأخرة دوراً منفراً وأسأمت إلى سمعة النحو العربي القومي حتى يومنا هذا. ولكن عندما يزداد المرء تعمقاً يتبين له أن كافة الأمور قد نشأت من خلال الصراع عندهم أيضاً. ونحن لا يعنينا فيما يتعلق بمفاهيمهم التي تختلف عن غيرهم حول العلم واللغة أن نتقبل منهجية النحو العربي أو الحكم على صحة نظرياتهم أو بطلانها، فكل ما نريده هو أن نتتبع تطور الفكر النحوي عند العرب وأن نكتسب فهماً موضوعياً لمنهجيتهم العلمية. وقد يكون النحو القومي هو أقل العلوم الإسلامية تأثراً بالعوامل الخارجية وأكثرها نقاء على الإطلاق، ولذلك فإن المنهجية وطريقة العمل التطبيقية المتبعة فيه تعد من أهم

مصادر فهمنا للتركيبية الروحية للاسلام. وعدا عن ذلك فإن الاطلاع على التصميم العقلاني الرسمي للنحو العربي وعلى نظام القياس التناظري يعني توسيع معرفتنا بالفكر النحوي عند الشعوب وبالتالي بتاريخ الفكر الانساني على الاطلاق.

هشام النجار

6. ابن الأنباري وكتابه الإنصاف مكتبة خاصة

لم يصلنا سوى القليل عن سيرة ابن الأنباري¹. فهو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد أبو البركات كمال الدين الأنباري، المولود في ربيع الثاني عام 513 في الأنبار الواقعة على نهر الفرات. وقد رحل إلى بغداد القريبة من الأنبار في سن مبكرة حيث تلقى الفقه أولاً على إمام الشافعية أبي منصور سعيد الرزاز (ت 539هـ) في المدرسة النظامية. ثم سمع فيها أيضاً دروساً عامة في اللغة والأدب على علي أبي منصور الجواليقي (ت 539هـ)، وسمع النحو خاصة على أبي السعادات هبة الله ابن الشجري (ت 542هـ) الذي اعتبره الأنباري

¹ المصادر الرئيسية حول حياته هي: وفيات الأعيان لابن خلكان، طبعة فوستينفيلد اللاتينية، غوتينغ، عام 1837؛ 4، 67، رقم 377. - وفيات الأعيان لابن خلكان، الطبعة الفرنسية، باريس عام 1843، ص 390. - قاموس التراجم لابن خلكان، ترجمة دي سلين، باريس عام 1843، 95، 2. - فوات الوفيات للكتبي، طبعة بولاق عام 1283هـ، 1، 355، - بغية الوعاة للسيوطي، ص 301. - طبقات فقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة، مخطوط فيتشتاين، ص 47. - وقد ذكر ابن الأثير أن وفاة ابن الأنباري كانت في نهاية عام 577هـ. قارن بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، 1، 281، موسوعة الاسلام، 6، ص 365.

معلمه الحقيقي¹. وبعد إنهاء دراسته عين مدرسا في المدرسة نفسها التي تلقى علومه فيها. وكانت محاضراته جيدة وبالتالي مكتظة، وذكر ابن خلكان أسماء

هشام النجار

[94]

عدد من طلبته المهمين الذين كان يعرفهم شخصيا². ثم إن هذا النقي الزاهد في الملبس والمعيشة قد اعتزل الحياة العامة والدنيا كلها وتفرغ للدراسة والعبادة في سكنة داره³. وقد توفي في شعبان عام 577هـ في بغداد ودفن في قبر الشيخ أبي إسحق الشيرازي.

كان الأنباري مؤلفا كفوًا غزير الإنتاج؛ حتى ذكر المتأخرون أن عدد كتبه وصل إلى 130 وأن أغلبها كان في النحو إلى جانب موضوعات فقهية وعقدية وروخانية مختلفة⁴. لكن عناوين كتبه لم تصلنا كلها، كما أن بعضها كان رسائل موجزة. وبما أن جدول مصنفاته الذي ذكره "كوشوت"، في الصفحة 272 وما بعدها، غير مكتمل لأنه نقله بدون تدقيق عن فهرس حاجي خليفة (7، 1126، رقم 4732)، فسأسرد فيما يلي القائمة التي ذكرها السيوطي في "بغية الوعاة" ضمن سيرة الأنباري. وبالنسبة لمخطوط "شبرنغر" رقم 314 (أنظر مجموعة

¹ قارن على سبيل المثال "تزهة الألباء"، ص 488، حيث ذكر الأنباري سند شيوخه حتى النبي محمد [صلى الله عليه وسلم] مرورا بالشجري وسيبويه.

² ذكر ياقوت في 4، 202 (عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي) كأحد تلاميذه.

³ وقد صنف في تلك الفترة المتأخرة المؤلفات التي تحمل الأرقام 63-69 ضمن جدول مصنفاته التي سنذكرها لاحقا.

⁴ قال ابن قاضي شهبه: (قال الموفق عبد اللطيف له مائة وثلاثون مصنفا، أكثرها نحو وبعضها في الفقه والأصول والتصوف والزهد).

آفاردت، رقم 10062) في برلين الذي يحتوي على مقتطفات من أعماله، فقد استعنت به في المقارنة بعد إدخال تحسينات قليلة عليه، حيث تمكنت بفضلها (الصفحات 77-179) من العثور على جزء ناقص من كتاب السيوطي المطبوع؛ فقد حصلت على العناوين 4-7 المحصورة بين []، من هذا المخطوط. وبناء على ذلك فقد ألّف ابن الأنباري المصنفات التسعة والستين التالية، وسأحدد في الحاشية مراجع كل منها إن وجدت لدينا أو إذا ذكرها حاجي خليفة أو

[95]

إذا ذكرها الأنباري نفسه:

- 1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين¹،
- 2) الإعراب في جمل الإعراب²، 3) ميزان العربية³، [4] الفصول في معرفة الأصول في النحو المشابهة لأصول الفقه⁴، 5) المعترف في الفرق بين الوصف والخبر⁵، 6) أسرار العربية⁶، 7) الحض على تعليم العربية⁷، 8) حواشي الإيضاح⁸، 9) مسألة دخول الشرط على الشرط،

¹ حاجي خليفة، 1، 462، رقم 1367.

² حاجي خليفة، 1، 368، رقم 985. والمخطوطات العربية في مكتبة باريس رقم 1013، ص 100ب-109أ. والمخطوطات العربية في مكتبة الإسكوريال رقم 772، ص 111ب-119أ.

³ حاجي خليفة، 6، 285، رقم 13496.

⁴ حاجي خليفة، 4، 441، رقم 9100.

⁵ حاجي خليفة، 5، 620، رقم 12344.

⁶ حاجي خليفة، 1، 281، رقم 654. أنظر ما كتبه كاوتش حول مخطوط الأسرار في مجلة جمعية المشرق الألمانية 28، 331 وما بعدها.

⁷ حاجي خليفة، 3، 74، رقم 4537.

⁸ ذكره حاجي خليفة بعنوان (الإيضاح في النحو). 1، 513، رقم 1564.

- (10) نزهة الألباء في طبقات الأدباء¹، (11) تصرفات لو، (12) حلية العربية، (13) الاضداد، (14) النوادر، (15) تاريخ الأنبار²، (16) هداية الذاهب في معرفة المذاهب³، (17) بداية الهداية⁴، (18) الداعي إلى الإسلام في علم الكلام⁵، (19) النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح⁶، (20) اللباب، (21) المختصر⁷، (22) منشور العقود في تجريد الحدود، (23) التتقيح في مسلك الترجيح⁸، (24) الجمل في علم الجدل⁹، (25) الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظائر، (26) نجدة السؤال في عمدة السؤال،

[96]

- (27) عقود الإعراب، (28) منشور الفوائد¹⁰، (29) مفتاح المذاكرة، (30) كتاب كلا وكتلتا¹¹، (31) كتاب كيف، (32) كتاب الألف واللام¹²، (33)

¹ حاجي خليفة، 6، 322، رقم 13669، والإحالة على 4، 132، رقم 7880. طبع في القاهرة عام 1294هـ.

² حاجي خليفة، 2، 115، رقم 2163.

³ حاجي خليفة، 6، 476، رقم 14350.

⁴ حاجي خليفة، 2، 24، رقم 1697.

⁵ حاجي خليفة، 3، 183، رقم 4831.

⁶ حاجي خليفة، 6، 394، رقم 14045.

⁷ من المستبعد أن يكون العنوان بهذا الحجم. وكان حاجي خليفة قد أطلق على كثير من المؤلفات كلمة "مختصر".

⁸ حاجي خليفة، 2، 452، رقم 3685.

⁹ حاجي خليفة، 2، 628، رقم 4199.

¹⁰ حاجي خليفة، 6، 181، رقم 13141.

¹¹ ذكره الأنباري في الإنصاف، 186، 16.

¹² ذكره الأنباري في الأسرار، 136، 17؛ و 159، 1.

- كتاب في معقود لمع الأدلة¹، (34) شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل،
 (35) الوجيز في التصريف²، (36) البيان في جمع أفعل أخف الأوزان،
 (37) المرتجل في إبطال تعريف الجمل³، (38) حلاء الأوهام وجلاء
 الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى "أحل لكم ليلة الصيام"، (39)
 غريب إعراب القرآن⁴، (40) رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية،
 (41) مقترح السائل في ويل أمه، (42) الزهرة في اللغة، (43) الإسماء في
 الأسماء⁵، (44) كتاب حيص بيص، (45) حلية العقود في الفرق بين
 المقصور والممدود⁶، (46) ديوان اللغة، (47) زينة الفضلاء في الفرق
 بين الضاد والطاء⁷، (48) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث⁸، (49)
 فعلت وأفعلت، (50) الألفاظ الجارية على لسان الجارية، (51) قبسة
 الأديب في أسماء الذيب، (52) الفائق في أسماء المائق⁹، (53) البلغة في
 أساليب اللغة، (54) قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب، (55)

¹ من غير الواضح ما إذا كان ذلك يشير إلى عنوان واحد أم إلى عنوانين. وقد ورد
 بهذه الصيغة في مخطوط شبرنغر. أما في "بغية الوعاة" فهو: (كتاب في معقود لمع
 الأدلة)، ويبدو أنه مطابق لكتاب الأنباري المعروف (لمع الأدلة في أصول النحو).
 وبهذا العنوان ذكره حاجي خليفة في 5، 335، رقم 11186. وأما العنوان الذي
 ذكره في 3: 619، رقم 7256 وهو (سمع الأدلة في النحو) فأعتقد أنه تحريف
 للعنوان المذكور أعلاه وليس كتابا آخر.

² حاجي خليفة، 6، 426، رقم 14185.

³ ذكره الأنباري في الأسرار 119، 11.

⁴ وهو مطابق للعنوان الذي ذكره حاجي خليفة 1، 356، رقم 926 وهو (البيان في
 إعراب القرآن).

⁵ ذكره الأنباري في الأسرار 21، 16.

⁶ حاجي خليفة 3، 111، رقم 4629؛ 5، 157، رقم 10519.

⁷ حاجي خليفة 3، 571، رقم 6983.

⁸ حاجي خليفة 5، 149، رقم 10475.

⁹ ذكره الأنباري في نزهة الألباء 38، 3.

تفسير غريب المقامات الحريرية¹، (56) شرح ديوان المتنبي، (57) شرح الحماسة،

من لبان الشرع الشريف

[97]

(58) شرح السبعة الطوال²، (59) شرح مقصورة ابن دريد، (60) المقبوض في العروض، (61) شرحه الموجز في القوافي³، (62) اللمعة في صنعة الشعر⁴، (63) الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة⁵، (64) نكت المجالس في الوعظ، (65) أصول الفصول في التصوف⁶، (66) التفريد في كلمة التوحيد، (67) نقد الوقت، (68) بغية الوارد، (69) نسمة العبير في التعبير.

وينبغي تقديم هذا الكشف الذي أورده السيوطي على كشف حاجي خليفة باعتباره أكمل منه. فقد سقط من كشف الأخير ما لا يقل عن 42 عنوانا ذكرها السيوطي⁷، بل إنها تشمل خمسة مصنفات⁸ لا ريب في حقيقة وجودها لأن الأنباري ذكرها في بعض كتبه الأخرى. وفي المقابل فقد سقط من قائمة السيوطي، عدا عن الأرقام 8 و 33 و 39 التي أعتقد أنها وردت عند حاجي خليفة تحت عناوين مختلفة قليلا، مصنفان اثنان

¹ حاجي خليفة 6، 62، رقم 12719.

² قارن الأسرار 119، 11؛ والرقم 37 في هذه القائمة.

³ حاجي خليفة 6، 251، رقم 13395.

⁴ حاجي خليفة 5، 337، رقم 11196.

⁵ حاجي خليفة 2، 656، رقم 4346.

⁶ مخطوط شبرنغر 314، وهو خطأ بالتأكيد، والصحيح (في التصريف).

⁷ وهي الأرقام 9، 11-14، 20-22، 25-27، 29-32، 34، 36-38، 40-44،

46، 49-54، 56-60، 64-69.

⁸ الأرقام 30، 32، 37، 43، 52.

وهما (الأنوار في العربية)¹ و(عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء)² الذي توجد نسخة مخطوطة منه في لايدن. وأخيراً فقد سقط من كلا الكشفيين المصنف الذي ذكره الأنباري نفسه (أنظر الإنصاف 107، 23) والذي يدور حول العلاقة المتبادلة بين المصدر وصيغة الفعل؛ ومن المحتمل أن يكون مخفياً تحت أحد العناوين الواردة أعلاه. وبناء على ما تقدم فقد بلغ عدد عناوين كتب الأنباري التي وصلتنا 72 على الأقل، إلا أن ما تبقى منها لدينا

مكتبة خاصة

[98]

ستة فقط³. ولم يعد بالإمكان تحديد الترتيب الذي تم فيه تصنيف هذه المؤلفات، إلا أنه من المؤكد أن كتاب الإنصاف، وهو أشهر مؤلفاته، قد صنّفه في وقت مبكر نسبياً، وقبل مؤلفاته الكبرى على أي حال. فقد

¹ حاجي خليفة 1، 485، رقم 1431.

² حاجي خليفة 4، 256، رقم 8301.

³ لقد التبس الأمر على ريشر في صفحة العنوان فأضاف إلى كتب ابن الأنباري (كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر للإمام اللغوي الشهير عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري) المطبوع في القسطنطينية عام 1303هـ (أنظر مجلة جمعية المشرق الألمانية 65، 156). وسبق لكيركنوف أن صحح هذا الخطأ (المصدر السابق، ص 392). وقد أخطأ بروكلمان في "موسوعة الإسلام"، ص 365، عندما نسب لابن الأنباري كتابي "الزاهر" و"الوقف"، حيث أن مؤلفهما عاش قبل صاحبنا بقرنين ونصف، وهو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ)، (أنظر فلوغل، ص 169، رقم 3 و 15). وينبغي الحذر من الخلط بين هذين النحويين الشهيرين اللذين يحملان نفس الاسم، ومن المحتمل على أي حال أن يكون مؤرخو الأدب العرب أنفسهم قد وقعوا في ذلك الخطأ أيضاً. فمن الملفت للنظر أن السيوطي قد نسب لصاحبنا ابن الأنباري المصنفين 13 و 58 علماً بأن الأنباري القديم قد صنّف كتابين يحملان نفس العنوانين (أنظر فلوغل رقم 2 و 17).

ذكره في مقدمتي كتابيه اللمع والجدل، بل إنه اقتبس منه ثماني مرات بإسهاب في كتاب الأسرار¹.

وقد ذكر الأنباري في مقدمات كافة مؤلفاته التي وصلتنا أنه طرح أسلوبا جديدا لم يسبقه إليه أحد، وأنه نظر إلى الظواهر المعروفة من وجهة لم تُعهد من قبل، وأنه عرضها بصيغة لم تكن مألوفا حتى ذلك الحين². وكانت قدرته الأساسية تكمن في الترتيب والمفهوم الشكلي. وقد استمد مهارته التربوية الشهيرة من هذه القدرة أيضا. ومن خلال تلاميذه

[99]

وكتبه طارت شهرته خارج بغداد، بل وخارج المشرق، فنال التقدير وتم تدريس علومه. ويروى لنا أن ابن يعيش لما بلغ الرابعة والعشرين من عمره عزم على شد الرحال إلى بغداد للقاء هذا العالم الكبير؛ لكنه لم يتمكن من ذلك حيث بلغه خبر وفاته وهو بالموصل³. ولا نستطيع الجزم

¹ وقد وصفه في المواقع الثلاثة الأولى 20، 14، 30، 11، 31، 18 بـ (مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، وفي المواقع التالية 44، 18، 50، 19، 71، 19، 21، 135، 18 بـ (المسائل الخلافية) فقط. وتتناقض هذه الحقيقة، وهي أنه صنف "الأسرار" بعد "الإنصاف"، مع الاقتباس الملفت للنظر والوحيد، بل والخطأ أيضا، في كتاب الإنصاف 198، 7 عن الأسرار. أنظر رأيي بهذا الخصوص في الصفحة 105، الحاشية 1.

² أنظر "الإنصاف" 1، 9: (ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف). - أنظر "لمع الأدلة"، مخطوط لايدن: (أول من صنف في هذه الصناعة).

³ قال السيوطي في "بغية الوعاة"، ص 419 في ترجمته لابن يعيش: (ورحل إلى بغداد ليديرك أبا البركات الأنباري فبلغه خبر وفاته بالموصل).

بأن ابن يعيش نزيل حلب قد تأثر بابن الأنباري أو نقل عنه بعد دراسة مصنفاته. فإذا كان كتابه "حواشي المفصل" يحتوي على فقرات شبيهة بكتاب الإنصاف، فإنه يحتوي أيضا على فقرات أخرى مختلفة ومخالفة له جدا. كما أن روايته للأشعار بنصوص تختلف عن نصوص الأنباري، وإهماله بعض المسائل الخلفية التي تناولها الأنباري، واستخدامه لمصطلحات مختلفة، كل هذا يشكك بشدة في تبعية ابن يعيش للأنباري. ويضاف إلى ذلك الاختلاف الكبير بينهما في التوجهات العلمية والشخصية. ومن المؤكد أن ابن يعيش كان نحويا أبرع من الأنباري، حيث كان الأخير سطحي النظرة وقليل الاطلاع في علم النحو ذاته، بينما غاص ابن يعيش في أعماق النحو، إلا أنه لم يتمكن من الإحاطة بكافة الموضوعات، بخلاف الأنباري الذي زج في رأسه كميات محددة من مختلف الموضوعات حسب الصيغ التي ارتأها وبرع في طرحها بشكل شمولي. وقد أشاد السيوطي بقدرته تلك، حتى أنه كرر ذكره إلى جانب ابن جني في غالبية صفحات كتابه "الاقتراح" كعلامة في نظريات النحو.

وتوجد ثلاث نسخ مخطوطة من كتاب "الإنصاف في مسائل

الاخلاف" الذي

[100]

أصدرته¹. ولأهمية هذا الكتاب فقد استخدمه المستعربون في وقت مبكر. فعدا عن "توربيكه" الذي انتقلت ملكية نسخته إلى جمعية المشرق

¹ صدرت النسخة الأولى في لايدن، فانرنر 564. قارن فهرس المخطوطات العربية، ط2، ج1، ص 96، رقم 169. وهي منسوخة عام 617هـ في حلب. وقد

الألمانية¹، فقد اقتبس من كتابي عدة أشخاص من بينهم "نولديكه" و"كاوتش" و"غولزبهر" و"فيشر"². وكنت قد نشرت أنا و"غيرغاس"

من لبان الشرع الشريف

جاء في خاتمتها: (نجز الكتاب بحمد الله وعونه والصلاة على محمد نبيه وعبداه. وافق الفراغ منه يوم الجمعة في العشر الأول من رجب الفرد سنة سبع عشرة وستمئة على يدي كاتبه بمحروسة حلب العبد الفقير إلى رحمة ربه [فراغ] غفر الله ذنبه وستر عيبه). وحيث أن مخطوط جدل الإعراب الموجود في باريس أصله من حلب أيضا؛ فمن المحتمل أن تكون هذه المخطوطات قد صدرت عن معشر تلاميذ ابن يعيش الذي عاش في تلك الفترة في حلب. ويبلغ طول وعرض نسخة لايدن 16 x 24.5 سم، وعدد صفحاته 265، وعدد السطور 26. أما المخطوط الثاني فهو في مكتبة الإسكوريال رقم 119. أنظر فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الإسكوريال الصادر في مدريد عام 1760. وقد نسخ عام 609هـ في بلدة حمص ويبلغ عدد أوراقه 116، وعدد سطور 26. أما المخطوط الثالث فهو في القسطنطينية في مكتبة جامع بيته رقم 1060، أنظر "فهرس كتبخانه جامع بيته محفوظ بولونان" الصادر في القسطنطينية عام 1300هـ، ص 56. وقد كتب إلي فخامة السيد الدكتور خليل بيه ما يلي: (نسخ المخطوط عام 620هـ، حيث جاء في آخره: وكان الفراغ من نسخه في اليوم الثاني من ربيع الآخر سنة عشرين وستمئة. وفي الصفحتين الأوليين فهرسا بالمحتويات، وتتلو ست صفحات بخط مختلف. وعلى هامش صفحة العنوان عبارة تدل على أن تلك الصفحات كانت ساقطة من المخطوط الأصل، وأن أحمد ناصر الدين القادري قد نسخ عوضا عنها عام 945هـ، وعلى تلك الصفحة أيضا ختم السلطان أحمد الثالث عام 1137هـ). ويبلغ طول المخطوط وعرضه 15 x 22 سم، وعدد أوراقه 289. وقد بلغني أنه توجد نسخ أخرى من كتاب الإنصاف في القسطنطينية أيضا.

¹ أتوجه بالشكر الجزيل هنا إلى تلك الجمعية التي قدمت لي هذا المخطوط، رغم أنه لم يفدني بشيء.

² أنظر ملاحظة نولديكه في تعليقه على "الكامل" ص 1، 250، 14 و 2، 98 حيث نقل عن كتاب "الإنصاف" ص 169، 8؛ وكذلك في مقالاته عن علم اللغات السامية وفي أبحاثه حول النحو في اللغات السامية، أنظر الحاشية في ص 169، 1، 4 من كتاب الإنصاف. - أما كاوتش (أنظر مجلة جمعية المشرق الألمانية 28، 341-

43) فقد اقتبس نصوصا من "الإنصاف" مع ترجمات ألمانية لها. - ونقل عن كتابنا أيضا غولزبهر في مقالاته حول تاريخ علم اللغة عند العرب (أنظر تقارير جلسات أكاديمية فيينا 72، 624). - وكذلك فعل فيشر في مجلة جمعية المشرق الألمانية

50، 221، قارن "الإنصاف" 206، 4.

و"كوشوت" و"بول" 16 مسألة من بين المسائل المائة وإحدى وعشرين مع ترجمات لبعضها¹.

مكتبة غدار الأرواح
وحياتها
من لبنان الشيخ الشريف

[101]

لقد اعتمدت كافة النسخ التي تم طبعها حتى الآن على المخطوط الوحيد المتوفر في مكتبة جامعة لايدن؛ وينطبق ذلك على طبعتي أنا أيضاً. لقد حاولت دون جدوى الحصول على النسختين الأخریین الموجودتين في مكتبة الإسكوريال وفي جامع "يينه" في القسطنطينية للاستفادة منهما. وبسبب ارتفاع تكاليف الطباعة بحد ذاتها فقد اضطررت للاستغناء عن التصوير الفوتوغرافي الكامل لكلا المخطوطین، بل وحتى عن مقابلة النصوص، [المقابلة هي إجراء مقارنة لكامل النص بين نسختين مخطوطتين لكتاب واحد، مع تحديد الفوارق - المترجم]. لكن ترددي تجاه إمكانية إصدار طبعة تعتمد على نسخة لايدن وحدها قد تلاشى بعد أن اطلعت على بضع صفحات مصورة عن مخطوط الإسكوريال، حيث

¹ أنظر كتاب "غيرغاس" و"روزن" الصادر في بيلترزبورغ عام 1876، ص 435 وما بعدها، وفيه نص المسائل 5، 9، 18، 34. ونشر كوشوت مقالا بعنوان (خمس مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين) في تقارير جلسات أكاديمية فيينا عام 1877، المجلد 88، الصفحة 271 وما بعدها، حول المسائل 2، 3، 4، 69، 110. ونشر فرانتز بول مقالة عام 1878 حول النحو العربي تناول فيها المسائل 18، 105، 106، 116. ونشرت أنا (معالجة الهمزة والألف) في مجلة الشؤون السورية، المجلد 19، ص 1 وما بعدها، وتناولت فيه المسائلتين 105، 108. إن الأعمال الثلاثة الأخيرة عبارة عن أطروحات اشتملت إضافة إلى النص ترجمة له بالألمانية أو الدنماركية. - وقبل كوشوت نشر غيرغاس في طبعته الثالثة من نظام النحو العربي، في بيلترزبورغ عام 1873، المبادئ الواردة فيه بإسهاب. وقد دون كل منهما 116 من المسائل الخلافية خطأ بدلا من 118، ولكن دون أن يعرف أي منهما ما فعل الآخر.

تبين أن نص المخطوطين متطابق حتى في أدق التفاصيل وفي التصحيحات التي كثيرا ما نجدها في المخطوطات العربية. وعلاوة على ذلك فقد حالفني الحظ بالالتقاء بالأب الأعسطيني السيد "بيدرو بلانكو" والسيد "أ. فان أوفوسن" بالقسطنطينية حيث أجابا بغاية اللطف والمثابرة على أسئلتى، حتى أنني تجاوزت الشك في بعض النقاط، رغم افتقادي حقا للنسخة الأصلية والتي ما زلت افتقدها حتى الآن. وبالنسبة لكافة المواقع التي أثارته تحفظاتي أو تشككت في صحتها، وخاصة الشواهد الشعرية، فقد أرسلتها إلى من يصححها في مكتبة الإسكوريال، وهكذا تمكنت من إدخال تعديلات طفيفة؛ إلا أنني لم أتمكن من إلحاق إضافات كثيرة بالنص أثناء الطبع.

[102]

وبعد الفراغ من الطبع توفرت لدي مقابلات دقيقة مع مخطوط القسطنطينية. ولذا فقد اعتمدت الطبعة التي أصدرتها على مخطوط لايدن فحسب، إلا أنني أشرت في حواشي كثير من المواقع إلى وجود انحرافات عن النسختين الأخرين حسب الإخباريات التي زودني بها رجال عدول. وبما أنني لا أستطيع في هذا المجال أن أنجز عملا كاملا فقد اقتصر على عرض أهم الأوجه المختلفة المعروفة لدي وأهملت كافة النقاط عديمة الأهمية. لقد كنت أرجو حقا أن أبين كافة الانحرافات والجمل الناقصة من مخطوط لايدن عند طباعة النص، لكنني كنت أجدها، وحسب قناعتى في كل مرة، عديمة الأهمية موضوعيا وهامشية جدا بالنسبة لموضوع المسائل الخلافية الذي يتناوله الكتاب بحيث أن إهمالها لن يقدم أو يؤخر، هذا إذا ثبتت صحة نقلها عنه أصلا. وفي

نهاية المطاف تبين بعد إجراء مقابلة أخرى بين استهلال المسائل في مخطوط لايدن وفي مخطوط القسطنطينية، ثم في المخطوط الإسباني، أنه قد سقط من نسخة لايدن مسألة كاملة بعد كل من المسائل التي تحمل الأرقام 16 و 33 و 54. ولذلك ألحقت هذه المسائل في الصفحة 348 وما بعدها، بناء على نسخة تفضل السيد أوفوسن بإعدادها. ولذلك فقد تغير بالطبع ترتيب أرقام المسائل الذي أعدته بناء على نسخة لايدن؛ وعليه فقد أخذت ما ورد في المخطوطين الآخرين بعين الاعتبار عند إعداد كشف المسائل. وكذلك فقد أورد صاحب "الخرانة" هذه المسائل على الترتيب الذي جاء في هذين المخطوطين، كما يتبين في الاقتباس الذي أورده في كتابنا¹. ورغم أنني تمكنت من إلقاء نظرات متفرقة

[103]

على المخطوطين الآخرين عن بعد فحسب، فقد تأكد لدي أن المخطوطات الثلاثة تم نسخها عن مخطوط واحد، وهو إما أنه كان الأصل نفسه أو أنه نُسخ عن الأصل بطريقة آلية ودون انتقاد. فالمخطوطات الثلاثة تحتوي على مميزات ملفتة للنظر في نفس المواقع

¹ جاء في "الخرانة" (2، 385) بالإشارة إلى ما ورد في "الإنصاف" (22، 222): (وأورده ابن الأنباري أيضا في مسائل الخلاف في موضعين بالوجهين. ذكره في المسألة الخامسة والسبعين في مسألة فعل الأمر هل هو معرب أو مبني، على أن الاكتفاء بالضمة ضرورة. وأورده في المسألة الثانية عشرة بعد المائة في المقصور والممدود على قصر الأطباء لضرورة الشعر). والمقصود بذلك الموضعين في الإنصاف (22، 222؛ 15، 319)، ويفترض أنهما يقعان في المسألتين 72، 109 حسب ترقيم نسخة لايدن، بينما تحملان الرقمين 75، 112 حسب الترقيم الصحيح في "الخرانة" وذلك بعد إضافة المسائل الثلاث الموجودة في مخطوطي الإسكوريال والقسطنطينية والتي ألحقتها بالكتاب. ويلاحظ أن الجزء الثالث من ذلك النص قد سقط من "الإنصاف" 1، 169.

من النص وعلى نفس الأخطاء عديمة المعنى، مما يؤكد صحة ادعائي¹.
ومن ناحية أخرى فإن مخطوطي الإسكوريال وجامع بينه والنسخة التي
استخدمها صاحب "الخرزانة" تشكل مجموعة منفردة مقابل مخطوط
لايدن، حيث أنها تحتوي على نفس الإضافات في بعض المواقع والتي
نفقدها في مخطوط لايدن². ومن المستحيل أن تكون قد سقطت من تلك
المواقع في مخطوط لايدن من باب المصادفة أو الإهمال، لأن الأدلة
ومواقع التنفيذ ذات العلاقة المرتبطة ببعضها البعض مفقودة غالبا. ومن
غير الممكن أن نقرر أيهم أخذ عن الأصل بتلك البساطة. لكنني أود أن
أشير بادئ ذي بدء إلى أن المخطوطات التي تحتوي على نصوص أكثر
قد كتبت لاحقا وأنها أقل أصالة من مخطوط لايدن، خاصة وأنها قد
قوبلت بشكل جيد حسبما يستدل من التعديلات المدونة في الحواشي.
ومما يشير إلى أصالتها أن العبارات الصغيرة القليلة المفقودة من نص
المسائل المنفردة في مخطوط لايدن إما أنها لا صلة لها بالمسائل ذاتها
على الإطلاق، أو أنها لا تتناول مواضيع جوهرية، فهي مجرد أمثلة
إضافية أو توضيحات مسهبة،

[104]

فهي أشبه ما تكون بالتعليقات. وعلاوة على ذلك فإن حقيقة قيام الأنباري
عند وقوع تكرار في موضوع واحد بالإحالة إلى مواقع ذات علاقة سبق

¹ أنظر على سبيل المثال النص والحواشي في: 85، 20، 90، 21، 106، 8،
212، 3 (1)، 222، 4، 251، 3، 260، 2، 264، 5، 273، 14، 288، 8،
324، 19.

² أنظر خاصة: 93، 10، 98، 3، 127، 19، 132، 19، 180، 11، 181، 3،
187، 4.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

ذكرها أو إلى مواقع سيتم فيها التطرق إلى الموضوع لاحقاً، وعدم وجود إحالة عند التعبيرين النادرين في كل من 52، 12 و 81، 4 واللذين يتناولان موضوع المسألة الثانية الواردة في الملحق، تزيد في ترجيح ادعائي، حيث أن هذه المسألة غير موجودة في مخطوط لايدن. وضمن مجموعة المخطوطات الثانية التي يبدو أنها تستند إلى نسخة منقحة بعض الشيء، فقد يكون المخطوط الإسباني أحدثها؛ وبينما تجمع بين مخطوطي لايدن والقسطنطينية أمور مشتركة قليلة، ولكن مطابقة، فإن مخطوط الإسكوريال يحتوي على سلسلة من التنقيحات والإضافات التوضيحية والتعديلات الإنشائية الأخرى. ومن الثابت على أي حال أن ناسخ مخطوط لايدن رغم جهله وعدم دقته، وخاصة في صف الحروف وتنقيطها وفي نسخ الآيات، فقد كان أميناً في نسخ محتوى المخطوط الذي أتيح له بالتأكيد، بينما كان ناسخ مخطوط الإسكوريال أكثر علماً حقاً، لكنه كان أكثر إهمالاً أيضاً. وبالإضافة إلى هذه المخطوطات، فكثيراً ما استعنت في تشكيل النص بالاقتراسات المأخوذة عن كتاب الإنصاف والمتكررة في كتب اللغة المتوفرة لدينا. فقد نقل عبد القادر وحده في أكثر من 70 موقع في "الخرانة" عن كتاب الإنصاف نصوصاً طويلة حقاً وبشكل حرفي مع تحديد المصدر، وعثرت أيضاً على أكثر من ثمانية اقتباسات مستفيضة في كتابي "الاقتراح" و"الأشباه" للسيوطي. وقد أشرت في الحاشية الأولى من كل مسألة

[105]

إلى المواقع التي توجد فيها تلك الاقتباسات. إن هذه الاقتباسات والمواقع في كتاب "الأسرار" التي أحال فيها المؤلف على كتابه "الإنصاف" في

غاية الوضوح، قد عززت من قناعاتي بأن مخطوط لايدن يشكل نسخة موثوقة جديرة بأن أعتمد عليها في إصدار نسختي من الكتاب. ومن المحتمل أيضا أن يكون الأنباري نفسه قد أعد نسخة ثانية منقحة من كتابه حول المسائل الخلافية¹. وفيما يتعلق بتسلسل المسائل الواردة في كتاب "الإنصاف" فإنه لا يوجد ضمن المصادر التي ذكرناها أي قائمة موجزة حول محتويات الكتاب يمكن التوفيق بينها وبين القائمة التي أوردها السيوطي في "الأشباه والنظائر" (صفحة 147، 2 وما بعدها). فبعد أن ذكر السيوطي كلا من الأنباري والعكبري في بداية فصل خاص كمؤلفين لمصنفات تتعلق بالبصريين والكوفيين، أورد القائمة التالية بموضوعات كتاب الإنصاف.

(حسب ما ذكره الكمال أبو البركات ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وأبو البقاء العكبري في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

- 1) الاسم مشتق من السمو عند البصريين، وقال الكوفيون من الوسم. 2) الأسماء الستة معربة من مكان واحد، وقال الكوفيون من مكانين. 3) الفعل مشتق من المصدر، وقالوا المصدر مشتق من الفعل. 4) الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب، وقالوا إنها إعراب. 5) الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون، وقالوا يجوز. 6) فعل الأمر مبني، وقالوا معرب. 7) المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ، وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ.

¹ ومما يدفع إلى الاعتقاد بذلك أنه قد ورد ذكر كتاب "الأسرار" في كتاب "الإنصاف" (7، 198)، أي أنه قد سبق صدور نسخة الإنصاف التي بين أيدينا. قارن الصفحة 98، الحاشية 2.

(8) الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وقالوا يرفعه. (9) الخبر إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا، وقالوا يتضمن. (10) إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز ضميره [ص 148]، وقالوا لا يجب. (11) يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وقالوا لا يجوز. (12) الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء،

هشام النجار

[106]

مكتبة خاصة

وقالوا بها أو بفعل محذوف، قولان لهم. (13) إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده، وقالوا يعمل. (14) العامل في المفعول الفعل وحده، وقالوا الفعل والفاعل معا أو الفاعل فقط أو المعنى، أقوال لهم. (15) المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر، وقالوا بالظاهر. (16) الأولى في باب التنازع إعمال الثاني، وقالوا الأول. (17) لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح، وقالوا يقام. (18) نعم وبئس فعلان ماضيان، وقالوا اسمان. (19) أفعل في التعجب فعل ماض، وقالوا اسم. (20) لا يبني فعل التعجب من الألوان، وقالوا يبني من السواد والبياض فقط. (21) المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان، وقالوا حالان. (22) لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها، وقالوا يجوز. (23) يجوز تقديم خبر ليس عليها، وقالوا لا يجوز. (24) خبر ما الحجازية ينتصب بها، وقالوا بحذف خبر الجر. (25) لا يجوز "طعامك ما زيد آكلا"، وقالوا يجوز. (26) يجوز "ما طعامك أكل زيد"، وقالوا لا يجوز. (27) خبر إن وأخواتها مرفوع بها، وقالوا لا تعمل في الخبر. (28) إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب، وقالوا يجوز الرفع. (29) إذا

خفت إن جاز أن تعمل النصب، وقالوا لا تعمل. (30) لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن، وقالوا يجوز. (31) اللام الأولى في لعل زائدة، وقالوا أصلية. (32) لا النافية للجنس إذا دخلت على المقرد بنفي معها، وقالوا معرب. (33) لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الاعراب عليها نحو دونك وعليك، وقالوا يجوز. (34) إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدر، وقالوا بالخلاف. (35) المفعول [ص 149] معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو، وقالوا بالخلاف. (36) لا يقع في الماضي حالة إلا مع قد ظاهرة أو مقدر، وقالوا يجوز من غير تقدير. (37) يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا أو مضمرا، وقالوا لا يجوز إذا كان ظاهرا. (38) إذا كان الظرف خبرا لمبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما فيها وقائم فيها، وقالوا لا يجوز إلا النصب. (39) لا يجوز تقديم التمييز

[107]

على عامله مطلقا، وقالوا يجوز إذا كان منصرفا. (40) المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة إلا، وقالوا على التشبيه بالمفعول. (41) لا تكون إلا بمعنى الواو، وقالوا تكون. (42) لا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام، وقالوا يجوز. (43) حاشى في الاستثناء حرف جر، وقالوا فعل ماض. (44) إذا أضيفت غير إلى متمكن لم يجز بناؤها، وقالوا يجوز. (45) لا يقع سوى وسواء إلا ظرفا، وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف. (46) كم في العدد بسيطة، وقالوا مركبة. (47) إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره، وقالوا يجوز. (48) لا يجوز

إضافة النيف إلى العشرة، وقالوا يجوز. (49) يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشرة الدرهم، وقالوا يجوز. (50) يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر، وقالوا لا يجوز. (51) المنادى المفرد المَعْرِفَةُ مبني على الضم، وقالوا معرب بغير تنوين. (52) لا يجوز بناء ما فيه ال في الاختيار، وقالوا يجوز. (53) الميم المشددة في اللهم عوض من يا في أول الاسم، وقالوا أصله يا الله أمنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم. (54) لا يجوز ترخيم المضاف، وقالوا يجوز. (55) لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال، وقالوا يجوز مطلقا أو إذا كان ثانيه متحركا [ص 150]، قولان. (56) لا يحذف في الترخيم من الرباعي إلا آخره، وقالوا يحذف ثالثه أيضا. (57) لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول، وقالوا يجوز. (58) لا تلتق علامة الندبة الصفة، وقالوا يجوز. (59) لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان، وقالوا تكون. (60) رب حرف، وقالوا اسم. (61) الجر بعد واو رب برب المقدرة، وقالوا بالواو. (62) منذ بسيطة، وقالوا مركبة. (63) المرفوع بعد مذ منذ مبتدأ، وقالوا بفعل محذوف. (64) لا يجوز حذف حرف القسم وإبقاء عمله من غير عوض إلا في اسم الله خاصة، وقالوا يجوز في كل اسم. (65) اللام في قولك لزيد أفضل من عمرو لام الابتداء، وقالوا لام القسم محذوفا. (66) أيمن الله في القسم مفردا، وقالوا جمع يمين. (67) لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وقالوا يجوز. (68) لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقا، وقالوا يجوز إذا اختلف اللفظان. (69) كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى، وقالوا مثنيان

لفظا ومعنى. 70) لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا، وقالوا يجوز إذا كانت محدودة. 71) لا يجوز زيادة واو العطف، وقالوا يجوز. 72) لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، وقالوا يجوز بدونه. 73) لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع، وقالوا يجوز. 74) لا تقع أو بمعنى الواو لا بمعنى بل، وقالوا يجوز. 75) لا يجوز العطف ولكن بعد الإيجاب، وقالوا يجوز. 76) يجوز صرف أفضل منك في الشعر، وقالوا لا يجوز. 77) لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة، وقالوا يجوز. 78) الآن اسم في الأصل، وقالوا أصله فعل ماض. 79) لا يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل، وقالوا [ص 151] بحروف المضارعة. 80) لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة، وقالوا على الصرف. 81) الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن، وقالوا على الخلاف. 82) إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى حملها، وقالوا يبقى. 83) كي تكون ناصبة وجارة، وقالوا لا تكون حرف جر. 84) لام كي ولام الجود تنصب الفعل بعدها بأن مضمرة، وقالوا باللام نفسها. 85) لا يجمع بين اللام وكي وأن، وقالوا يجوز. 86) النصب بعد حتى بأن مضمرة، وقالوا وحتى. 87) إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور، وقالوا بالعائد من الفعل إليه. 88) لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط، وقالوا يجوز. 89) إن لا تكون بمعنى إذ، وقالوا تكون. 90) إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة، وقالوا نافية. 91) إذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة واللام

للتأكيد، وقالوا إن بمعنى ما واللام بمعنى إلا. 92) لا يجازى بكيف، وقالوا يجازى بها. 93) السين أصل، وقالوا أصلها سوف حذف منها الواو والفاء. 94) إذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثانية، وقالوا الأولى. 95) لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة، وقالوا يجوز. 96) ذا والذي وهو وهي بكمالها الاسم، وقالوا الذال والهاء فقط. 97) الضمير في أولاي ولولاك ولولاه في موضع جر، وقالوا في موضع

مكتبة خاصة

[109]

رفع. 98) الضمير في نحو إياي وإياك وإياه أيا، وقالوا إياء والكاف والهاء. 99) يقال فإذا هو هي، وقالوا فإذا هو إياها [ص 152]. 100) أعرف المعارف المضمرة، وقالوا المبهمة. 101) ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولا، وقالوا يكون. 102) همزة بَيْنَ بَيْنَ غير ساكنة، وقالوا ساكنة.)

فهذه القائمة تضم إذن مائة ومسألتين فقط بدلا من مائة وإحدى وعشرين مسألة. ورغم أن هذه القائمة تختلف كثيرا عن قوائم المخطوطات الثلاثة، فإنها تتفق بالتأكيد مع تسلسل الأنباري المعروف عندنا¹. فالمسائل 29 و 55 و 75 نقلت إلى مواقع أخرى بعيدة؛ كما أن

¹ أعرض فيما يلي مقابلة بين تسلسل المسائل عند السيوطي وتسلسلها في مخطوط الإسكوريال:

الإسكوريال	السيوطي
1	1
2	2
29	3
3	4
4	5
75	6

السيوطي تصرف بعض الشيء في نصوص الاستهلال في كافة المسائل، ومن الواضح أن المسائل 15 و 16 و 70 قد خضعت بشكل خاص لمعالجة أكثر عمقا من الناحية الاصطلاحية. وهناك ثلاث مسائل ذكرها السيوطي، لكنها ناقصة من مخطوطاتنا المذكورة وهي: 13 و 17 و 62. وفي المقابل فقد سقط عند السيوطي عدد كبير من المسائل التي بين أيدينا، وخاصة تلك التي في نهاية كتاب "الإنصاف"، وهي المسائل: 76 و 84 و 85 و 87 و 89 و 103 و 105 و 107 و 109-121. ولا نستطيع توضيح محتوى القائمة الواردة في "الأشباه" سوى بأن السيوطي قد خلط بين المسائل التي عاجها كل من الأنباري

10-5	12-7
ساقط	13
13-11	16-14
ساقط	17
27-14	31-18
55	32
28	33
30	34
31	35
33	36
32	37
54-34	58-38
58-56	61-59
ساقط	62
74-59	78-63
83-77	85-79
86	86
88	87
97-90	95 -88
99-98	96
102-100	99-97
104	100
106	101
108	102

والعكبري، أو أنه قد أعد تلك القائمة كمقتطفات غير دقيقة من استهلالات المسائل لأسباب خاصة به في بداية الأمر. وقد تناولت في مواقع مختلفة في الجزء الأول من هذا المدخل الدور الذي لعبه الأنباري في تطوير النحو العربي القومي، وآرائه في المسائل الخلافية بين مدرستي الكوفة والبصرة والتي تأثرت بالعصر الذي عاش فيه، وقيمة وجوه

مكتبة خاصة

[110]

ومدخل كتابه، كما أشرت أيضا إلى أنه من خلال إدخاله في المناقشات الافتراضية عبارات تستخدم عادة في الكتب الفقهية فقط، قد أثر بشدة في العصر الذي تلاه. ولا يمكننا أن نجزم ما إذا كان قد اتخذ من مصنف محدد حول المسائل الخلافية بين الأحناف والشوافع التي وصفها في مقدمته كنموذج سار على منواله بشكل عام¹. لكنه اعتمد بالتأكيد على نموذج ما في تقسيم كل مسألة من المسائل المائة وإحدى وعشرين إلى أقسام ثابتة. فعدا عن الاستهلال الذي يوجز بادئ ذي بدء مضمون الادعاءين المتناقضين، فإن كل مسألة منها تقسم إلى ثلاثة أقسام تبدأ دائما بنفس الكلمات وتحتوي على أدلة الكوفيين والبصريين وتدحض ادعاء الفريق الخاسر، أي الكوفيين غالبا². وإذا كان ترتيب المسائل

¹ قارن "الإنصاف" 9، 1. - وقد أعد غولدزيهر جدولاً بمصنفات الخلافات الفقهية، أنظر "الظاهريين"، ص 37، وفهرس ألفارديت، المجلد 4، ص 277 وما بعدها، وخاصة الرقمين 4874-4875. قارن أيضا الطبري في "اختلاف الفقهاء"، نسخة كيرن، (القاهرة، عام 1902)، في الصفحة 4 من المقدمة وما بعدها.
² وصيغ الابتداء هي: 1- (أما الكوفيون)؛ 2- (أما البصريون)؛ 3- (أما الجواب عن كلمات الكوفيين).

الخلافة المائة وإحدى وعشرين عشوائياً ومتداخلاً في موضوعاته المنفردة كما نلاحظ لأول وهلة، فإنها ملتزمة بشدة بترتيب الأقسام المذكورة أكثر من التزامها بالتسلسل الذي كان معهوداً في ذلك العصر في معالجة موضوعات النحو. وحيث أن أهمية هذا الكتاب لا تكمن كثيراً في التغلغل في أعماق النحو بقدر ما هي في التبويب وفي تناول الموضوع من النواحي الجوهرية والعقدية، فلن نفاجاً عندما نعلم أن الأنباري لم يستخدم مصادر أساسية. ولذلك وجب عليه أن يتحمل عتاب العلامة المدقق عبد القادر البغدادي الذي تتبعه وبين مصادرهِ. ويبدو أن كتاب سيبويه على سبيل المثال لم يكن حقا بحوزته عندما

[111]

دون كتابه¹. وبالمقابل فقد نقل بكثرة عن مصنفات أستاذه ابن الشجري وخاصة كتابه "الأمالي"². وكان من حسن طالعه أن وجد في هذا النحوي

¹ فالأنباري على سبيل المثال غالبا ما ينقل، على العكس من سيبويه، أشعارا دون ذكر اسماء قائلها، بل قد ينسبها إلى شعراء آخرين؛ كما أنه يروي أشعارا كثيرة بترتيب يختلف عن ترتيب سيبويه.

² وحيث أن مصنفات ابن الشجري مفقودة، فإنني أستطيع إثبات ادعائي في مواقع معدودة فحسب. فبالنسبة للصيغ التي أوردها الأنباري في كتاب الإنصاف في كثير من الأشعار، والتي تختلف عن الصيغ التي وردت في مصنفات نحوية أخرى، فإن مقارنتها بما ورد في الخزائنة تبين أن ابن الشجري كان يستخدم نفس الصيغ المنحرفة التي رواها عنه الأنباري. قارن الإنصاف 52، 25 ("إلي" بدل "زيد") وفي الخزائنة 4، 106، 25. - في الإنصاف 54، 9 ("صيح" بدل "مق") وفي الخزائنة 1، 276، 7 وما بعدها. - في الإنصاف 63، 15 ("تهى" بدل "زجر") وفي الخزائنة 2، 384، 15، 20. - في الإنصاف 141، 15 وما بعدها، وفي الخزائنة 3، 240، 4 وما بعدها. - في الإنصاف 153، 19، وفي الخزائنة 1، 377، 20. - في الإنصاف 281، 22، وفي الخزائنة 2، 498، 11 وما بعدها. وقد نسب صاحب الخزائنة (أنظر 4، 555، 22 وما بعدها) الأبيات الـ 275 التي لم ترد سوى في

معينا نجيبا ودقيقا وعالما بالشعر خاصة. ومما يبين شدة تمسك الأنباري بنماذجه أنه كان يتبنى بعض الانحرافات التي كان يعثر عليها في النماذج حتى وإن كانت تؤثر في تماسك حجته، وأنه كان أيضا يعالج نفس الموضوع في مواقع مختلفة بطرق مختلفة جذريا وبشواهد شعرية أخرى¹. وأعتقد أنني قد أثبت مدى إهماله وعدم دقته في نسخ نماذجه من خلال الخطأ الذي وقع به وبينته في الحاشية التي أضفتها على بيت الشعر في الصفحة 212، 3. كما أن أسماء الشعراء الذين ذكرهم في 133 حالة، كان باستطاعته أن ينسب إليهم 238 بيتا آخر دون عناء يذكر

[112]

كما فعلت أنا في الحواشي. ويزداد هذا العيب عنده بروزا واستحقاقا للعتاب خاصة أنه، وكما ذكر السيوطي، كان صارما جدا في نقد الشواهد الشعرية، وكان يرفض قبول الأشعار التي رويت دون ذكر

الإنصاف إلى ابن الشجري أيضا. ويتضح من الخزانة (1، 221، وكذلك 2، 411، 2. 4، 101، 19) أن كلا المؤلفين اتفقا أيضا في البيانات الموضوعية حول الكوفيين والبصريين.

¹ تنتشر هذه الانحرافات في عدة مواقع على امتداد الكتاب؛ ومن غير الضروري حصرها كلها في هذا المقام. وأكتفي هنا بالإشارة إلى الطويلة والملفتة للنظر من بينها (أنظر 10، 115، 140، 141، 168 ما بعدها؛ 206 وما بعدها، 218). ومما يشير إلى اعتماد النحويين المتأخرين على نفس المصادر القديمة، ومن بينهم على سبيل المثال العكبري الذي كتب عن الكوفيين والبصريين (أنظر الصفحة 91، الحاشية 2)، أنهم نقلوا نفس الأشعار بنفس المعنى وبنفس الترتيب والعدد عن تفسيره لديوان المتنبّي. إن مراجعة تلك الأشعار التي تتكرر أكثر من مرة في كتابنا، كما يتبين من كشاف القوافي، تُظهر أن الأنباري لم يدقق نص كتابه إلا قليلا، وأنه قد تناول نفس الموضوعات بطرق متباينة في مواضع متفرقة.

القائل كأدلة¹. وقد كان معذورا في ذلك بعض الشيء بسبب السرعة التي أتم بها كتابه؛ حيث قال في خاتمته أنه اضطر إلى الإسراع في إنهاء الكتاب لانشغاله بأمر أكثر أهمية إضافة إلى إلحاح تلاميذه عليه بالتعجيل. وكان أسلوبه بحاجة إلى مراجعة في بعض المواضع؛ فقد كان "مستهترا" حقا حسب الصيغة التي بين أيدينا، بل وكان غامضا ومبهما في بعض الأحيان². ومن المحتمل أن يكون كثير من عباراته الغامضة قابلا للتفسير من خلال أسلوبه الجديد في العرض، وربما كان بعضها شائع الاستخدام حقا إلا أننا لم نطلع بشكل كاف على خصائص الإنشاء في ذلك العصر. ويلاحظ بشكل خاص أن خصوصيات غريبة محددة كانت تتكرر لديه بانتظام عند استخدامه لأدوات العطف³.

¹ قال السيوطي في "الاقتراح" 2، 36: (لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله. صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف). وورد ذلك في الخزانة أيضا 1، 7. وحيث أنه بالغ في ذلك كثيرا فقد لامه عبد القادر في خزانته (2، 358، 19 وما بعدها).

² وقد تناولت الملفت للنظر منها في الحواشي. وأشير هنا فقط إلى ضعف دقة التعبير الناجم عن الاستخدام المختلف لنفس الأحرف الملحقة بالكلمة (على سبيل المثال 135، 20)، وإلى تبادل الجنس [التذكير والتأنيث] لنفس الكلمة التي يتكرر ذكرها في مواقع متقاربة (على سبيل المثال 196، 3 وما بعدها. 212، 14 وما بعدها. 273، 14. 326، 19)، وإلى عدم الدقة النحوية (أنظر 29، 18 "ولا مقدرًا"، و 332، 9 "واللامين").

³ لقد أشار كاوتش (أنظر مجلة جمعية المشرق الألمانية 28، 343) إلى استخدامه المتكرر لـ (إلا أن) في مطلع الجملة الاستدراكية بعد (وإن). وأضيف إلى هذه الملاحظة ما مررت به خلال مطالعتي كتاب "الإنصاف"، وهو أن الأنباري استخدم حرف (ف) بشكل عشوائي تقريبا؛ فهو يلغيها حتى بعد حرف (أما) أحيانا (على سبيل المثال 296، 6 وما بعدها. 301، 21 وما بعدها)، والذي يمكن الاستغناء عنه كليا مثل (ربّ)، (على سبيل المثال 51، 19 "وقولهم"). ومن جهة أخرى يأتي (ف) غالبا بعد (إذا) عندما تكون في مطلع الجملة، حيث يبين الجواب بناء على الشرط السابق (على سبيل المثال "فإذا... فوجب"، 19، 17، 69، 1. 72، 17. 73، 9. 127، 8. 157، 20. 163، 12. 258، 270، 8. 273، 10. - وقد حذف في

139، 15، 170، 13، 259، 10، 278، 7، 287، 1). ووردت (إن لو) في المواقع التالية 85، 20، 163، 8 وما بعدها. وأنا مدين بالشكر للدكتور "يوت فايس" على تزويدي بمثالين آخرين على ذلك، أحدهما ذكره الرازي في "المحصل" 40، 3 وهو: (التسلسل إنما يلزمه إن لو اشتركا في وجه آخر)، والثاني ورد في الفهرست 350، 9. - إن الجملة الجوابية على جملة الشرط الجازم التي تستهل بـ (لو لم) والفعل المجزوم أو بـ (لولا أن) والاسم الذي يليها، تبدأ غالبا بـ (وإلا) المدخلة (على سبيل المثال: "قلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه"، أنظر 35، 7، 37، 17، 40، 12، 16، 22، 41، 1، 59، 4، 74، 9، 12، 145، 5، 217، 10، 218، 18، 249، 14، 280، 9). وإضافة إلى ذلك أرشدني الدكتور فايس إلى مثال مشابه آخر، وهو ما ذكره الرازي في "مسائل أصول الدين"، على هامش كتاب "المفصل"، ونصه: (ولولا أن المفهوم من كونه موجودا رائد على كونه سوادا وإلا لما بقي هذا الفرق). - وتستخدم أحرف الجر مع (أن) كأنها أحرف نصب، وهي بذلك، على العكس من أحرف الجر، غير مرتبطة باسم أو بفعل، بل إنها تقف كأدوات مقيدة أو معللة للجملة التالية برمتها. ومثال على ذلك (مع أن) الشائعة الاستخدام (21، 1، 61، 23). وبالمقابل نجد (على أن) كثيرة الاستعمال، وهي تخدم في دعم الدليل السابق بحجة جديدة (على سبيل المثال 25، 6، 42، 3، 43، 5، 59، 13، 60، 12، 81، 6، 83، 9، 116، 14، 117، 25، 137، 21، 138، 5، 139، 4، 147، 6 وما بعدها. 160، 4، 170، 23، 171، 15، 178، 16، 188، 16، 198، 1، 206، 17، 213، 21، 245، 9، 249، 12، 264، 1، 268، 20، 275، 5، 281، 12، 292، 6، 294، 18، 304، 11، 309، 5، 314، 15، 343، 20). وقد وردت مرتين تلو البعض في نفس الجملة في 149، 24 وما بعدها، وبصيغة (وعلى أن) في 153، 3، 283، 5. وفي كافة تلك الحالات لا يجوز بالطبع الخلط بينها وبين (على أن) المرتبطة بالفعل أو الاسم الذي يسبقها (على سبيل المثال 265، 4، 266، 24). وعلاوة على ذلك وردت (ولأن) الملفتة للنظر مع (و) الزائدة (على سبيل المثال 29، 10، 32، 8 (25)، 61، 25، 73، 19، 74، 5، 138، 16، 153، 22، 173، 20، 188، 20، 255، 25، 266، 1، 286، 5، 328، 8). ويستخدمها الأنباري في إضافة دليل ثانٍ مساوٍ ومعطوف على الأول. - (فمثل تلك التعليقات الثانية يتم إدراجها بواسطة (وأن)، على سبيل المثال 62، 12، 63، 23، 193، 19، 264، 21)، وهي تستخدم أيضا في تقوية الربط المحكم مع الجملة السابقة، والذي توثق أصلا بواسطة أداة الشرط السببية، وفي إبراز تعليل غالبا ما يكون قصيرا. وكثيرا ما ترد (و) المبرزة والداعمة مرتبطة بـ (هو) و (ذلك). وبينما يعد استخدام أداة الربط (وذلك لأن) درجا بشكل عام (أنظر 2، 13، 19، 8، 30، 15، 70، 13، 166، 6، 229، 19، 257، 3، 6)، فإن استخدام أداة (وهو أن) غير معروف. وقد استخدمه الأنباري في أربعة روابط: (السر فيه وهو أن، 72، 7، 270، 25؛ وبيان

ولقد دونت في الحواشي كافة الملاحظات المتعلقة بنقد النص.

من لبان الشرع الشريف

وباستثناء

هشام النجار

الخصوصيات الاملائية¹ وأخطاء الناسخ الظاهرة المعتادة¹ فقد دونت

كافة الانحرافات في طبعتي المستمدة من

مكتبة خاصة

هذا وهو أن، 95، 11؛ والوجه الثاني وهو أن، 157، 21. 186، 8. 325، 14؛ يدل عليه وهو أن، 177، 18. 226، 18. 274، 22). وعند ترجمة هذه العبارات إلى الألمانية يستحسن عدم ترجمة هذه الأداة كليا؛ بل إن الأنباري نفسه قد استغنى عنها كثيرا (على سبيل المثال 138، 19: "وبيان هذا أن"؛ و 85، 16. 127، 19. 173، 10. 274، 18. 286، 9: "يدل عليه أن"). - إن كافة هذه الخصائص اللغوية التي لا ترد في "الإنصاف" فحسب، بل وفي كتبه الأخرى وخاصة "الأسرار" و "اللمع" و "الجدل"، يمكن تفسيرها من خلال أسلوب الأنباري الاحتجاجي في تلك المصنفات؛ حيث أن معظم تلك الأحرف وأدوات الربط تخدم كما رأينا في إبراز الأدلة المنفردة بشكل أشد.

¹ لقد حذفت "ألف الوقاية" في فعل الأمر المفرد (على سبيل المثال "أدنوا" 10، 6) أينما وردت، ولكنني من جهة أخرى أضفت الألف المحذوفة من الكلمة التي تتلو حرف النداء (يا) على امتداد المخطوط (على سبيل المثال "ياالله"، "ياسلمى" 48، 15)، والألف التي حذفت غالبا من مصدر الصيغة الثالثة (على سبيل المثال "مراعة" 4، 20؛ "مرضاة" 318، 24؛ "المولاة" 329، 5). وكذلك فقد استخدمت أساليب الكتابة المعتادة عندنا في النص دائما. حيث طبعت (إنما) و (إما) (أنظر 14، 19) بدلا من (إن ما)، وعلى العكس من ذلك فقد طبعت (أن ما) أو (إن ما) بدلا من (إنما) حسبما يقتضي الحال، (أنظر على سبيل المثال 21، 11. 24، 13. 60، 17)؛ وكذلك (فيما) بدلا من (في ما)، (أنظر على سبيل المثال 66، 7). أما حذف الألف أو كتابتها (على سبيل المثال "هاذا"، "تعلى") أو الاستخدام غير المعتاد للألف المقصورة في المخطوط، (على سبيل المثال "كذى"، "يدعا"، "علا" بدلا من "على")، فقد عدلتها بناء على قواعد الإملاء المعاصرة، وكذلك فقد صححت إملاء (عمرو) حيث وردت بهذه الحروف على امتداد المخطوط، فاستبدلتها بـ (عمر) حيثما كان المقصود بها عمر.

مخطوط لايدن. وقد اضطررت إلى الإشارة في الحواشي إلى بعض الأخطاء المطبعية والتعديلات على النص والتي انتهت لها بعد إجراء مقابلة متأخرة مع المخطوطين الآخرين. وبعد أن أضفت حركات إلى كثير من كلمات النص لم تعد هناك حاجة إلى عدد من التوضيحات. وقد اهتمت بشكل خاص بالشواهد الشعرية الـ 543 الواردة في الكتاب، كما أرشدت إلى مواقعها في كتب الأدب التي روتها باستثناء 24 منها². وغني عن القول أن البحث عنها في هذا أدبيات هذا العلم غير المفهرس كان صعبا حقا، خاصة وأني استنثيت كافة النحويين الذي جاؤوا بعد الأنباري، كما أنني لم أستخدم أيا من شروح الشواهد لأنها أيضا لا تتناول سوى شواهد من الأدب المتأخر. ولم أستشهد بـ "لسان العرب" إلا إذا وجدت فيه معلومات هامة حول الشاعر الذي قال البيت أو

¹ يتكرر خطآن شائعان: (أولا) كان الناسخ يسقط حرفا من الكلمة، خاصة إذا كان يسبقه حرف مطابق (على سبيل المثال "لوا" بدلا من "الواو" 4، 9. 171، 23؛ "هذ" 283، 23؛ "ياك" بدلا من "إياك" 144، 10؛ "ليل" بدلا من "الليل" 107، 13 وما بعدها؛ "لاعتبار" بدلا من "لا اعتبار" 26، 6؛ "و" بدلا من "تو" 275، 23؛ "ارا" بدلا من "اراد" 244، 7. 275، 10). - (ثانيا) كان الناسخ يضيف حرفا أو يكرر كتابة نفس الحرف (على سبيل المثال "ولقولهم" 5، 14؛ "ذوا الرمة" 48، 12. 208، 15؛ "لا اجتماع" 345، 10؛ "والدلالة" 23، 3). - وأضيف إلى ذلك كثرة الخلط بين "ها" و "هما" في أواخر الكلمات (على سبيل المثال 15، 5، 13. 65، 14. 121، 22. 167، 5. 201، 24. 204، 11. 205، 7). - قارن الصفحة 104، الحاشية 1.

² لم أعتز على مصادر لأبيات الشعر التي وردت في المواقع التالية: 38، 23. 44، 5. 57، 3. 87، 8 وما بعدها. 130، 15. 131، 9. 131، 15. 175، 22. 214، 18، 20. 222، 14. 235، 4. 261، 11. 279، 6، 8، 10. 284، 7. 306، 14. 307، 21. 317، 6، 10. 320، 23. 321، 1. 323، 16. وعترت جزئيا على تلك التي وردت في: 38، 20. 56، 25 وما بعدها. 246، 22.

الطريقة التي يُقرأ بها. وبشكل عام فقد نقلت شواهد من المؤلفات النحوية التي صنفها لغويون قبل الأنباري مثل سيبويه الذي عثرت على 151 بيتا عنده، وأبو زيد والمبرد والسيرافي وغيرهم حتى ابن يعيش. وقد بحثت في مصنفات المتأخرين فقط عن تلك المؤلفات التي لم تقتصر على نسخ الموضوعات القديمة بدون تمحيص، والتي تهمنا بشكل خاص إما لاحتوائها على شروح مستفيضة للأشعار أو لتناولها مصادر النحو؛ وأخص بالذكر حاشية السيوطي على المغني، والخزانة وحاشية العيني المطبوعة على هامشها. ولم أقتبس من مصنفات النحو الحديثة سوى ما ذكره "هوفل"، لأنه أعدها بناء على المصادر العربية فحسب، ولأنها تحتوي على ترجمة للنصوص دائما. وبالنسبة للأشعار التي لم يُذكر قائلوها فقد بحثت عنهم إما في دواوين الشعر أو في كتب الأدب الكبيرة.

[116]

كما أنني أعددت أربعة كشافات بهدف تسهيل الاستخدام العملي

لهذا الكتاب¹.

¹ لم أعد كشافا بالشعراء، لأنني كنت سأتناول فيه أولئك الشعراء الذين ذكرهم الأنباري فقط وهم قليلون جدا؛ كما أن كشاف القوافي فيه من المعلومات ما يكفي للتعويض عنه. - وبالنسبة لطبعات الكتب المختلفة التي استعنت بها، ففي حالة وجود طبعتين لنفس الكتاب فإنني أعني عند الإشارة إليه الطبعة الأوروبية دائما، علما بأنني قدمت غالبا بيانات دقيقة في المواقع المعنية (على سبيل المثال، "سيبويه - Sib" تعني طبعة ديرينبورغ). وقد استخدمت الطبعة القديمة من كتاب "الأغاني"، وطبعة القاهرة عام 1288هـ من كتاب "المزهر" للسيوطي، وطبعة حيدر آباد عام 1310هـ من كتاب "الاقتراح". وأرجو أن تكون الاختصارات التي استخدمتها واضحة جلية في كافة المواقع. وأشار أخيرا إلى أن الأحرف L, E, C ترمز إلى مخطوطات كتاب "الإنصاف" الثلاثة في كل من لايدن والإسكوريال والقسطنطينية، ويرمز Jahn إلى ترجمة هذا المستشرق لكتاب سيبويه، وترمز I. J



- (1) خصومة يوسف النبهاني مع الوهابيين والمصلحين، 1997.
- (2) المستشرقون والصحة الإسلامية، 1999. هشام النجار
- (3) القدس الشريف في العهد العثماني، 2002.
- (4) فهرس مخطوطات دار إسعاف النشاشيبي للثقافة والفنون، 2002.
- (5) فهرس مخطوطات الزاوية الأزبكية بالقدس، 2004. مكتبة خاصة
- (6) الإسلام عند جوته وتولستوي، 2004.
- (7) مباحث في التاريخ المقدسي الحديث، الجزء الأول، 2005.

وله قيد التأليف

- (1) موسوعة مشاهير بيت المقدس. تشمل المشاهير الذين برزوا في بيت المقدس منذ الفتح العمري حتى يومنا هذا. ومن بينهم حوالي 400 شخصية لم يسبق أن نشر عنها شيء حتى الآن، وخاصة في الفترة العثمانية.
- (2) موسوعة بيت المقدس. تتناول معلومات لم تنشر من قبل حول الزلازل والمجاعات والمباني والطرق والألفاظ الدارجة وغير ذلك من المعلومات المستمدة بالدرجة الأولى من سجلات محكمة القدس.

إلى ابن يعيش، ويرمز Suj. Mug. إلى كتاب "المغني" للسيوطي (طبعة القاهرة 1322هـ).

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

المؤلف: الدكتور
بشير عارف الشريف

DIE GRAMMATISCHEN STREITFRAGEN

مسام النجار

DER BASRER UND KUFER

مكتبة خاصة

Gotthold Weil

Übersetzt ins arabische von

Bashir Barakat

Eingeleitet von

Mahira Dajani

Rezensiert von

Dr. Naser Abu-Khdeir

All Rechte Vorbehalten

Dar EL-Tifl EL-Arabi Institut

Jerusalem-2006